جامعة قطر
QATAR UNIVERSITY

مجلة جامعة قطر للبحوث

العدد 24، فبراير 2026

عدد خاص

المجتمع
ركيزة بحثية

الهُويَّة بين التحدي والاستجابة في دولة قطر

جدلية تطبيق اتفاقية السيداو في قطر

الإطار التنظيمي للأمن السيبراني في قطر وحماية القُصَّر

شاركنا مسيرتنا وأثرِ حياتك بالمعرفة

امسح رمز الاستجابة السريعة بهاتفك للاطلاع على مجلتنا.
أو تفضل بزيارة موقعنا الإلكتروني على:
https://www.qu.edu.qa/ar/research/publications/issues

كلمة العدد

أ.د. أيمن اربد
نائب الرئيس للبحث والابتكار
جامعة قطر

روَّاد البحث العلمي والقُراء الأعزاء،

يأتي إصدار العدد الرابع والعشرين من مجلة جامعة قطر للبحوث متزامنًا مع إطلاق الأولويات البحثية للفترة (2025-2030)، التي تُمثل رؤية استراتيجية متجددة لتوجيه البحث العلمي نحو تحقيق أثر تنموي مستدام، وتعزيز دور الجامعة في إنتاج المعرفة وتوظيفها في خدمة المجتمع وتمكين التنمية المستدامة.

وقد حددت هذه الأولويات خمس ركائز بحثية مترابطة تشمل: الصحة، والطاقة، واستدامة الموارد، والتكنولوجيا الرقمية، والمجتمع، في إطار يعزز التكامل بين التخصصات، ويربط البحث العلمي بالقضايا الواقعية والتحديات الوطنية، بما يضمن انتقال المعرفة من نطاقها النظري إلى تطبيقاتها العملية المؤثرة في حياة الأفراد والمؤسسات.

وانطلاقًا من إيمان الجامعة بأن الإنسان هو محور التنمية وغايتها، خُصِّص هذا العدد لركيزة المجتمع، حيث تتناول أبحاثه موضوعات الهُويَّة والقِيم المجتمعية في ظل التغيرات الاجتماعية، والتحوُّل الرقمي وبناء المجتمع المعرفي، وأثر الرقمنة والتقنيات الحديثة في تشكيل الاقتصاد والخدمات العامة والأطر القانونية المرتبطة بها.

فيما تناقش دراسات أخرى مبادرات الاستدامة والاقتصاد الدائري والطاقة النظيفة ودورها في دعم التنويع الاقتصادي، إلى جانب أبحاث تُعنى بتطوير التعليم الرقمي، وتعزيز مهارات المستقبل، وبناء القدرات البشرية. ويضم العدد كذلك دراسات تتناول قضايا الأمن المجتمعي والصحة العامة والسلامة المرورية والدبلوماسية الإنسانية، فضلاً عن أبحاث تُعالج قضايا الأسرة وتمكين المرأة والتوازن بين الأدوار الاجتماعية.

ويعكس هذا التنوع إدراكًا عميقًا لطبيعة التحولات التي يشهدها العالم، والحاجة إلى مقاربات علمية متكاملة تحافظ على الأصالة، وتستثمر في الابتكار، وتبني مجتمعًا أكثر قدرة على التكيف والاستجابة.

كما يُبرز العدد تلاقي العلوم الإنسانية والاجتماعية مع التخصصات التطبيقية في معالجة القضايا المجتمعية من زوايا متعددة، بما يسهم في صياغة سياسات أكثر فاعلية، وتنمية رأس المال البشري، وتعزيز جودة الحياة، وترسيخ قِيم المشاركة والمسؤولية المجتمعية.

ومن خلال هذا الإصدار، تواصل المجلة أداء رسالتها كمنصة علمية لنشر البحوث الرصينة المرتبطة بالأولويات الوطنية، وتجسير الفجوة بين المعرفة والممارسة، بما يسهم في دعم مسيرة التنمية الشاملة، ويعزز مكانة جامعة قطر كمحرك للمعرفة والابتكار، ومركزًا فعالاً لخدمة المجتمع وتطوير القدرات الوطنية.

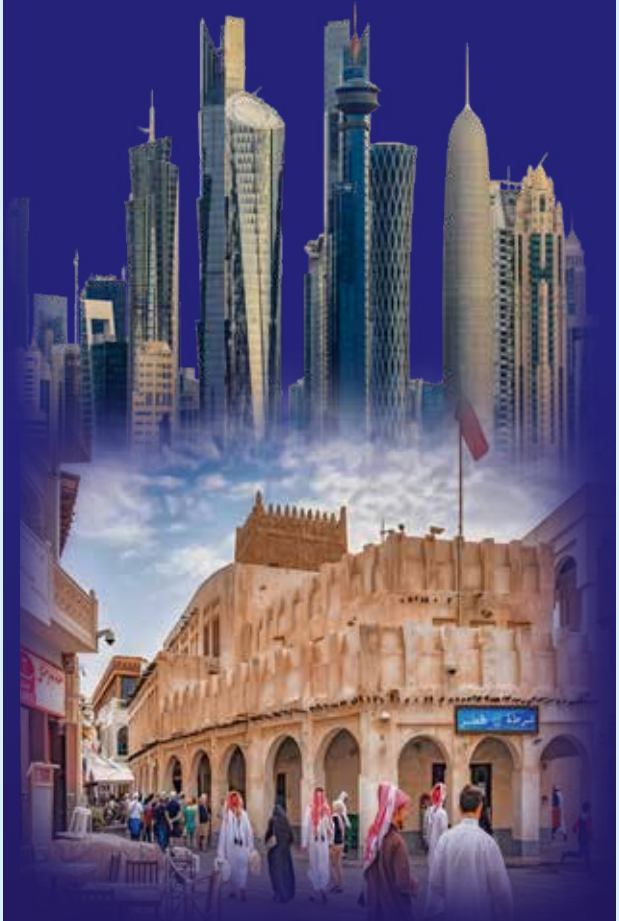

مجلة جامعة قطر للبحوث من
إصدار قطاع البحث والابتكار
في جامعة قطر

الإشراف العام
أ.د. أيمن اربد

رئيس التحرير
نورة أحمد الفردي

التصميم
هيثم أحمد عبدون

طباعة وتنفيذ
مطابع قطر الوطنية

مراجعة النصوص
أ.د. سلطان محيسن

التدقيق اللغوي
دار نشر جامعة قطر

01 الهُويَّة والقِيم المجتمعية

الهُويَّة بين التحديات والاستجابة في دولة قطر 04

كيف ننهض بالعمل التطوُّعي في جامعة قطر 07

من رجَّال إلى ريَّال:
تغيُّر لهجة الفتيات البدويات في قطر 10

هل افتقدنا بوصلتنا الروحانية؟
تعارض النزعة الاستهلاكية مع قِيمنا الإسلامية 13

من الدوحة إلى العالم: هندسة مُبتكرة تُعيد صياغة صوت العُود 16

02 المجتمع الرقمي والحكومة الرقمية

العَدالة لا تُبرمج وحدها: دمج المعرفة المَحليَّة والذكاء الاصطناعي في استجابات مناخية عادلة 19

العُملات الرقمية والقانون العام: التاريخ والإطار الدستوري والطبيعة الثورية للمال 22

بناء سلا سل توريد دائرية من خلال التقنيات الرقمية 25

قطر الرقمية: حيث يَصنع الابتكار مستقبل التنمية المستدامة 28

03 التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة

E-TADWEER منظومة للمكونات والأنظمة الإلكترونية الخضراء في دولة قطر 31

الفحم الحيوي: سماد عضوي مُستدام في إطار الاقتصاد الدائري وإغلاق حلقة إعادة التدوير 34

دمج الشحن الذكي للمركبات الكهربية مع نظام تخزين الطاقة الكهروضوئية 37

نحو تحقيق الاستدامة في قطر:
الاقتصاد الدائري والأمن الغذائي 40

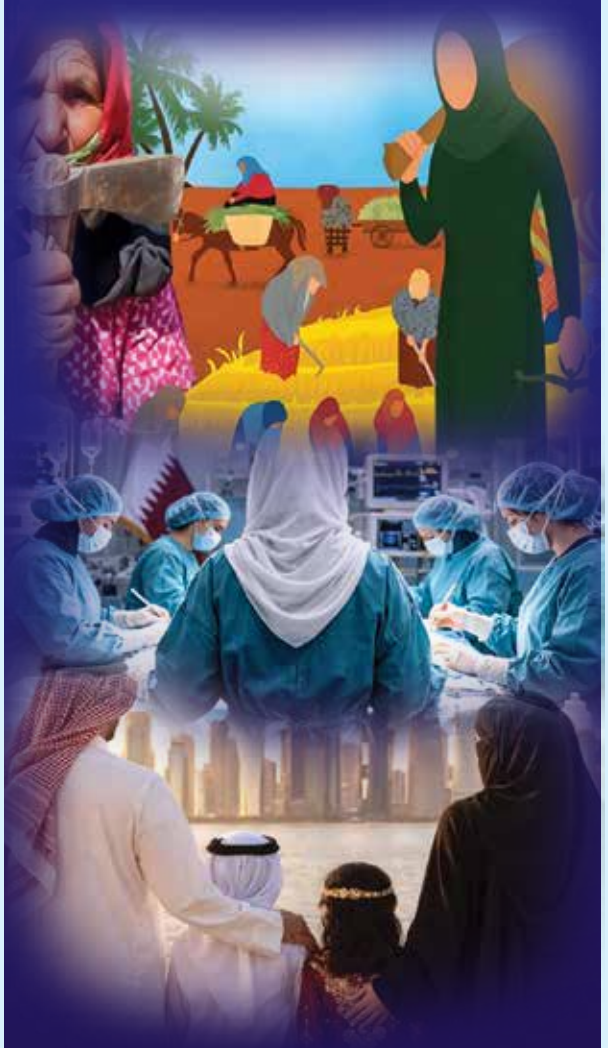

04 التعليم والتعليم الرقمي وبناء القدرات

التعليم الرقمي وتطوير المناهج وبناء القدرات من الصف إلى العالم 43

إعادة اكتشاف التُراث الثانية في عصر الذكاء الاصطناعي 46

المرأة، والهندسة، والمجتمع فهم الفجوات الجندرية في بحوث التعليم الهندسي في دول مجلس التعاون الخليجي 49

تعليم المواطنة عبر قاعات الدراسة الجامعية ترسيخ القِيم والانتماء الوطني في دولة قطر 53

05 الأمن القومي والبشري والسلامة والتعافي من الأزمات

الإطار التنظيمي للأمن السيبراني في قطر وحماية القُصَّر: تحليل السياسات 56

الدبلوماسية الإنسانية لدولة قطر: الطابع الإنساني في إدارة شؤون الدولة 60

جهـود طلبة الصحـة العامة في تعزيز الوعي حـول قضايـا التدخين الإلكتروني وتعاطي التبغ 64

نجاح منظومة النقل في كأس العالم قطر 2022 من إدارة الطلب إلى الاستدامة 67

06 التماسك الأسري

الأُسس الكبرى لتماسك الأُسرة - دراسة ميدانية 71

مشاركة المرأة القطرية في سوق العمل دور الأسرة وعوامل التمكين 74

تماسك الأُسرة ودوره في بناء مجتمعٍ متماسكٍ ومستدام 77

تمكين المرأة في الأبحاث عقد من النمو والتأثير في جامعة قطر (2015-2025) 79

جدلية تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) في دولة قطر: بين الالتزام الدولي والسيادة الدستورية 82

حق الكَد والسعاية: مقاربة اجتماعية فقهية قانونية 84

من القلق إلى الوزن فهم تأثير الصحة النفسية للأم خلال الحمل في قطر وأهمية دعم الأُسرة والمجتمع 87

مستجدات حول أحكام المرأة القطرية بين الفقه الحنبلي والقانون القطري (العمل أنموذجًا) 90

يشكر قطاع البحث والابتكار كل من ساهم في إصدار هذا العدد كما نرحب بأية مشاركات عبر البريد الإلكتروني :

ECO.RGS@qu.edu.qa

جميع الحقوق محفوظة ولا يجوز نسخ أو تصوير أو حفظ أي جزء من هذه المجلة أو نقله بأية وسيلة مكتوبة أو إلكترونية دون الحصول على إذن خطي مسبق من قطاع البحث والابتكار في جامعة قطر

يتحمل المؤلفون المسؤولية عن البيانات والآراء الواردة في هذا المنشور، ولا تمثل هذه الآراء بالضرورة وجهات نظر قطاع البحث والابتكار

الهُويَّة بين التحديات والاستجابة في دولة قطر

د. آمنه عبدالله صادق
أستاذ مساعد، مركز دراسات الخليج
كلية الآداب والعلوم – جامعة قطر

يُعد مفهوم الهُويَّة مفهومًا حيويًا يسعى من خلاله الباحثون إلى الإجابة عن السؤال الأهم «من أنت؟ أو من نحن؟» ومن هنا يبدأ الإنسان التعبير عن نفسه في الجماعة، وتُعبر الجماعة عن نفسها في مقابل الجماعات الأخرى. لذا فالهُويَّة اليوم تتمتع بأهمية رمزية واجتماعية على حدٍ سواء، فالهُويَّة سواء كانت فردية أو جماعية هي محط اهتمام الحكومات والباحثين لما لها من دور محوري في الأمن الاجتماعي والتنمية البشرية. تُشير الدراسات إلى أن الهُويَّة هي مجموعة من القِيم والعناصر كالثقافة والدين والعادات المشتركة لمجموعة من الأشخاص، وبالتالي، فالهُويَّة يمكن أن تكون مكتسبة نتيجة العيش المشترك في مجتمع سياسي أو متوارثة كالهُويَّات العرقية والأثنية. ننظر في هذا المقال إلى طبيعة التحديات التي تواجه الهُويَّة في قطر، وفي المقابل، نقرأ استجابة الدولة لهذه التحديات.

التحـــديات التـــاريـــخيـــة والحديثة للهُويَّة القطرية

من المرجح أن تحديات الهُويَّة الوطنية في الخليج بشكلٍ عام قد بدأت في وقت مبكر من الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين مع دخول الحداثة إبَّان اكتشاف النفط وما رافقها من تحوُّلات اجتماعية وسياسية واقتصادية ساهمت في إحداث نقلات نوعية للمجتمع المحلي. وقد تلخصت التحديات آنذاك في إيجاد توازن بين الخطط التنموية الأولى والتي اهتمت بتشكيل هُويَّة مدنية تتناسب مع التحوُّلات الضخمة وبين الحفاظ على القِيم والموروث الاجتماعي من الاندثار في نطاق التسارع التنموي. هذا وقد استغلت الحكومات الفرص الناشئة من الثروات النفطية للاستجابة لهذه التحديات والتي تركزت في بناء وعي وطني والاستثمار في المواطنة من خلال إنشاء مؤسسات تعليمية وطنية تعمل على خلق نهضة ثقافية شاملة.

سرعان ما تعقدت هذه التحديات مع انفتاح المجتمعات المَحليَّة على الحداثة الغربية سواء من خلال الإعلام والثقافة أو الاحتكاك المباشر عند السفر للدراسة أو غيرها من الأسباب. وقد رصدت الدراسات نشوء شكل من الصراع لدى الفرد في الخليج بين الرغبة في الانفتاح وتبني مفاهيم ثقافية واستهلاكية غربية وبين إرضاء المجتمع التقليدي وتوقعات الأسرة منه. وقد نتج عن هذا الصراع هُويَّة فردية مضطربة أو هجينة تجمع في نفس الوقت التجاذبات بين الانفتاح على العالم وبين الاستجابة للقِيم المتوارثة، الأمر الذي شكَّل تهديدًا لطبيعة تقبُّلَ الفرد لعاداته وتقاليده ومجتمعه.

من ناحية أخرى طرأت ظروف اجتماعية جديدة كان لها التأثير في تحوُّلات الهُويَّة، ولعل أهمها تسارع أسلوب الحياة وتعقده مقارنة بأسلوب الحياة التقليدي سواء على مستوى عمل المرأة أو طبيعة اليوم الدراسي والعملي. وقد كان لهذه التحوُّلات في أسلوب الحياة أثر كبير على طبيعة التماسك الأسري ودور الأسرة الصغيرة أو الممتدة في بناء هُويَّة أبنائها واستدامة القِيم والتقاليد المتوارثة. ولعل انتقال الحياة إلى المدينة الحديثة أحد أهم هذه التحوُّلات خاصة في طبيعة التمدد العمراني الذي ارتكز على الأسرة الصغيرة

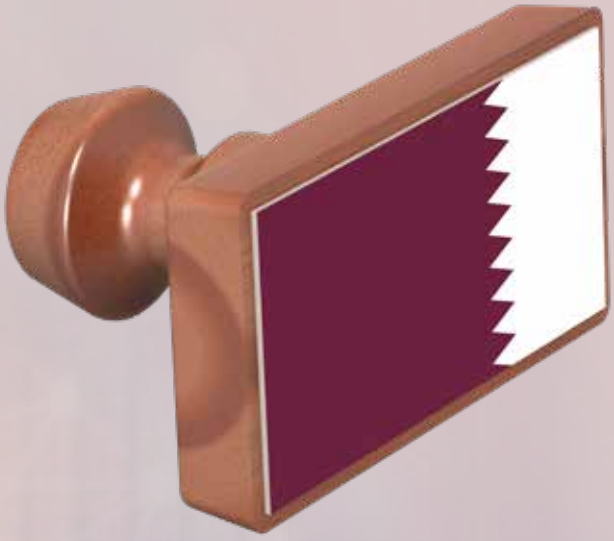

والتباعد العمراني بدلاً من المجتمع الممتد والجغرافيا الطبيعية، وبالتالي فقد الإنسان في الخليج الاحتكاك المباشر مع ثقافته وبيئته على حد سواء.

مؤخرًا أصبحت هذه التحديات أكثر حدة، وأصبحت الثقافة الخارجية طاغية على الثقافة المَحليَّة نتيجة التطوُّر التكنولوجي وتنامي قِيم التداخل الثقافي سواء في انتشار التعليم الدولي أو الترابط التكنولوجي.

وتُشير الدراسات أيضًا إلى أن هذه التحديات النشطة تلعب دورًا محوريًا في التأثير على هُويَّة النشء اللغوية والشخصية وعلاقتهم بمشاريع بناء الدولة ومفهوم المواطنة فيها. وفي نفس السياق كانت هيمنة الثقافة الاستهلاكية وارتباطها بانتشار وسائل التواصل الاجتماعي ذات تأثير على تطلعات الأفراد المستقبلية سواء كانت مادية أو معنوية، بجانب التأثير على مدى قدرتهم على تحمل المسؤولية وهو التحدي الأهم للمواطنة المسؤولة. من هذا المنطلق، ومع تعقد وزيادة حدة الضغوطات على الهُويَّة الوطنية، أصبحت استدامة القِيم والتقاليد واحدة من أهم التحديات التي تواجه الدولة، لاسيَّما مع تفاعل الحكومات والشعوب مع متطلبات العولمة والحداثة.

الهُويَّة في السياسات الحكوميـة في قطر

كانت استجابة دولة قطر بشكلٍ عام إيجابية وبناءة في مواجهة هذه التحديات، فقد عملت الدولة على بناء أُطر تشريعية مفصلة كاستجابة لتحوُّلات الهُويَّة الوطنية،

وقد رسمت خطط تنموية توازن بين الهُويَّات الفردية والجماعية في الدولة. لذا فقد حظيت الهُويَّة الوطنية في قطر باهتمام خاص من قِبل الجهات الحكومية والتشريعية على كافة المستويات لما لها من دور مفصلي في تشكيل الدولة وسياساتها الاستراتيجية وأمنها القومي. فقد أشار الدستور الدائم لدولة قطر إلى بعض سمات الهُويَّة في مادته الأولى حيث نصَّ على أن «قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها، ونظامها ديمقراطي يقوم على الشورى والعدل وسيادة القانون، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية، وشعب قطر جزء من الأمة العربية». كما أشار في المادة 57 إلى أهمية حماية التقاليد في إشارة إلى الحقوق والواجبات العامة وفيه «احترام الدستور، والامتثال للقوانين الصادرة عن السلطة العامة، والالتزام بالنظام العام والآداب العامة، ومراعاة التقاليد الوطنية والأعراف المستقرة، واجب على جميع من يسكن دولة قطر، أو يحل بإقليمها».

وقد جاءت رؤية قطر الوطنية 2030 للتأكيد على هذا الاهتمام بحفظ الهُويَّة، وذكرت أن أهم التحديات التي تواجه الدولة هو «التحديث مع المحافظة على التقاليد». وقد تبنَّت ركيزة التنمية البشرية تمكين الشعب القطري وتسليحه بالتعليم والمعرفة والعمل الجاد للتفاعل البَنَّاء والإيجابي مع التنافسية الشديدة الناتجة عن النظام العالمي الجديد. ولا تغفل هذه الركيزة عن أهمية تبَني هذا النظام التعليمي لقِيم المجتمع القطري وتراثه وتعزيز التماسك الاجتماعي وغرس روح الانتماء والمواطنة. في المقابل تبنَّت ركيزة التنمية الاجتماعية الحفاظ على بُنية مجتمعية سليمة تساهم السياسات فيها بالمحافظة على التراث الثقافي الوطني وتعزيز القِيم والهُويَّة العربية والإسلامية، بجانب غرس وتطوير روح التسامح والحوار البَنَّاء والانفتاح على الآخرين على الصعيد الوطني والدولي.

من ناحية أخرى، فقد تبنَّت التشريعات القطرية هذه الأُطر وعملت على توفير بيئة تشريعية حاضنة للهُويَّة القطرية سواء من خلال تعديل قانون الموارد البشرية المدنية أو في بعض مواد قانون الزواج من الأجانب سعيًا في الحفاظ على التماسك الأسري كونه الضامن الرئيسي للأمن الاجتماعي وحجر الزاوية لاستدامة القِيم المُجسدة للهُويَّة. كما تبنَّت وزارات الدولة رؤى تضع الهُويَّة والقِيم القطرية في حيز التنفيذ سواء من خلال المناهج الدراسية أو المبادرات الاجتماعية وغيرها.

ينبع هذا الاهتمام بالهُويَّة في قطر من إدراك صاحب القرار لأهمية بناء مجتمع واعي يدرك عمقه الاجتماعي والتاريخي، ولا يتخلى عن سماته المميزة والتي ساهمت في استدامة أمنه الاجتماعي وتماسكه المجتمعي. وقد ركَّزت السياسات العامة في الدولة على تحقيق تنمية اجتماعية وبشرية ذات رؤى بعيدة المدى تضع استدامة القِيم والسمات الأصيلة للمجتمع القطري سواء على مستوى التماسك الأسري أو التآلف المجتمعي نصب عينها. غير أن التحديات التي تواجه المجتمع، والقِيم الوافدة من الخارج، في تزايد مستمر، مما يجعل من الحفاظ على الهُويَّة الوطنية وصون قِيمها مهمة بالغة الصعوبة والتعقيد.

الخاتمة

لعل ما يمكننا تأكيده اليوم أن الحفاظ على الهُويَّة الوطنية ليس تحديًا عابرًا أو طارئًا، بل يُعد قضية محورية ثابتة على طاولة السياسات إلا أنها متغيرة في طبيعتها وحِدَّتها. نجد اليوم أن الفرد في حالة من التشتت بين الرغبات الاستهلاكية والثقافية الغربية وتوقعات المجتمع والأسرة. وفي نفس الوقت تواجه الجماعة تحديات قِيمية مستمرة بين الحفاظ على التماسك واستدامة القِيم والتراث المشترك ومتطلبات التطوُّر والتفاعل مع التنمية الاقتصادية. لذا فسرعان ما تحوَّلت الصراعات الفردية والتحديات المجتمعية إلى مطلب وطني للحفاظ على الهُويَّة، وبوصلة رئيسية في وضع التشريعات ورسم السياسات العامة على المدى البعيد والقصير على حدٍ سواء.

هذا المقال جزء من مشروع «المحددات الاجتماعية وعوامل تشكيل الهُويَّة القطرية من منظور الشباب القطري» الحاصل على منحة برنامج العلوم الإنسانية والاجتماعية البحثي في جامعة قطر.

كيف ننهض بالعمل التطوُّعي في جامعة قطر

أ.د. محمد عبد الحليم بيشي
أستاذ العقيدة والدعوة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة قطر

تتبارى المؤسسات الأكاديمية الراقية إلى تجسيد الأفكار الحية وتنزيلها في أُطر مشخصة بُغية الارتقاء بالمنتسبين الجامعيين إلى أفق المواطنة الفاعلة والقادرة على رفد السكان بخبرات تنقلهم إلى مَصاف المجتمعات التاريخية الفاعلة، ومن أهم الحقول التي يجري فيها التدريب والتأطير والارتقاء هو العمل التطوُّعي الذي يبين عن حركة المجتمع وحيويته وتضامنه، ولا غرو أن هذا الأمر راسخ في جذورنا وهويتنا الثقافية العربية الإسلامية.

إذ أن الأمة قائمة في الأساس على الوحدة الشعورية التي تنتج الأشكال التنظيمية اللاحقة، فالوحدة الشعورية لجماعة المسلمين من معاقد الولاء، وفي الحديث قال رسول اللّه: «المؤمن للمؤمن كالبُنيان يشدّ بعضه بعضًا» (صحيح مسلم، رقم 2585). وفي حديث آخر: «من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم، ومن لم يصبح ويمسي ناصحًا للّه ورسوله ولإمامه وعامة المسلمين، فليس منهم» (الطبراني في الأوسط، رقم 7473). ومن المعلوم أنه على حين غرة من التأخر الحضاري الذي ران على الأمة في عصورها الأخيرة، والذي تمظهرت بعض آثاره في تكلس الأبعاد الاجتماعية وهيمنة الأنماط الاستهلاكية المادية الغازية لثقافتنا التآزرية، فتراجعت ثقافة العمل التطوُّعي. ولا يُمكن استدراك هذا إلا بإنفاق الجهد البشري بالتطوُّع، وذلك بصرف الطاقات البشرية في الخير في كل شعاب الحياة، واعتبار كل جهد نافع في ميزان الحسنات، ففي الحديث: «كل سلامى من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس يعدل بين الاثنين صدقة، ويعين الرجل

على دابته فيحمل عليها أو يرفع عليها متاعه صدقة، والكلمة الطيبة صدقة، وكل خطوة يخطوها إلى الصلاة صدقة، ويميط الأذى عن الطريق صدقة» (صحيح البخاري، رقم 2989).

ونجد اليوم دولاً رائدة في العمل التطوُّعي، ففي بريطانيا يمارس أكثر من عشرين مليونًا عملاً تطوعيًا منظمًا بمقدار تسعين مليون ساعة عمل كل أسبوع، وتُقدَّر القِيمة الاقتصادية للتطوع بأربعين مليار جنيه سنويًا. وهو ما يتطلب نشر ثقافة التطوُّع في الأعمال الخيرية والتكافلية. كيف لا وأمة الإسلام هي أمة البر والخير. ولدفع الطلاب والهيئة الأكاديمية في جامعة قطر إلى إيلاء هذا النوع الإيجابي مكانته في الحرم الجامعي، فإنه ينصح باقتراح الآتي في خطتين متوازيتين، هما:

أولاً: الخطة الإجرائية في جامعة قطر

– الدفع بالبحوث العلمية في الجامعة قُدمًا في قضايا التكافل والزكاة والوقف والعمل التطوعي والخيري.

– إنشاء تخصُّصات ومراكز بحثية في التطوُّع والعمل الخيري، والأوقاف. وكذلك في الخدمة المجتمعية.

– اقتراح برامج دراسات عُليا متخصصة في المجالات السابقة، وتوجد تجارب رائدة في هذا في بعض الجامعات.

– الاستفادة من المراكز الإحصائية في الدولة، واستثمار مراكز المسح والبيانات في صناعة معرفة فاعلة.

– تكوين مكتبات وبيبلوغرافيا (قائمة منظَّمة بالمصادر والمراجع) متخصِّصة في قضايا التطوُّع والتكافل والعمل الخيري بغرض المراكمة المعرفية والأرشفة.

– إحياء مجالس الحديث: والتي تُقرأ فيها سردًا وشرحًا الأبواب الخادمة للتطوُّع والعمل الخيري، وعادة قراءة كتب الحديث سارية في الحضارة الإسلامية، حيث كانت تلك المجالس جامعات شعبية يحضر فيها الآلاف.

– المواسم والقوافل التحسيسية: التي تحض على العطاء والتطوُّع، ومن بين هذه المناسبات الدينية: (رمضان، العيدان، الهجرة النبوية)، وأما المتنقلة (الأيام الوطنية، المواسم الثقافية والرياضية، المبادرات المستعجلة الطارئة في الكوارث والحروب.. إلخ).

– الخيم المستقرة والمتنقلة: وهي التي تصاحب تلك المواسم حيث الفعاليات الدائمة أو المؤقتة مثل: مراكز التسوق، الملاعب، الجامعات، المناطق الصناعية، المطارات والموانئ، ويرافقها مرشدون وخبراء في الترويج للتكافل والتطوُّع، مجهزون بأحسن تحديثات التواصل الفعَّال.

– البطاقات الدعوية: وهي بطاقات ترويجية إعلامية حسب المناسبات والفعاليات، وتوجه تناسبيًا لمختلف الأعمار والفئات، وغايتها تقريب الفعل التكافلي والتطوُّعي، ويمكن ضخُّها إعلاميًا، أو في ومضات الإشهار.

– المواسم الرياضية، والتي تُنصب فيها خيام بجانبها لجمع التبرعات، ومصاحبة ذلك كله بحملات توعية ومعارض متنقلة، وفيديوهات وأنشطة حاثة على التطوُّع في الأعمال الخيرية والتكافلية.

– حلقات مكتبية: تتم فيها قراءة كتاب في الخير والصدقة والتطوُّع، أو تفسير آيات الصدقة والمبادرة والمسارعة في الخيرات والتعاون على كل بر، أو في قراءة تجارب روَّاد العمل التطوُّعي والخيري والإغاثي.

– صندوق حصَّالة مخصَّص للطلبة لدعم التطوُّع والتكافل الدائم، تُقيمه الأقسام والكليات ونوادي الطلبة، ويتبرع فيه جميع الطلاب، وتُصرف حصائله كل شهر لجهة خيرية بهدف الاستحضار الدائم لثقافة الإحسان.

– تفعيل إنفاق العفو في الأُسر من خلال التبرع بالزائد عن احتياجات الطلبة (الكسوة، الماعون، الأدوات المدرسية).

– أسبوع التطوُّع الجامعي: والحصيلة والفعالية فيه تكون أكبر نظرًا لنضج الطلاب، ويمكن تأسيس نوادٍ تطوُّعية وتكافلية في الجامعة تهتم بالدعم العلمي، والعمل الخيري والإغاثي.

– تحديد يومًا في الشهر للتبرع، يُخصَّص للعمل التطوُّعي، مثل زيارة المستشفيات ودُور الرعاية وغيرها.

– مسابقات طلابية في التطوُّع والتكافل، ومَنح جوائز مُحفزة للطلبة، مع استحضار مبدأ القدوة من الأعيان والفاعلين في الأمة، واستثمار الإرث المجتمعي في تقاليد الفزعة والكرم والعون.

– إنشاء مواقع إلكترونية للعمل التطوُّعي في الحرم الجامعي، سواء كانت ثابتة أو عبر وسائل التواصل المختلفة، لما لهذه الأخيرة من تأثير هائل على الناس وعلى سوق العمل، ويُفضَّل أن يشرف عليها خبراء دائمون راصدون للترندات وللتغيرات الاجتماعية.

– العمل الدائم على الومضات الإشهارية التوعوية، التي

تتخلل المنصَّات والمنتجات المختلفة من الفيديوهات.
وينبغي أن تُعنى بالجانب الدعوي المرغب في فعل الخير ابتغاء وجه اللّه وحده وتفعيل الجانب الإيماني دون إغفال الفوائد المتعلقة بالاستقرار والنماء والأمن المجتمعي.
– تضمين المقررات الجامعية مواد عن التكافل والعمل الخيري والخدمة المجتمعية، ويمكن ذلك في المتطلبات العامة ومقررات الهوية المجتمعية. مثل: الثقافة الإسلامية، الأخلاق، الخدمة المجتمعية، تاريخ قطر.
– إنشاء أعمال وأنشطة غير صفِّية تُعنى بالتدريب على التطبيب، والتعامل مع الكوارث، والطوارئ.
– جائزة الجامعة لأحسن هيئة تكافلية تطوُّعية. وإصدار جوازات سفر خاصة بالمتطوُّعين.

ثانيًا: الخطة البنائية القاعدية للعمل التطوُّعي في المؤسسات التعليمية.

وهي الخطة المتعلقة بمدارس ومؤسسات التعليم والتربية والجامعات والمراكز، ويمكن اقتراح الآتي:
– التواصل مع مهندسي ومصممي البرامج التربوية لتضمين قضايا التطوُّع والعمل الخيري في المقررات المدرسية.
– العناية برياض الأطفال، وتدريبهم من النشأة الأولى على العمل التطوُّعي بروح الفريق، وتأسيس روح المشاركة بينهم بالأعمال والألعاب الجماعية، وتدريبهم على الإيثار بتقاسم طعامهم وحلوياتهم.
– عقد شراكات بين المدارس والجامعات والمؤسسات الخيرية من دُور رعاية وغير ذلك بغاية دمج الطلبة في هذه الأنشطة، وتحقيق التوازن النفسي للفئات المتضررة من فقد العائل والكفيل.
–اقتراح برامج دراسات عُليا للتطوُّع والتكافل الاجتماعي: في مثل كليات الشريعة والحقوق والآداب وعلم الاجتماع.
– اصدار قرار من وزارة التربية بعدم مَنح شهادات النجاح إلا بتقديم شهادة معتمدة بمشاركة الطالب في عمل تطوُّعي، يُقدَّر بساعات محددة وفق الفئة والمستوى العمري.
– مؤتمرات وندوات وورش مدرسية وجامعية، محلية ودولية لتطوير تجارب التطوُّع، ولا بأس أن تكون دورية ومتنقلة لتعزيز تبادل التجارب والآراء ومناقشة الإشكاليات والعوائق القائمة أو الطارئة.

وما سبق يجسد البُعد الاجتماعي في الإسلام، والذي يتحقق في ناحية الإيجاب ببثّ الحيوية في المجتمع، وإطلاق فاعليات أفراده للانخراط في العمل التطوُّعي، والمسارعة في مضامير العمل الخيري، بما يضمن التآلف والتراحم والتواصل بين الأجيال، ويُسهم في تقليل كلفة الأمن التي تُرهق خزائن الدول، ولذلك تجتهد هذه الأخيرة في إطلاق برامج التطوُّع والتكافل الاجتماعي، لما لها من أثر فاعل في الحد من الجريمة وكبح جماح العنف المتأتي بالأصالة من الاغتراب الاجتماعي.

من رجَّال إلى ريَّال: تغيُّر لهجة الفتيات البدويات في قطر

أ.د. رضوان أحمد، أستاذ في اللغويات قسم الأدب الإنجليزي واللغويات، كلية الآداب والعلوم – جامعة قطر

هبة الكبابجي، منسق برنامج التعليم، مؤسسة الفيصل بلا حدود، الدوحة، قطر

سعينا للإجابة على سؤال بسيط لكنه ينطوي على دلالة عميقة ونادرًا ما يتم توثيقه: كيف أعادت الفتيات البدويات في دولة قطر صياغة ممارساتهن اللغوية بينما أسَّسن هُويَّة اجتماعية جديدة من خلال التفاعل المتزايد مع المجتمعات الحضرية والوافدين الأجانب الآخرين في المدارس والجامعات وأماكن العمل؟

النسيج الاجتماعي واللغوي في دولة قطر

بشكلٍ رئيسي، يتكون سكان دولة قطر من مجموعتين رئيسيتين تُعرفان بالحضر، أهل الحضر المستقرين، الذين جرت العادة على انخراطهم في مِهن من قبيل الصيد والغوص بحثًا عن اللؤلؤ، والبدو الذين يعيشون في الصحراء وترتبط مهنتهم الأساسية بتربية الإبل والأغنام. ومنذ اكتشاف النفط في القرن العشرين، مما أطلق العنان لمشروعات التحديث والتوسع العمراني على نطاق واسع، تغيرت الأنماط المعيشية لكلتا المجموعتين بصورة جذرية. فلم يَعد أهل الحضر والبدو منخرطين في مِهنهم التقليدية، ولم تَعد كل مجموعة تعيش في عُزلة عن نظيرتها. واليوم، يعيش القطريون في منازل حديثة، ويقودون أحدث السيارات، ويعملون جنبًا إلى جنب مع غيرهم من القطريين والوافدين من العرب والعجم في مكاتب حديثة. ومع ذلك، لم تزل لهجاتهم العربية ذات الصلة تظهر سمات مميزة، ويتجلى أبرزها في حرف «الجيم» بالعربية الفصحى في كلمات مثل «رجَّال»، الذي يعني «رجل» فينطقه أهل الحضر «ريَّال» في حين ينطقه البدو «رجَّال».

ما أهمية اللهجات؟

اللغة العربية في دولة قطر، كما الحال في بقية دول العالم العربي، ليست لغة واحدة. فإلى جانب العربية الفصحى التي تستخدم في اللغة الرسمية المنطوقة والمراسلات الكتابية في المكاتب الحكومية والمدارس والجامعات والخطاب الديني، توجد العديد من الفروق المرتبطة بالتراث والأصول القبلية. وفي حين يستخدم سكان قطر اللغة العربية الفصحى في السياقات الرسمية، فإنهم يفتخرون بالتحدث بلهجاتهم الخاصة في تفاعلاتهم الاجتماعية اليومية للتعبير عن الهُويَّة وفي إقامة العلاقات. وعلى الرغم من ارتباطها الوثيق، تختلف هذه اللهجات بشكلٍ طفيف لكنه مميز.

وبالإضافة إلى الاختلافات بين نُطق «رجَّال» و «ريَّال»، هناك العديد من الكلمات والتعبيرات الرئيسية الأخرى التي تُميز أهل الحضر عن البدو. فعند التحدث إلى امرأة، على سبيل المثال، يستخدم البدو الكلمة «إسميش/ إسميس» أي «اسمك»، في حين ينطق أهل الحضر الكلمة «إسميتش»، أي يغيرون الصوت الأخير إلى «تش» كما في الكلمة الإنجليزية «chat». وكذلك فالكلمة الدالة على «أريد» ينطقها البدو «أبغي» (مع الصوت «غ» الصادر من الحنجرة) في حين ينطقها أهل الحضر «أبي». وتكشف هذه الفروق عن هُويَّة الشخص كشفًا تامًا وأين ينتمي أو حيث يرغب في الانتماء.

ولعقود تَحرك القطريون بين هذه الفضاءات الاجتماعية مع القليل من الاختلاط. ومع ذلك، أبَّان التحوُّل الحضري والتعليم عن فضاءات اجتماعية ولغوية أتاحت التواصل اللغوي المتواصل والهادف فيما بينهم. وكلغويين أردنا معرفة ما يلي: هل يتمسك شباب البدو بأنماط الخطاب التقليدية، أم صاروا يتحدثون مثل زملائهم من أهل الحضر في قاعات الدراسة وأماكن العمل؟

كيف درسنا التغير؟

تم الجمع بين نوعين من الأدلة اللغوية: الكلام الطبيعي وبيانات المسح السلوكي. فبادئ ذي بدء، سُجلت المقابلات غير الرسمية مع ثمانية مواطنين قطريين، من الكبار والصغار والرجال والنساء، ويعود أصلهم جميعًا إلى البدو. ولم تكن المناقشات مُحكَمة التنظيم بل متحررة، وتغطي موضوعات من الطفولة والحياة المدرسية وحتى الحياة اليومية، وتلتها أسئلة عن التوجُّهات حِيال طرق الخطاب المختلفة.

وعقب ذلك، تم إجراء مسح مع ستين طالبًا جامعيًا قطريًا، من البدو والحضر ومن ذوي الأصل المشترك، وطلبنا منهم تقييم اللهجات البدوية والحضرية من خلال السِمات الاجتماعية مثل المكانة والدرجة والحداثة والتَفتُّح والذكورة ونقاء الأصل. وأتاح هذا المنهج أن نرصد ليس فقط كيفية تغيُّر اللغة، بل كذلك الدوافع الاجتماعية خلف هذه التغيُّرات.

ماذا كشفت الأصوات الشابة؟

عبر مستويات اللغة، أي الأصوات والقواعد والمفردات، تم رصد دلالات واضحة على التحوُّل في لغة البدو نحو الخطاب الحضري.

• النطق: في حين أن البدو يستخدمون النطق التقليدي في كلمة رجَّال و[ك] في كلمات مثل «كم». استبدل صغار السن، ولاسيَّما الفتيات، هذا النطق بالنطق الحضري [ي] و[تَش]، فينطقون «ريَّال» و «تشم».

• القواعد: شهدت طريقة قول كلمة «اسمك» عند التحدث إلى امرأة تحولاً، وهي سِمة بسيطة لكنها مُعبرة. فكبار السن يقولون «إسميش/إسميس». أما مع الفتيات البدويات الأصغر سنًا اللاتي خضعن للدراسة، فقد اكتشفنا أنهن قلدن النطق الحضري «إسميتش». وحتى الأفعال الرئيسية مثل «أريد» و«أرى» صارت النساء البدويات ينطقنها باللهجة الحضرية فيما بينهن. فينطقن «أبي» وليس «أبغي» مثلما كان يفعل آباؤهم وأجدادهم.

• الضمائر: وحتى الضمائر، التي نادرًا ما تشهد فروقًا، رصدنا اختلافًا بها كذلك. فقد وجدنا أن الفتيات يستخدمن الأنماط الحضرية مثل «هُما» و«هوا» على نحو أكثر من الرجال. أما النساء البدويات فينطقن ضمير المتكلم «أنا» وهي خصِيصة كلامية مميزة باللهجة الحضرية.

وعندما تتغير تفاصيل طفيفة مثل الضمائر والأفعال الرئيسية، يدرك اللغويون حينئذ أننا بصدد أن نشهد إعادة هيكلة اجتماعية محورية.

قيادة النساء للتغيير

تتجلى أقوى النتائج في الفوارق بين الجنسين. فالفتيات يتجهن نحو أنماط اللهجة الحضرية بصورة أكبر من الرجال. وكشفت هذه المقابلات عن بعض الرؤى. ففي البداية، تصف الفتيات الأصغر سنًا النطق الحضري عادة بأنه «نموذجي»، أي متحضر «متمدن»، وأسهل في الاستخدام في الفضاءات المهنية والاجتماعية. وثانيًا، يرى كثيرون، ومنهم البدو أنفسهم، أن اللهجة البدوية ذكورية. مما يجعلها أقل جاذبية للنساء اللاتي يرغبن في بناء شخصية أنثوية.

أما الشباب، فعلى الرغم من أنهم ليسوا بمنأى عن التغيير، فيتشبثون بالسمات البدوية أكثر من النساء. فلم تزل الأصالة والصلابة والفخر القبلي مصدر جاذبية للرجال.

فيمَ يفكر الأفراد بشأن طريقة كلامهم؟

تكشف التوجُّهات الكثير عن تغيُّر اللهجة. ورسم هذا المسح صورة متسقة للأيديولوجيات والتصوُّرات عن اللهجات الحضرية والبدوية:

• يُنظر إلى اللهجة الحضرية باعتبارها قرينة للحداثة والوجاهة والحركة الاجتماعية. ويُولي البدو والحضر على حد سواء تقديرًا كبيرًا للهجة الحضرية باعتبارها مرادفًا للمكانة الاجتماعية والتفتُّح والحداثة.

• يُنظر إلى اللهجة البدوية كدلالة على التراث والذكورية والأصالة. وحققت درجة قوية عندما يتعلق الأمر «بنقاء الأصل» والذكورية غير إنها أقل شأنًا فيما يتعلق بالوجاهة والتفتُّح.

يُبدي كبار السن من البدو اعتراضهم على التغيُّرات، ويدَّعون أن التحوُّل إلى اللهجة الحضرية «مُشين». إلا أن شباب البدو كانوا أكثر واقعية. فصرَّح الكثير منهم أن التحدث باللهجة الحضرية يساعد على فهمهم والتحرك بأريحية في البيئات المختلطة والتوافق مع المعايير الحضرية.

مرآة للتحوُّل الذي تشهده دولة قطر

على الرغم من أن هذا البحث استند إلى دولة قطر، فهو يعكس ظاهرة أكبر. فإنه في جميع أنحاء العالم، أعاد التحضر والتعليم تشكيل التصوُّرات الخاصة بالهُويَّة. فقد تَبنى الشباب القروي أنماط خطاب ترتبط بالمدن بالنظر إلى أن المدن تتركز فيها القوة والوجاهة والفرص. أما النساء، اللواتي عادة ما يكن سفيرات للتغيُّر الاجتماعي، فيمِلَن إلى تَبني نمط خطاب متطوُّر اجتماعيًا يُنظر إليه باعتباره مقبولاً وأكثر رُقيًا. كما أن نظرة النساء البدويات إلى الأنوثة التي تفوح من اللهجة الحضرية تُعد بمثابة قِيمة مضافة.

ما أهمية تغير اللهجات؟

من الأهمية بمكان توثيق التغيُّرات اللغوية، حيث تُعد اللهجة بمثابة علامة يومية لكنها كاشفة عن تغيُّر الهُويَّات، أي أدوار الجنسين وحركة الطبقات والانتماء. وتكشف اللغة عن تفسير المتحدث للحداثة والسعي نحو هُويَّة اجتماعية جديدة. كما تفتح الدراسة المجال كذلك أمام المزيد من التحقيقات. فعلى سبيل المثال، تَبين أن اللهجة البدوية قرينة قوية للذكورة. ويطرح ذلك إمكانية انتهاج بعض الشباب الحضري سمات لغوية بدوية لكي يبدو أشد صلابة أو أكثر أصالة. وتكشف التقارير المزيد من الأبحاث لفهم انتهاج السمات البدوية ودلالتها الاجتماعية فيما بين المتحدثين من أهل الحضر.

للمزيد عن البحث امسح رمز الاستجابة السريعة:

هل افتقدنا بوصلتنا الروحانية؟

تعارض النزعة الاستهلاكية مع قِيمنا الإسلامية

منار آل محمود
طالبة، كلية الآداب والعلوم - جامعة قطر

في عالم اليوم، أعادت وسائل التواصل الاجتماعي والثقافة الاستهلاكية تشكيل المجتمعات المسلمة على نحو يتحدى القِيم المتجذرة. فمفاهيم مثل التواضع والقناعة والزكاة، التي طالما كانت محورية في حياتنا اليومية، طغى عليها تتبع الصيحات، وتفضيل الراحة، ومطاردة المكاسب المادية. وما كان يهدف إلى تعزيز البساطة والعرفان صار عرضة الآن لتحل محله العدوانية والطمع والتبذير. وتُبرز هذه التوترات المتنامية الحاجة المُلِحَّة للتفكُّر في تسبُّب النزعة الاستهلاكية في إبعاد المسلمين عن التوازن الروحي الذي يدعوهم إليه الإسلام.

السباق اللانهائي وراء الموضات الجديدة

المجتمع المعاصر غارق في مطاردة الصيحات. وصار عمر الأنماط والأدوات والصيحات الاجتماعية أقصر من ذي قبل، مما أجبر الأفراد على خوض غمار دورة مرهقة من التغير المتواصل. وتفيض مكبات النفايات بمنتجات استخدمت بالكاد، وتعاني البيئة من النفايات المتزايدة وانهارت الأُسر في ظل مستويات قياسية من الديون. وتفاقمت المشكلة بسبب النموذج الشهير "الشراء الآن والدفع لاحقًا"، مما استدرج الأفراد إلى الوقوع في معاناة مالية على المدى الطويل مقابل رضا مؤقت. ووجد المسلمون أنفسهم عالقين في هذا السباق، وواجه بعضهم مُعضلة إضافية تمثلت في الانحراف عن القِيم الدينية.

"يكسب التجار الذين يوفرون خدمات الشراء الآن والدفع لاحقًا المال من الرسوم التجارية (تتراوح عادة بين 2-6 في المائة) ورسوم "تأخر" العميل. ويتكبد هذه الغرامات واحد من بين خمسة مستخدمين لخدمات الشراء الآن والدفع لاحقًا". (ثريدغولد وآخرون، 2024، قسم "خدمات الشراء الآن والدفع لاحقًا والشباب")

تسببت وسائل التواصل الاجتماعي في تفاقم هذه الأزمة. فالمنصَّات تُكافئ صُنَّاع المحتوى سريعًا، ويُحفِّز المؤثرون للترويج لكل منتج جديد باعتباره "الأفضل". وما يبدأ كترفيه سرعان ما يتحول إلى مادة تسويقية جذابة تقنع المشاهدين بأن المنتجات التي طالما اعتبرت غير ضرورية صارت الآن "لا غنى عنها". وتحوُّل هذه الرسائل الخفية الرغبات إلى احتياجات وتربط القِيمة الذاتية للفرد بالممتلكات. وبالنسبة للمسلمين، تبعدهم هذه الشهوة عن الاستقرار الروحي والقناعة وتُعظم مشاعر السخط والمنازعة.

وتترتب على هذا القصف المتواصل منافسة خطيرة. فالأفراد يقارنون حياتهم لا شعوريًا مع الآخرين، والمجتمعات التي طالما عاشت على الوحدة تصدَّعت الآن في ظل صراعات صامتة. وبدلاً من دعم بعضهم البعض، قد يجد الأفراد أنفسهم في سباق للتباهي بمن هو أكثر رُقيًا أو حداثة أو ملاءم اجتماعيًا، الأمر الذي يُضعف روح التعاطف والتسامح والتكافل التي يعلمها الإسلام. وفي الواقع، صار سباق مواكبة الصيحات يستنزف الناس ماليًا وروحانيًا.

أوهام القناعة في عالم غارق في النزعة الاستهلاكية

في ظل عدم قدرتهم على مواجهة الشعور بالذنب، يلتمس الكثير من المسلمين الراحة في المقايضات والخصومات وأحدث الصيحات. ومن خلال إنفاق مبلغ أقل على المنتج، يعتقد الفرد بأنه صار قنوعًا وأنه لم يزل يتماهى مع القِيم الإسلامية، غير أن هذا الأمر وهم خطير. فالقناعة في الإسلام ليست مجرد تخفيض التكاليف؛ بل تعني المراقبة والاعتدال واحترام الموارد. أما تبرير الاستهلاك المفرط من خلال الإشارة إلى الأسعار المنخفضة فيشوه معنى القناعة.

تستلزم القناعة الحقيقية التفكُّر. ولا يحض الإسلام المسلم على التحري عن مقدار ما ينفقه فحسب بل في ما ينفقه وسبب ذلك. ولم يزل شراء عدد لا يحصى من الأصناف بأسعار مخفَّضة هدرًا إن لم يستند إلى غاية حقيقية. ويؤكد القرآن الكريم على التوازن، ويعلم المؤمنين كيفية تفادي التبذير واستثمار المال في دعم الإيمان والأُسرة والمجتمع. ومع ذلك، تشجع الثقافة الاستهلاكية على نقيض هذا، فيتراكم عدد لا نهائي من الأشياء تحت شعار زائف، وهو ادخار الأموال. قال الله تعالى: "وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا (26) إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا (27)". سورة الإسراء (الآيات 26-27).

وإن أمكن للنزعة الاستهلاكية إعادة صياغة فكرة القناعة، يتجلى تأثيرها بشكلٍ أكبر على الفرائض الدينية مثل الزكاة. وتزدهر الأنماط الاستهلاكية على الفكرة التي مفادها أن الكمية تعادل القِيمة. وتغذي المجتمعات هذه الأسواق بشكلٍ متزايد، وتعتقد أنها تمارس ضبط النفس بينما تُساهم دون قصد في الهدر والتبذير. ولا تُعيد النزعة الاستهلاكية تشكيل العادات فحسب، بل تُعيد كذلك تفسير المفاهيم الدينية، وتبعد المسلم عن المراقبة التي يتطلبها الإيمان.

الزكاة: عقبة في طريق العناية بالذات أم اختبار إلهي للإيمان؟

ربما يتجلى المثال الأبرز لتأثير النزعة الاستهلاكية في أثرها على الزكاة. فقد يواجه المسلم صعوبة في تحقيق التوازن مع التزاماته الدينية، ويعتقد في بعض الأحيان أن الانغماس في المُتع مُبرر إن كان يساهم في السعادة الشخصية. ومع ذلك، الزكاة ليست عبئًا يقصد به الحرمان؛ بل أمر إلهي لتطهير الأموال ودعم المجتمعات واستعادة التوازن.

لا تحرم الزكاة المتعة الذاتية. بل تضعها في إطار المسؤولية. ومن خلال تكليف المسلم بمَنح نسبة من ماله للفقير، يعلمنا الإسلام أن المال ليس ملكية مطلقة بل أمانة من اللّه، ويتحمل كل امرئ مؤمن المسؤولية عن استخدامه. ومن خلال هذا الفعل، توزع النعم للإعلاء من شأن الآخرين ومكافحة عدم المساواة وتعزيز التضامن بما يتوافق مع رؤية الأمة الواحدة. وعلى النقيض، يمكن للثقافة الاستهلاكية إفساد الأولويات، فيتراجع ما كان يُعد ركيزة أساسية للإيمان ليصبح أمرًا اختياريًا أو تابعًا للراحة الشخصية، فقد جاء في الحديث الشريف: "ما نقص مال من صدقة" (صحيح البخاري 2588)، وورد أيضًا: "إن اللّه فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم"(صحيح البخاري 1395).

الخاتمة

شكّل صعود النزعة الاستهلاكية تحديًا كبيرًا أمام المجتمعات المسلمة، بعد أن تقدمت الرفاهية والراحة الشخصية على مبادئ الإسلام التي قوامها البساطة والكرم والوحدة. ومع ذلك، فهذا الصراع لا يتعلق بالمال فقط، بل كيف يمكن للمسلم المحافظة على قِيمه الفاضلة في عالم يهيمن عليه الاستهلاك. ولا يعني التحدي الذي يواجه المؤمن في رفض الحياة العصرية بالكلية، بل في الانخراط بها بروية: بالتمسك بالإيمان والحرص على الوسطية وضمان ألا يحل المال والممتلكات والصيحات محل القِيم الأعمق التي قوامها العرفان والتكافل والتوازن الروحي على الإطلاق.

من الدوحة إلى العالم:

هندسة مُبتكرة تُعيد صياغة صوت العُود

أ.د. صادق ساسي، أستاذ الهندسة الميكانيكية، قسم الهندسة الميكانيكية والصناعية، كلية الهندسة - جامعة قطر

د. محمد بوروباليو ، أستاذ مشارك، قسم الهندسة الميكانيكية والصناعية كلية الهندسة - جامعة قطر

محمد عبد اللّه، إلياس دريك، طلاب دراسات عليا، كلية الهندسة - جامعة قطر
أمين ساسي، باحث دراسات عليا، جامعة ماكماستر - كندا

العُود، أحد أكثر الآلات الموسيقية شهرة في العالم العربي، يُجسد قرونًا من التعبير الثقافي والإبداع الفني. يتميز العُود بأصواته العميقة والرَنَّانة، فهو ليس مجرد آلة موسيقية، بل رمز للتراث والهُويَّة. ومع ذلك، شأنه شأن جميع الآلات التقليدية، يواجه تحديات تقنية مستمرة. فالموازنة بين المتانة الهيكلية وجودة النغمة الغنية لطالما كانت مهمة دقيقة، تُعهد تقليديًا إلى خبرة صانعي العُود المهرة. في جامعة قطر، سعينا إلى استكشاف كيف يمكن توظيف أساليب الهندسة الحديثة لتحسين الخصائص الصوتية للعود مع الحفاظ على أصالته.

يتكون هيكل العُود من عدة مكونات رئيسية، لكل منها دور أساسي في الأداء العام للآلة. ومن أبرز هذه المكونات نظام التدعيم الداخلي (Bracing)، المكوَّن من دعامات خشبية تُلصق أسفل لوحة الصوت لتوزيع الشد الناتج عن الأوتار ومنع التشوه أو الالتواء أو التصدع الناتج عن قوتها. يضمن التصميم المدروس لمواضع هذه الدعامات ثبات الضبط، والمتانة، والخصائص الاهتزازية المثلى، مما يُسهم في تحسين الأداء الصوتي والعمر الافتراضي للآلة. يُشكِّل نظام التدعيم محور هذا البحث، إذ إن تصميمه ظَل يعتمد عبر التاريخ على الحرفة اليدوية والحَدس دون تقييم علمي منهجي. جاءت دراستنا لتسد هذه الفجوة من خلال الجمع بين المحاكاة العددية بطريقة العناصر المحددة والتحليل الاهتزازي التجريبي لتقييم أربع عشرة تشكيلة مختلفة من أنظمة التدعيم.

لتحليل السلوك الاهتزازي الصوتي للعود، أُجري تحليل عددي باستخدام طريقة العناصر المحددة (FEM) ضمن بيئة برنامج ANSYS. تم بناء نموذج ثلاثي الأبعاد تفصيلي للعود باستخدام برنامج SolidWorks ثم استيراده إلى ANSYS، حيث أُسنِدت إليه الخصائص المتعامدة لخشب التنوب (Sitka Spruce) لتمثيل مادة لوحة الصوت بدقة. وكما هو موضح في الجدول (1)، نُفِّذت عمليات المحاكاة الاهتزازية لتحديد الترددات الطبيعية وأشكال الأنماط الاهتزازية المصاحبة للآلة تحت شروط تقييد واقعية. ركزت المحاكاة على الأنماط الاهتزازية الأولى التي تلعب الدور الأكبر في تحديد توازن النغمة وإسقاط الصوت. وقد قدمت نتائج التحليل العددي فهمًا كميًا حول كيفية تأثير التدعيم الداخلي على الصلابة الاهتزازية وتوزيع الأنماط وكفاءة إشعاع الصوت.

يُشكِّل نظام التدعيم الخشبي أسفل لوحة الصوت جوهر هذا البحث، إذ لا يقتصر دوره على منع انهيار الهيكل تحت شد الأوتار، بل يتحكم بشكلٍ حاسم في تشكيل الطابع الصوتي للعُود. ورغم أن تصميم التدعيم كان تاريخيًا يعتمد على الخبرة والحَدس، إلا أن تقييمه العلمي ظل محدودًا. وقد سدّت دراستنا هذه الفجوة من خلال الدمج بين المحاكاة العددية والتحليل الاهتزازي التجريبي لتقييم أربع عشرة حالة مختلفة من أنظمة التدعيم، كما هو موضح في الشكل (1).

الجدول (1): التحليل العددي النمطي والمقارنة مع النتائج التجريبية.

Experimental	Simulation	
	With bracing (Reference Oud)	Without bracing
Mode 1 f_1 : 142 Hz	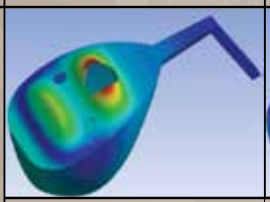	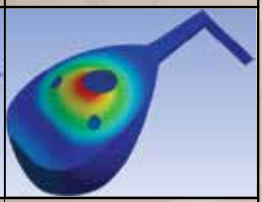
	f_1: 140 Hz	f_1: 117 Hz
Mode 2 f_2 : 226 Hz	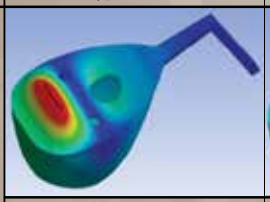	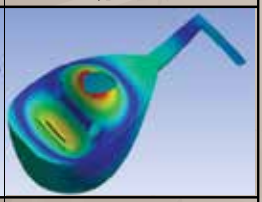
	f_2: 210 Hz	f_2: 182 Hz
Mode 3 f_3 : 242 Hz	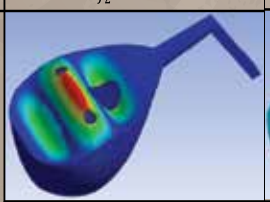	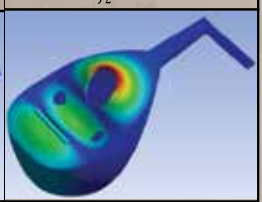
	f_3: 239 Hz	f_3: 204 Hz
Mode 4 f_4 : 280 Hz	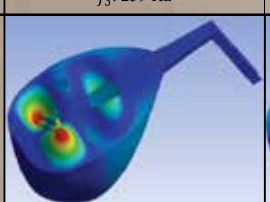	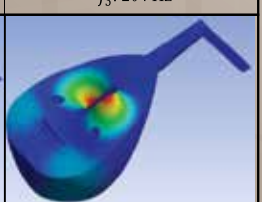
	f_4: 303 Hz	f_4: 275 Hz

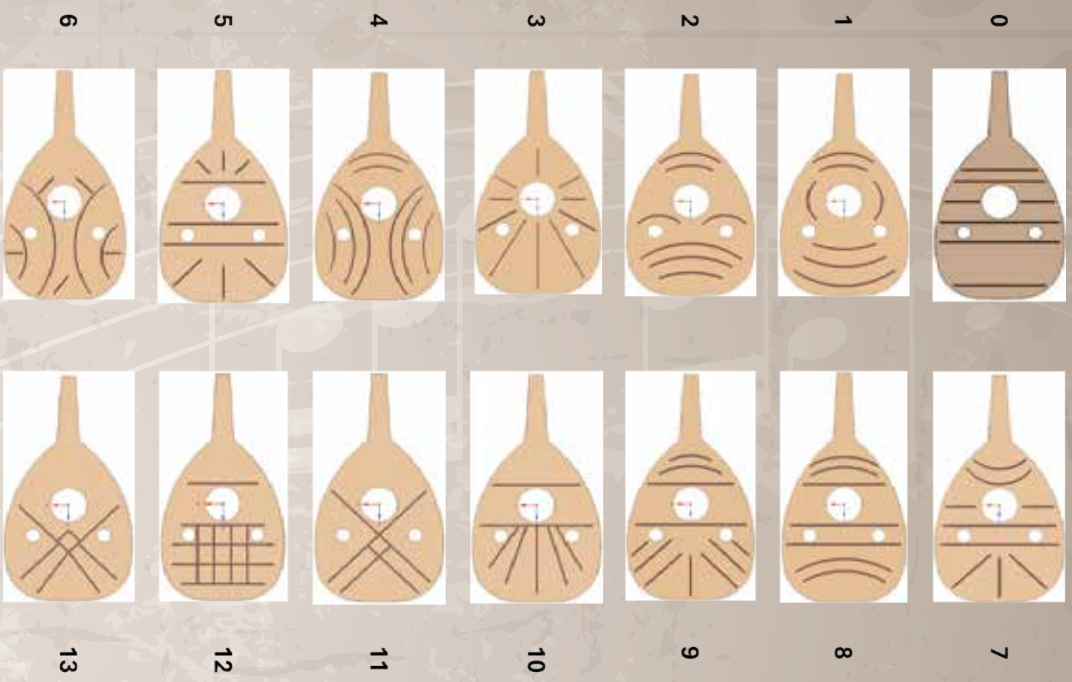

الشكل (1)**:** أربعة عشر نموذجًا مختلفًا من أنظمة تدعيم العُود.

تم تقييم كل نموذج وفق ستة مؤشرات أداء محددة بعناية شملت الجوانب الهيكلية والصوتية، مثل صفاء النغمة، وتوازن الاهتزاز، وتوزيع الإجهادات، والإسقاط الصوتي. أظهرت النتائج أن التدعيم ليس مجرد عنصر هيكلي، بل عامل أساسي في تحسين جودة الصوت. فالتصميم الجيد للدعامات يمكن أن يُحسِّن صفاء النغمة، ويعزز الإسقاط الصوتي، ويطيل عمر الآلة. ومن بين النماذج الأربعة عشر التي خضعت للاختبار، تميز النموذجان السادس والحادي عشر بأداء عالٍ ومتوازن، إذ قدما أفضل مزيج بين الصلابة والرنين، مما يجعلهما مرشحين مثاليين للعود الاحترافي. كما أظهرت بعض النماذج المتوسطة مثل (3، 4، 8، 9، 10، و13) نتائج إيجابية عند تقييمها بمعايير أداء أكثر مرونة، خاصة في البيئات التي تتطلب إسقاطًا قويًا للصوت مثل قاعات الحفلات. في المقابل، أظهرت أنظمة التدعيم التقليدية أو غير المتوازنة أداءً ضعيفًا، مما أبرز حدود الأساليب التقليدية عند مقارنتها بالمعايير العلمية الدقيقة.

تتجاوز أهمية هذه الدراسة حدود النتائج التقنية، إذ تمتد إلى البُعد الثقافي والاجتماعي. فمن خلال توظيف أدوات الهندسة الحديثة في حرفة تقليدية، تساهم هذه الدراسة في الحفاظ على رمز ثقافي مُتجذِّر في العالم العربي وتطويره في الوقت نفسه. وتُظهر كيف يمكن للعلم الحديث أن يدعم استمرارية التُراث، ليضمن أن يظل العُود حيًا ومتجددًا في سياقات الأداء المعاصرة. ويتماشى ذلك مع استراتيجية البحث العلمي بجامعة قطر (2025-2030) تحت محور "المجتمع"، من خلال تعزيز الهوية الوطنية وتشجيع الابتكار في مجالات الفنون وصون التراث الثقافي.

وباختصار، تؤكد هذه الدراسة أن العُود ليس مجرد إرث ثقافي، بل نظام ديناميكي يمكن أن يستفيد من الرؤى الهندسية الحديثة. ومن خلال الدمج بين الحرفية التقليدية والعلم، نفتح آفاقًا جديدة لتحسين صوته ومتانته واستمراريته الثقافية، بما يضمن أن تظل هذه الآلة العريقة مصدر إلهام للأجيال القادمة.

العَدالة لا تُبرمج وحدها:
دمج المعرفة المَحليَّة والذكاء الاصطناعي في استجابات مناخية عادلة

د. ياسمين حجير
محاضر، برنامج المتطلبات العامة، عمادة الدراسات العامة - جامعة قطر

يهدف هذا البحث إلى استكشاف التداخلات بين الاستدامة الاجتماعية والعدالة المناخية، والابتكار الرقمي في سياق سياسات التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيف معه، مع التركيز الخاص على دور المجتمع الرقمي والحكومة الرقمية في تعزيز الحوكمة الشاملة والمرنة. من خلال مراجعة منهجية لـ 67 دراسة نُشرت بين عامَي 2015 و2025، يُبرِز البحث كيف يُمكن للتقنيات الرقمية الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليلات البيانات الضخمة، ومنصَّات رسم الخرائط التشاركية، أن تُدمَج بشكلٍ عادل ضمن استراتيجيات العمل المناخي لتعزيز مشاركة المجتمعات المهمَّشة وتمكينها.

ينطلق البحث من فجوة بحثية حرجة: إذ يغلب على الاستجابات المناخية الحالية النهج التقني أو الاقتصادي، بينما تُهمَل الأبعاد الاجتماعية، خاصةً في تصميم وتطبيق الحلول الرقمية. وينتج عن ذلك سياسات قد تُعزز عدم المساواة، أو تُعمِّق الفجوة الرقمية، أو تستثني المعرفة المَحليَّة والتقليدية. ويطرح البحث إطارًا مفاهيميًا مبتكرًا يدمج أربعة أعمدة متداخلة: (1) العدالة المناخية والإنصاف، (2) المرونة الاجتماعية، (3) الحلول المجتمعية، و(4) الاستراتيجيات التكنولوجية للعمل المناخي الشامل.

في سياق المجتمع الرقمي، يُظهر البحث كيف يُمكن للمنصَّات الرقمية أن تُستخدم كأداة لتمكين المواطنين من الإبلاغ عن المخاطر المناخية (مثل تطبيقات الإبلاغ عن الفيضانات في جاكارتا)، أو المشاركة في صنع القرار عبر خرائط الحرارة الحضرية التي يُساهم السكان في تغذيتها. ومع ذلك، يُبيِّن التحليل أن هذه المبادرات لا تُحقق شمولها إلا إذا صُمِّمت بمشاركة مستخدميها، ووضعت في الاعتبار واقع الفجوة الرقمية، خصوصًا في المستوطنات غير الرسمية أو المناطق الريفية التي تعاني من ضعف الاتصال أو انخفاض مستويات الإلمام بالتقنية.

أما في محور الحكومة الرقمية، فيشير البحث إلى أهمية تبني نماذج "الذكاء الاصطناعي التشاركي (Participatory AI)"، حيث يُصمَّم تطوير النماذج بالتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك المجتمعات الأصلية والنساء والشباب. ومن الأمثلة البارزة استخدام الذكاء الاصطناعي لرسم خرائط الوضع المناخي في فينيكس، أريزونا، لتوجيه مشاريع التخضير نحو الأحياء الأكثر عرضة للحرارة، ما قلَّص حالات الطوارئ المرتبطة بالحرارة بنسبة 20%. لكن هذه الأدوات تحمل مخاطر التحيُّز الخوارزمي إذا اعتمدت على بيانات تاريخية لا تمثِّل الفئات المهمشة.

ويؤكد البحث على أن التكنولوجيا يجب أن تُعتبر مكمِّلاً للمعرفة المَحليَّة، لا بديلاً عنها. فالمُمارسات البيئية التقليدية – مثل إدارة الحرائق لدى الشعوب الأصلية في أستراليا – غالبًا ما تكون أكثر فعالية وأقل تكلفة من الحلول التقنية المكلفة، لكنها تُهمَل بسبب الهيمنة المعرفية للعلوم الغربية. ويدعو الإطار المقترح إلى إعادة توزيع السلطة في عملية صنع القرار المناخي، عبر آليات مؤسسية تضمن وجود مقاعد فعلية للمجتمعات المَحليَّة في مجالس التخطيط الرقمي.

كما يُسلّط الضوء على مخاطر "الاستعمار الرقمي"، حيث تجمع شركات التكنولوجيا بيانات المجتمعات الضعيفة دون ضمانات لخصوصيتها أو إعادتها كمنفعة عامة.

لذا، يُشدد البحث على الحاجة إلى حوكمة رقمية أخلاقية تشمل: شفافية الخوارزميات، ملكية البيانات من قِبل المجتمعات، وآليات الرقابة المجتمعية على استخدام الأدوات الرقمية.

وبناءً على هذه الرؤى، يقدِّم البحث توصيات ملموسة لصُنَّاع السياسات في سياقات مثل دولة قطر والدول الخليجية، حيث تزداد الاستثمارات في المدن الذكية والتحوَّل الرقمي. ومنها:

- دمج مؤشرات العَدالة الاجتماعية في خطط التخفيف من آثار التغيُّر المناخي الوطنية.
- تمويل مشاريع تجريبية تعتمد على "الذكاء الاصطناعي التشاركي" مع المجتمعات المَحليَّة.
- تطوير مناهج رقمية للتوعية المناخية بلغات محلية وثقافيًا ملائمة.
- إنشاء آليات مؤسسية تضمن التنسيق بين وزارات البيئة، والاتصالات، والتخطيط العمراني.

ختامًا، يستنتج البحث أن المجتمع الرقمي الحقيقي لا يُقاس بانتشار الهواتف الذكية، بل بقدرة كل فرد – بغض النظر عن خلفيته – على التأثير في القرارات التي تمس حياته وبيئته. ويعتبر أن دمج العدالة، والمشاركة، والأخلاق في التحوُّل الرقمي المناخي ليس خيارًا تكميليًا، بل شرطًا أساسيًا لاستراتيجيات مناخية فعَّالة ودائمة.

للمزيد عن البحث امسح رمز الاستجابة السريعة:

العُملات الرقمية والقانون العام:

التاريخ والإطار الدستوري والطبيعة الثورية للمال

كتاب يستكشف عالم الرقمنة

د. أندرو مازن داهدل
العميد المساعد للشؤون الأكاديمية بالإنابة،
كلية القانون - جامعة قطر

يوصف المال أحيانًا بأنه "تقنية اجتماعية"، على الرغم من كونه أكثر من مجرد أداة للتداول وعقد الصفقات. وعبر التاريخ، شكّل المال العلاقات بين الحكومات والمجتمعات التي تحكمها. ويتمثل الدرس المستفاد من التاريخ في أن تغيُّر الطبيعة أو المال قد يُغير أيضًا التوازن الدستوري في المجتمع. وكي يتسنى فهم ماهية هذه التغييرات وكيفيتها، يتعين فهم فكرة المال ويجب كذلك استكشاف هذه الأنماط الجديدة للعملات الرقمية.

وقد قدَّم بالفعل عدد كبير من صُنَّاع السياسات حول العالم (أو أنهم بصدد تقديم) مجموعة من القوانين التي تُعنى بالتعامل مع العُملات والأصول الرقمية. ومن الأسئلة التمهيدية المهمة في هذا الصدد: ما الذي يتم تنظيمه تحديدًا؟ وما هي الأهداف النهائية المرجوة من هذه التشريعات؟

وهناك العديد من أنواع العُملات الرقمية المختلفة بداية بعملة "البيتكوين" الشهيرة وحتى بما يعرف بـ "العُملات المستقرة" مرورًا بالعُملات الرقمية التي يمكن وصفها ببساطة كعمليات احتيالية. وتصف العديد من المصطلحات هذه الظاهرة ومنها على سبيل المثال لا الحصر "المال الرقمي" و"الأصول الرقمية" و"الرموز الرقمية" و"العُملات المشفرة". ويتسبب هذا الغموض في بعض الأحيان في إحجام الأفراد عن طرح الأسئلة أو الانخراط في مناقشات مجدية تستهدف التعريف الفعلي للعملات الرقمية ناهيك عن دلالتها للمجتمع ككل. كما أن هناك العديد من الدوافع حِيال منع هذه الأنشطة أو السماح بها أو تنظيمها. وقد يرى البعض أن الهدف الأسمى هو حماية الأفراد أو الاقتصاد من العمليات الاحتيالية والتصرفات غير المشروعة، بينما يرى آخرون أن تشجيع الابتكار الاقتصادي والتقني هدف واقعي. وأيًا كان الدافع، لم ينظر الكثير من الأفراد في التداعيات الأكبر لتغير طبيعة المال على أداء الحكومات والمجتمعات. ويُشير هذا الكتاب إلى أن التداعيات الأكبر لتغير طبيعة المال تتجاوز المجال الاقتصادي بكثير، بل تنطوي على جانب اجتماعي وسياسي وحتى فلسفي. ومن خلال استكشاف تاريخ التغيرات النقدية عبر الحضارات المختلفة، يحدد هذا الكتاب الضغوط والقوى التي ستشكل مستقبل المجتمعات والحكومات في العصر الرقمي.

وخلال العقد السابق، برزت العُملات الرقمية بوضوح في جميع المناقشات تقريبًا التي دارت حول الرقمنة الاقتصادية. وصارت العُملات الرقمية تتحدى الفئات القانونية وتختبرها. فعلى سبيل المثال، تعيَّن تعديل القوانين المتعلقة بالملكية والعقود والجرائم والضرائب بهدف مواجهة التحديات الفريدة للعملات والأُصول الرقمية.

ومن المجالات القانونية التي لم تخضع لدراسة كافية في ضوء تطوُّرات العُملات الرقمية هي القانون الدستوري، أو العلاقة القانونية بين المجتمعات والدولة. وفي حين يُعنى "القانون الخاص" بمجال الأعمال والتجارة، يجب النظر إلى العُملات الرقمية بعين "القانون العام". ويقدم هذا الكتاب إطار عمل لأساتذة القانون الدستوري بغرض فهم المناقشات الخاصة بالعُملات الرقمية والمشاركة بها. ويعد هذا الكتاب نقطة انطلاق كذلك للأساتذة الآخرين من جميع التخصصات الذين يسعون إلى فهم العُملات الرقمية ودلالة نموها بشكلٍ أفضل.

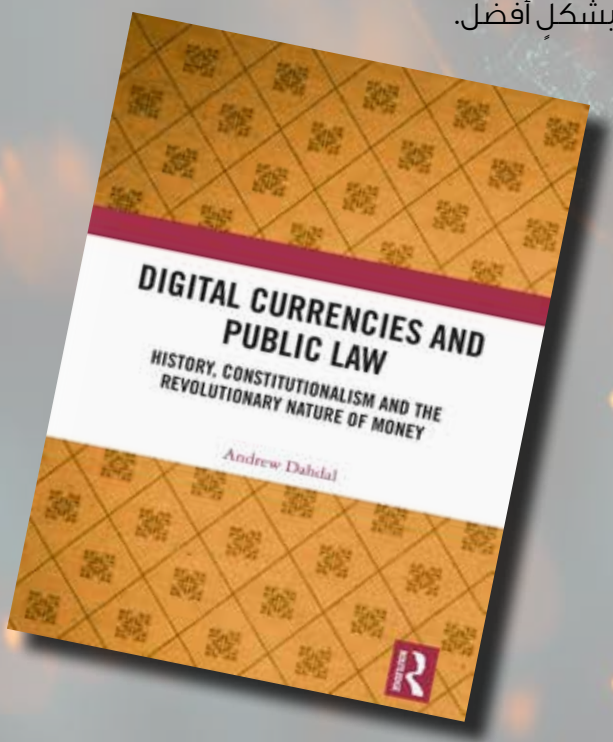

والمال ليس مجرد أوراق نقدية فحسب، بل هو شبكة من العلاقات. فالمال يربط ويُشكِّل العلاقات بين الأفراد فيما بينهم، وبين الأفراد والدولة، وكذلك بين الدول بعضها البعض. كما يُمكن لاستخدام المال في الأعمال الخيرية أن يُشكِّل كذلك العلاقات بين الأفراد ومعتقداتهم الدينية. ويستند هذا الكتاب إلى مصادر تاريخية ومطبوعات تتعلق بالتغييرات التي طرأت على العُملات والإصلاحات بغرض إثبات أن استحداث العُملات الرقمية (بجميع أشكالها) ينطوي على خطر زعزعة استقرار المجتمع بطرق شتى غير متوقعة.

ولقرونٍ مضت، كان مصدر المال والسيطرة عليه محور اهتمام القادة السياسيين والغزاة منذ عصر الإسكندر الأكبر مرورًا بالحضارة الرومانية والخلافة الإسلامية. وبرزت من هذه الأحداث التاريخية رؤى وأنماط أبانت عن الديناميكيات الدستورية المصاحبة للإصلاحات النقدية. وتُعد نظرية المعرفة المتجذرة في التاريخ السبيل الوحيد للإمساك بزمام هذه المناقشة المستفيضة. ولا يمكن للمنطق المجرد وحده فهم العواقب الكاملة للإصلاحات النقدية. وانطلاقًا من هذا الأساس التاريخي، يقترح الكتاب "مصفوفة مالية" لتفسير الإصلاحات المالية الرقمية من خلال إلقاء الضوء على الجهة المصدرة للمال ومن يسيطر عليه ومستوى السيطرة. ومن خلال هذا الإطار، يستطيع المنخرطون في المناقشات التي تدور حول العُملات الرقمية التصدي للرؤى السياسية والاجتماعية والفلسفية وحتى الدينية عوضًا عن مجرد التركيز على القانون والتقنية والاقتصاد. وبالنظر إلى أهمية تطوُّرات العُملات الرقمية والإصلاحات القانونية المصاحبة، من المهم أن يدرك كل فرد هذا التحوُّل وينخرط فيه.

يُعد هذا الكتاب بمثابة دعوة مفتوحة للأساتذة من جميع التخصصات في مجتمع جامعة قطر وخارجها للمشاركة في هذه المناقشات التحويلية المهمة.

يتاح هذا الكتاب بمكتبة جامعة قطر في صورة إلكترونية هنا:

https://mylibrary.qu.edu.qa/record=b1756139

ويمكن شراؤه من هنا:

https://www.routledge.com/Digital-Currencies-and-Public-Law-History-Constitutionalism-and-the-Revolutionary-Nature-of-Money/Dahdal/p/book/9781032614564

وقد حظِي الكتاب بدعم مشروع التعاون الأكاديمي الصناعي AICC-05-0619-23007 من الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي (عضو بمؤسسة قطر) ومجلس البحوث العلمية والتقنية في تركيا (TÜBİTAK).

بناء سلاسل توريد دائرية من خلال التقنيات الرقمية

د. عبدالله السويدي

د. حميد جليدان

محمد الحيفي

د. عبدالله السويدي، أستاذ مشارك في الإدارة
د. حميد جليدان، أستاذ مشارك في الإدارة
محمد الحيفي، طالب دكتوراه، بإشراف الدكتور السويدي
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة قطر

بحث المؤلفون في دراستهم المعنونة بـ "توظيف التقنيات الرقمية في سلاسل التوريد الدائرية: دور قدرة اغتنام الفرص التكنولوجية والاضطراب التكنولوجي" التي نُشرت في مجلة المستقبل المستدام في إمكانية قيام الشركات بتطوير قدراتها في سلاسل التوريد الدائرية بفعالية في عصر التحوُّل الرقمي المتسارع، مع التركيز على دور التقنيات الرقمية، وقدرة اغتنام الفرص التكنولوجية، والاضطراب التكنولوجي. وبالاعتماد على بيانات تم تجميعها من قطاع صناعة السيارات في الهند، تُقدم الدراسة تفسيرًا معمقًا لسبب تمكُّن بعض الشركات من تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري عمليًا، في حين تواجه شركات أخرى صعوبات، رغم تعرضها لضغوط بيئية متشابهة.

تتمحور الدراسة حول فكرة أساسية مفادها أن التقنيات الرقمية ليست إضافات اختيارية، بل تُعد ممكنات جوهرية لسلاسل التوريد الدائرية. ويُظهر المؤلفون أن تقنيات مثل إنترنت الأشياء، وتقنية سلاسل الكتل، وتحليلات البيانات الضخمة تلعب دورًا حاسمًا في تمكين الشركات من إدارة تدفقات المواد، وتحسين التتبع والشفافية، ودعم اللوجستيات العكسية، وتقليل الهَدر عبر سلسلة التوريد. وقد تبين أن الشركات التي تبنت هذه التقنيات كانت أكثر قدرة بشكلٍ ملحوظ على تطبيق الممارسات الدائرية، مما يؤكد أن الرقمنة تُشكِّل العمود الفقري التشغيلي لقدرات سلاسل التوريد الدائرية. ومن دون الأدوات الرقمية، تظل جهود التحوُّل نحو الدائرية مجزأة، وصعبة التوسع، وغالبًا ذات طابع رمزي. يوضح الشكل (1) الإطار المفاهيمي للدراسة.

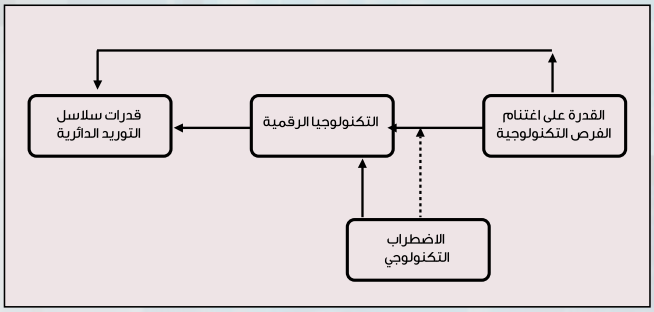

الشكل (1): الإطار المفاهيمي للدراسة

ومع ذلك، لا تكتفي الدراسة بالتأكيد على أهمية التقنيات الرقمية، بل تتعمق في كيفية إقدام الشركات على تبنِّي هذه التقنيات، خاصة في البيئات غير المؤكدة وسريعة التغيُّر. وهنا تبرز أهمية مفهوم قدرة اغتنام الفرص التكنولوجية، التي تُشير إلى قدرة الشركة على استشعار التقنيات الناشئة والاستجابة لها بسرعة من خلال إعادة تخصيص الموارد وتعديل الاستراتيجيات. وتُظهر النتائج أن الشركات التي تتمتع بمستوى عالٍ من هذه القدرة تكون أكثر احتمالاً لتبنِّي التقنيات الرقمية المتقدمة. فهذه الشركات تقوم بمسح بيئاتها باستمرار، وتتعرف مبكرًا على الفرص التكنولوجية، وتتحرك أسرع من منافسيها في اختبار ونشر الأدوات الجديدة.

ومن النتائج الجوهرية والمفاجئة في الدراسة أن قدرة اغتنام الفرص التكنولوجية لا تؤثر بشكلٍ مباشر في قدرة سلسلة التوريد الدائرية. فعلى الرغم من أن الشركات التي لديها قدرة أكبر على اغتنام الفرص التكنولوجية تكون أكثر يقظة تجاه الفرص التكنولوجية، إلا أن هذه القدرة وحدها لا تُترجم تلقائيًا إلى نتائج دائرية. وبعبارة أخرى، فإن الوعي بالفرص التكنولوجية لا يكفي ما لم يُترجم إلى استثمارات فعلية في الأنظمة الرقمية. ويبين التحليل أن تأثير القدرة على اغتنام الفرص التكنولوجية على قدرة سلسلة التوريد الدائرية يتم فقط من خلال تبنِّي التقنيات الرقمية، مما يشير إلى وجود تأثير وساطة كامل. وتُسهم هذه النتيجة في توضيح إشكالية قائمة في الأدبيات السابقة، وتُؤكد أن القدرات الديناميكية يجب أن تُفعَّل عبر أنظمة ملموسة قبل أن تُحقق فوائد أداء حقيقية.

كما تتناول الدراسة دور الاضطراب التكنولوجي، الذي يُعرَّف بأنه سرعة التغير التكنولوجي وعدم القدرة على التنبؤ الدقيق به في البيئة الخارجية. وتشير النتائج إلى أن الاضطراب التكنولوجي يؤثر إيجابيًا وبشكلٍ مباشر في تبنِّي التقنيات الرقمية. ففي البيئات شديدة الاضطراب، تواجه الشركات مستويات أعلى من عدم اليقين، ودورات حياة تكنولوجية أقصر، وضغوطًا تنافسية أقوى، مما يدفعها إلى تبنِّي الأدوات الرقمية للحفاظ على السيطرة والشفافية والمرونة في سلاسل التوريد. وتصبح التقنيات الرقمية في هذه الحالة آلية استجابة للتقلبات البيئية.

والأهم من ذلك، أن الاضطراب التكنولوجي يعزز العلاقة بين قدرة اغتنام الفرص التكنولوجية وتبنِّي التقنيات الرقمية. ففي البيئات المستقرة نسبيًا، يمكن حتى للشركات ذات القدرة المحدودة على اغتنام الفرص التكنولوجية مواكبة التغيرات التدريجية. أما في البيئات عالية الاضطراب، فتتسع الفجوات بين الشركات بشكلٍ واضح. إذ تُحقق الشركات ذات القدرات العالية في اغتنام الفرص التكنولوجية ميزة تنافسية واضحة بفضل قدرتها على الاستشعار والاستجابة السريعة للتغيرات المتسارعة. وفي مثل هذه البيئات، تصبح القدرات

العالية في اغتنام الفرص التكنولوجية عاملاً حاسمًا يُسرِّع من تبنِّي التقنيات الرقمية، وبالتالي يُعزز – بصورة غير مباشرة – قدرات سلاسل التوريد الدائرية.

وعند النظر إلى النتائج بشكلٍ مجمل، يمكن القول بأن الدراسة تُقدم سلسلة سببية متكاملة. فالشركات التي تطوِّر قدرة عالية على اغتنام الفرص التكنولوجية تكون في موقع أفضل لتبنِّي التقنيات الرقمية، لاسيَّما في ظل مستويات مرتفعة من الاضطراب التكنولوجي. وهذه التقنيات الرقمية، بدورها، تُمكِّن من بناء قدرات سلاسل التوريد الدائرية. ومن ثم، تُعيد الدراسة صياغة التحوُّل نحو سلاسل التوريد الدائرية بوصفه عملية بناء قدرات مؤسسية، وليس مجرد مبادرة امتثال أو استدامة.

فالدائرية لا تنبع من النوايا وحدها، بل من التفاعل بين القدرات التنظيمية، والبُنية التحتية الرقمية، والظروف البيئية المحيطة.

كما تُقدم الدراسة عدة إسهامات نظرية مهمة. فهي تدمج بين نظرية التكنولوجيا–المنظمة–البيئة (TOE) ونظرية القدرات الديناميكية، موضحة كيف تتفاعل القدرات التنظيمية والاضطراب البيئي في تشكيل تبنِّي التكنولوجيا ونتائج الاستدامة. ومن خلال إثبات أن التقنيات الرقمية تتوسط بالكامل العلاقة بين القدرة على اغتنام الفرص التكنولوجية وقدرة سلسلة التوريد الدائرية، تُسهم الدراسة في حسم جدل قائم في الأدبيات حول التأثير المباشر للتوجهات الإدارية أو التكنولوجية على أداء الاستدامة. كما تُثري بحوث الاقتصاد الدائري بتقديم أدلة تجريبية من اقتصاد ناشئ، حيث تُشكِّل قيود الموارد، والضغوط التنظيمية، والفجوات التكنولوجية سياقًا أكثر تعقيدًا للتحوُّل الدائري.

ومن الناحية الإدارية، تحمل النتائج دلالات واضحة، إذ يتعين على المديرين الراغبين في تطوير سلاسل توريد دائرية أن يتجاوزوا الخطاب العام حول الاستدامة، وأن يستثمروا بشكلٍ حاسم في التقنيات الرقمية التي تتيح التتبُّع، والتحليل، والتنسيق عبر سلسلة التوريد. وفي الوقت نفسه، ينبغي على الشركات تنمية القدرة على اغتنام الفرص التكنولوجية من خلال تعزيز قدرات المسح البيئي، وبناء هياكل اتخاذ القرار المرنة، وتطوير ثقافة تنظيمية تشجع التجريب. ومن المهم أيضًا أن يدرك المديرون أن قيمة هذه القدرات تتضاعف في البيئات التكنولوجية المضطربة، حيث تحدد السرعة والقدرة على التكيف فرص النجاح. أما صانعو السياسات، فيمكنهم دعم التحوُّل الدائري من خلال تقليل العوائق أمام تبنِّي التقنيات الرقمية، وتعزيز النُظم البيئية التي تشجع على التعلُّم والتجريب.

وخلاصة القول، تُظهر الدراسة أن التقنيات الرقمية تمثل الآلية المركزية التي من خلالها تُترجم الشركات وعيها التكنولوجي إلى قدرات فعلية في سلاسل التوريد الدائرية. وتعمل القدرة على اغتنام الفرص التكنولوجية كعامل تمكيني لا كمحرك مباشر، وتعتمد فعاليتها بدرجة كبيرة على مستوى الاضطراب التكنولوجي في البيئة. ومن خلال توضيح هذه العلاقات، تُقدم الدراسة تفسيرًا متينًا ومدعومًا بالأدلة حول كيفية تمكين الشركات من توظيف التحوُّل الرقمي لتحقيق نتائج دائرية ذات معنى وقابلة للتوسع في سلاسل التوريد.

قطر الرقمية: حيث يَصنع الابتكار مستقبل التنمية المستدامة

سمية عمران الكواري
طالبة، في كلية الهندسة - جامعة قطر

في عالم يتغير بسرعة غير مسبوقة، يقف التحوُّل الرقمي والابتكار كقوتين محركتين تعيدان تشكيل الاقتصاد، والمجتمع، والتعليم، بل وحتى طريقة حياتنا اليومية. لم يعد التحوُّل الرقمي رفاهية أو خيارًا، بل أصبح أداة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة. في قطر، تنطلق رؤية قطر الوطنية 2030 لتضع الابتكار والرقمنة في صميم استراتيجيتها، مؤكدة أن التكنولوجيا ليست مجرد وسيلة، بل هي ركيزة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) وضمان مستقبل مزدهر للأجيال القادمة.

التعليم الرقمي: صناعة جيل المعرفة (SDG4) و (SDG9)

في الماضي، كان الطالب يحتاج إلى التواجد في قاعة دراسية محدودة الجدران والوقت. أما اليوم، فقد أصبحت هذه الجدران شفافة. بفضل التحوُّل الرقمي، يستطيع الطالب في دولة قطر متابعة محاضراته عبر المنصَّات الإلكترونية، والمشاركة في نقاشات تفاعلية باستخدام تطبيقات ذكية، بل وحتى تلقِّي تغذية راجعة فورية من أنظمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي. هذه القفزة النوعية لا تُعزز فقط جودة التعليم (SDG4)، بل تدعم أيضًا بناء بنية تحتية معرفية وتقنية قوية (SDG9).

على سبيل المثال، مشروع "التعليم المدمج" في جامعة قطر قدم نموذجًا متكاملاً يجمع بين الحضور الميداني والتقنيات الرقمية، مما يفتح المجال أمام تجربة تعليمية مرنة وفعَّالة. التعليم الرقمي في قطر لم يعد مجرد وسيلة للتعلُّم، بل أصبح مصنعًا لإنتاج جيلٍ قادر على الإبداع والابتكار والمنافسة عالميًا.

تمكين المرأة عبر الرقمنة: فضاءات جديدة للمساواة (SDG5)

عندما نتحدث عن الرقمنة، فإننا نتحدث عن فتح أبواب جديدة لم تكن متاحة من قبل. والمرأة القطرية اليوم تستفيد بشكلٍ مباشر من هذا التحوُّل؛ فمثلاً، منصَّات التجارة الإلكترونية مكَّنت العديد من رائدات الأعمال من إطلاق مشاريعهن من منازلهن، والوصول إلى أسواق محلية وإقليمية دون قيود.

هذا التحوُّل ساعد على كسر الحواجز التقليدية التي كانت تحد من مشاركة المرأة في بعض المجالات. ومع التوسع في التعليم الرقمي، حصلت المرأة القطرية على فرص متساوية للتعلُّم، والتطوير الذاتي، والمنافسة في مجالات التكنولوجيا وريادة الأعمال. هكذا يُسهم التحوُّل الرقمي في دعم المساواة بين الجنسين (SDG5)، ويجعل من المرأة شريكًا أساسيًا في بناء مجتمع مستدام ومزدهر.

الاقتصاد الرقمي وريادة الشباب: فرص لا تنضب (SDG8) و (SDG9)

في زمن أصبحت فيه الأفكار تُقاس بالذهب، يقود الاقتصاد الرقمي في دولة قطر مسيرةً جديدة للنمو والتنويع. تخيَّل شابًا قطريًا يطوِّر تطبيقًا بسيطًا لإدارة المواعيد الطبية، ليتحول خلال أشهر قليلة إلى مشروع وطني يخدم آلاف المواطنين. هذه ليست قصة خيالية، بل واقع نعيشه في ظل دعم الدولة للشباب ورواد الأعمال.

الاقتصاد الرقمي يفتح الباب أمام مشاريع صغيرة ومتوسطة لتنافس في أسواق عالمية، ويخلق وظائف جديدة تتماشى مع متطلبات المستقبل. هذا يُعزز

النمو الاقتصادي المستدام (SDG8) ويدفع نحو بيئة ابتكارية متطوِّرة (SDG9). كما أن المبادرات الحكومية مثل "وادي التكنولوجيا" وبرامج حاضنات الأعمال وفَّرت للشباب مساحات للتجريب، والتطوير، وتحويل الأفكار إلى شركات ناشئة ناجحة.

الأمن الرقمي: ثقة المجتمع في العالم الافتراضي(SDG16)

لكن، مع كل هذه الفرص، تظهر تحديات جديدة، مثل الجرائم الإلكترونية والهجمات السيبرانية وتسريب البيانات، كلها تهديدات قد تهز ثقة الأفراد في المنظومة الرقمية. ولهذا، وضعت قطر استراتيجيات متقدمة في مجال الأمن السيبراني، منها إنشاء المركز الوطني للأمن السيبراني وتطوير تشريعات حديثة لحماية المعلومات والبيانات الشخصية.

الأمن الرقمي لم يعد مجرد قضية تقنية، بل هو قضية اجتماعية وسياسية أيضًا، إذ يُسهم في ترسيخ الثقة بين المواطن والدولة، ويُعزز السلام والأمن على المستويين المحلي والعالمي. هذا يتوافق مع SDG16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية) ويجعل من الرقمنة أداة آمنة وموثوقة لخدمة المجتمع.

الشراكات والتعاون الدولي: التنمية مسؤولية مشتركة (SDG17)

لا يمكن لأي دولة أن تعيش بمعزل عن العالم، خصوصًا في زمن الاقتصاد الرقمي. ولذلك، تبادر دولة قطر إلى بناء شراكات استراتيجية مع جامعات دولية، شركات تكنولوجيا عالمية، ومؤسسات أممية. هذه الشراكات تتيح تبادل الخبرات، تطوير البحث العلمي، وجذب الاستثمارات، مما يُعزز مكانة قطر كمركز إقليمي للابتكار الرقمي.

على سبيل المثال، التعاون بين جامعة قطر ومراكز بحثية أوروبية في مجالات الذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة يعكس كيف يُمكن للتكامل الدولي أن يحقق نتائج تخدم أهداف التنمية المستدامة (SDG17). فالتنمية ليست مسؤولية دولة واحدة، بل مسؤولية عالمية تتطلب تضامنًا وتعاونًا.

رؤية مترابطة: كيف تجتمع الـ SDGs تحت مظلة الرقمنة

ما يميز التحوُّل الرقمي في دولة قطر أنه لا يخدم هدفًا واحدًا فقط، بل يخلق شبكة مترابطة من الإنجازات. فالتعليم الرقمي يعزز جودة التعليم (SDG4)، ويمكِّن المرأة (SDG5)، ويؤسس لاقتصاد متنوع (SDG8)، ويشجع الابتكار (SDG9). وفي الوقت نفسه، يرسخ الأمن السيبراني الثقة والسلام (SDG16)، بينما تضمن الشراكات الدولية استدامة الجهود (SDG17). هذا الترابط يجعل الرقمنة أشبه بجسر يربط بين جميع أهداف التنمية المستدامة، لتتحول من مجرد مشروع وطني إلى رؤية شاملة.

دولة قطر - حيث المستقبل يُصنع اليوم

التحوُّل الرقمي والابتكار في دولة قطر ليسا مجرد شعارات برَّاقة، بل هما واقع ملموس يعيشه كل فرد في المجتمع. فمن قاعات الدراسة الذكية، مرورًا بمنصَّات التجارة الإلكترونية، وصولاً إلى قصص الشباب المبتكرين، نرى بوضوح كيف تُبنى دولة حديثة تضع الإنسان في قلب التنمية.

قطر اليوم لا تنتظر المستقبل، بل تصنعه بيدها. ومن خلال دمج الرقمنة بالاستدامة، تقدم نموذجًا يُحتذى به لدول العالم. إن رحلة التنمية في دولة قطر هي رسالة واضحة تقول: "الابتكار والرقمنة هما المفتاح لبناء غدٍ أفضل للجميع".

E-TADWEER
منظومة للمكونات والأنظمة الإلكترونية الخضراء في دولة قطر

الفريق البحثي:

م. تاله جانو، مساعد باحث،
م. آية نبيل سيد، مساعد باحث
م. مشرف حسين، مساعد باحث
أ.د. رضا هميلة، أستاذ الهندسة الكهربائية
أ.د. فيصل بن سي علي، أستاذ الهندسة الكهربائية
أ.د. فريد التواتي، أستاذ الهندسة الكهربائية
قسم الهندسة الكهربائية، كلية الهندسة – جامعة قطر

المقدمة

في ظل الإيقاع السريع للتقدم التقني، تبرز مسؤولية متزايدة الأهمية لإدارة الحجم المتنامي من الأجهزة الكهربائية والإلكترونية التي شارفت دورة حياتها على الانتهاء. وفي ظل غياب أنظمة منسقة لإعادة الاستخدام أو التجديد أو إعادة التدوير، تتحول هذه الأجهزة المهملة إلى ما يعرف بالمخلفات الإلكترونية (e-waste)، مما يترتب عليه تحديات متزايدة خاصة بالبيئة والاستدامة. وفي دولة قطر، تمثل المخلفات الإلكترونية تحديًا بيئيًا وفرصة استراتيجية في آنٍ واحد، حيث إنها تحتوي على مواد ثمينة وخطرة تستلزم الإدارة الرشيدة. ورغم التزام الدولة بأهداف الاستدامة ضمن رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، لا تزال إدارة المخلفات الإلكترونية تفتقر إلى نظام وطني شامل. وتستدعي المعالجة الفعَّالة لهذه القضية تنسيقًا متكاملاً عبر مختلف حلقات سلسلة القيمة، من الإنتاج وحتى الاستهلاك وإعادة التدوير، إلى جانب تبنِّي نهج مرن يستجيب لخصوصية تدفقات المواد وديناميكيات السوق المحلية.

وفي هذا الإطار، يقدم "E-TADWEER" منظومة تدوير تُعنى بإدارة الإلكترونيات الخضراء والتي صُمِّمت خصيصًا حسب احتياجات الدولة. تستهدف هذه المنظومة تأسيس إطار عمل متكامل يجمع المنصات الرقمية، والتوصيات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، والبُنية التحتية الفعلية بغرض إعادة النظر في كيفية التعامل مع المخلفات الإلكترونية على الصعيد الوطني. ويتمحور هذا التوجه حول تطوير تطبيق جوال مدعوم بالذكاء الاصطناعي وقد صُمِّم للتوصية بممارسات التدوير النموذجية لكل جهاز. إلى جانب ذلك، سيتم نشر وحدات التجميع الفعلية ومواقع الأسواق الرقمية المتخصصة لتشجيع تبادل الأجهزة الإلكترونية، حيث توفر جامعة قطر موقعًا تجريبيًا. ويُتمِّم هذه الحلول التقنية حملات توعوية مستهدفة وندوات تعليمية، تعمل على قيادة دولة قطر نحو صناعة إلكترونيات خالية من المخلفات.

وتتمثل الأهداف الرئيسية في:

1- تمكين اتخاذ القرار الذكي من خلال تطبيق الجوال المدعوم بالذكاء الاصطناعي الذي يقدم توصيات بشأن استراتيجية التدوير الأمثل لكل جهاز حسب حالته.

2- تشجيع سلوكيات إعادة التدوير والتجديد من خلال نشر وحدات فعلية وسوق رقمي، يشمل ذلك خمس وحدات تجميع داخل جامعة قطر.

3- إشراك أصحاب المصلحة عبر القطاعات، من خلال دعم تعليم الشباب وتمكينهم، بما يعزز الوعي المجتمعي ويشجع السلوكيات البيئية المسؤولة.

المنهج

1- نبذة عن الإطار الرقمي

تتبنى منظومة E-TADWEER منهجًا متعدد التخصُّصات يمزج الابتكار التقني بالتنفيذ العملي بغرض تأسيس نظام شامل لإدارة المخلفات الإلكترونية، على النحو الذي يتضح في الشكل 1. وتستند المبادرة إلى إطار 6R للاقتصاد الدائري: التقليل والموثوقية والإصلاح وإعادة الاستخدام والتجديد وإعادة التدوير، وتكامل الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي لدعم الممارسات المستدامة على مدار دورة حياة المنتج الإلكتروني. وتبدأ العملية بتسجيل المستخدم للأصناف الإلكترونية المسجلة على المنصَّة الإلكترونية وتحميل صور المنتجات باستخدام هذا الرابط: https://etadweerqa.com/login.

ثم تتولى خوارزميات الذكاء الاصطناعي تحليل هذه الأصناف وتصنيفها حسب النوع والحالة، وإعداد تقرير تفصيلي وعرض سعر للمستخدم. بعد ذلك، يتم جدولة التعاون، ويُعاد دمج الأجهزة التي تُعد مناسبة في السوق الرقمي بغرض إعادة البيع وتشجيع إعادة الاستخدام ومد دورة حياة المنتج.

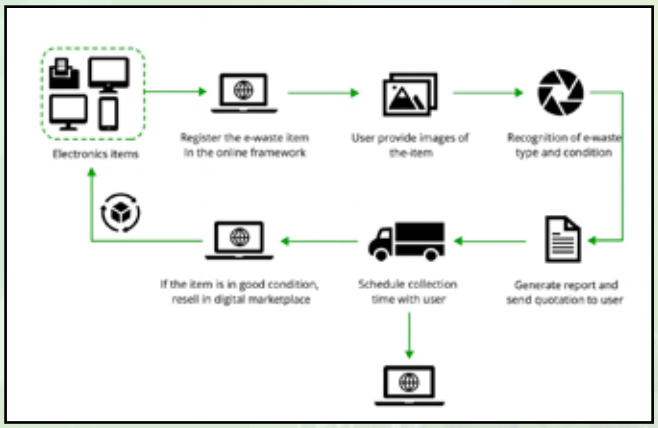

الشكل (1): الهيكل العام لمنظومة E-TADWEER لإدارة المخلفات الإلكترونية.

2- المرحلة التجريبية: وحدات التجميع وتطبيق الجوال

تشمل المبادرة نشر وحدات تجميع ذكية فعلية لتيسير عملية تسليم الأجهزة، إلى جانب دمج خصائص الموقع الجغرافي وآلية ائتمانية قائمة على المكافآت لتعزيز المشاركة المجتمعية. وتهدف منظومة E-TADWEER بشكلٍ عام إلى خفض المخلفات الإلكترونية بنسبة 25%، واستقطاب ما لا يقل عن 1000 مستخدم إلى المنصَّة.

حتى أكتوبر 2025، ما زال المشروع في مرحلة التنفيذ التجريبي. وقد تم تطوير وحدات التجميع بالتعاون مع إدارة المرافق والخدمات العامة بجامعة قطر. وتُمثل هذه الوحدات، كما هو موضح في الشكل 2، عماد النظام وستوزع بشكلٍ استراتيجي بالمواقع الرئيسية في الحرم الجامعي لتشجيع الطلاب وطاقم العمل على الانخراط في الممارسات المسؤولة للتخلص من المخلفات الإلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك، صُمِّمت المنصَّة لربطها مع تطبيق جوال، ومن خلال المنصَّة، سيتمكن

المستخدم من تسجيل أجهزته، واستلام توصيات مصمَّمة خصيصًا لإجراءات التدوير مثل إعادة الاستخدام، الإصلاح، أو إعادة التدوير، بالإضافة إلى تتبع مساهماته في جهود الاستدامة، ويُعد هذا المكوّن عنصرًا رئيسيًا لضمان نجاح E-TADWEER (أنظر الشكل 3). وبالإضافة إلى ذلك، سيتيح ذلك أيضًا تجميع رؤى سلوكية قيِّمة بغرض تحديد التحسينات التي يُمكن أن تطرأ على النظام في المستقبل. ولتوضيح المراحل التجريبية، يمثل الشكل 3-أ واجهة الصفحة الرئيسية للتطبيق، والتي تتيح الوصول إلى الوظائف الأساسية للنظام. ويعبر الشكل 3-ب عن آلية تقديم طلب إعادة التدوير ضمن التطبيق. أما الشكل 3-ج فيوضح وظيفة تحديد موقع أقرب وحدة تجميع ضمن النظام. في حين يعرض الشكل 3-د واجهة الحساب ونظام نقاط المكافآت المرتبط بسجل تفاعلات المستخدم.

الشكل(2): وحدة تجميع مطوَّرة بالتعاون مع إدارة المرافق والخدمات العامة، سيتم توزيعها في الحرم الجامعي.

3- التوعية التثقيفية

بالإضافة إلى تركيزها التقني، تؤكد منصَّة E-TADWEER بشكلٍ كبير على منهج يركز على الإنسان من خلال نشر الوعي ومشاركة المعرفة من خلال التعليم. ولضمان تحقيق تأثير مستدام، يتضمن المشروع على مجموعة من المبادرات التوعوية والتدريبية، مثل المدارس الصيفية وورش العمل وجلسات بناء القدرات. ويدعم هذه الأنشطة علاقات تعاونية مع مؤسسات مثل الفرع الطلابي لمعهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات (IEEE)

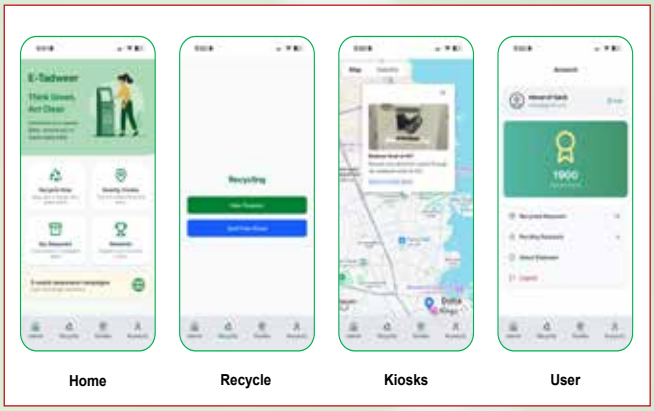

الشكل (3): واجهات المرحلة التجريبية لتطبيق E-TADWEER على الجوال: (أ) الصفحة الرئيسية للتطبيق، (ب) شاشة تقديم طلب إعادة التدوير، (ج) خريطة تفاعلية لتحديد موقع أقرب وحدة تجميع، (د) صفحة الحساب ونظام نقاط المكافآت.

بجامعة قطر، بما يسهم في إشراك الطلبة والشباب المتخصصين.

الخاتمة

تسلط مبادرة E-TADWEER الضوء على العديد من السياسات والفجوات المؤسسية والتشغيلية في مشهد إدارة المخلفات الإلكترونية المتنامي بدولة قطر. وتتضمن التحديات الرئيسية الافتقار إلى البيانات الهيكلية والمتاحة، والإدارة المجزأة للإلكترونيات التي شارفت دورة حياتها على الانتهاء عبر العديد من أصحاب المصلحة، ومشاركة الجمهور المحدودة، حيث تجتمع هذه العوامل لتعيق تطوير ثقافة مشتركة للمسؤولية البيئية. وتؤكد هذه الفجوات على الحاجة إلى منهجٍ متكامل يجمع بين مواءمة السياسات والابتكار التقني والمشاركة الاجتماعية النشطة. وبعيدًا عن أدواتها التقنية، تُولي E-TADWEER اهتمامًا كبيرًا بالتغير السلوكي والمشاركة المجتمعية. وتدمج المبادرات التعليمية لرفع الوعي وتحديد موقع استراتيجي لوحدات التجميع لتيسير إتاحة نقاط الاستلام، وآليات تعتمد على المكافآت لتحفيز السلوك المسؤول. ويضمن هذا المنهج الموحد مشاركة الأفراد، ولاسيَّما الشباب، بشكلٍ نشط في تشكيل ممارسات مستدامة لإدارة المخلفات الإلكترونية، ودعم توجه دولة قطر نحو الاقتصاد الدائري وتعزيز ركيزة التنمية البيئية برؤية قطر الوطنية 2030.

الفحـم الحيـوي

سماد عضوي مُستدام في إطار الاقتصاد الدائري وإغلاق حلقة إعادة التدوير

د. حلمي حمدي، أستاذ مشارك باحث، مركز التنمية المستدامة
عائشة وسام دلول، طالبة دراسات عليا، قسم العلوم البيولوجية والبيئية
كلية الآداب والعلوم- جامعة قطر

المقدمة

رغم الجهود الحثيثة التي تبذلها دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، فإنها ما تزال تعتمد بشكلٍ متفاوت على واردات الغذاء، ولاسِيَّما في ظل العوامل المناخية القاسية. وفي إطار دعم هذه الجهود، وضعت قطر على سبيل المثال استراتيجية رائدة في مجال الأمن الغذائي، أسفرت عن تحقيق اكتفاء ذاتي أكبر في العديد من المنتجات الزراعية. وتنسجم هذه المبادرات مع استراتيجيات قطر الوطنية للأمن الغذائي (2018-2023، 2024-2030) ورؤية قطر الوطنية 2030. وبناءً على ذلك، لعبت الزراعة في البيوت المحمية المُتحكم في مناخها دورًا أساسيًا في زيادة إنتاج الغذاء محليًا، في ظل امتداد موسم الحرارة والجفاف في قطر. ولهذا الغرض، ارتفعت مساحة الأراضي المغطاة بالبيوت المحمية إلى 666 هكتارًا في عام 2023 مقارنةً بـ 300 هكتارًا في عام 2018.

وإلى جانب المحاصيل الزراعية، وخاصة الخضراوات، تُنتج البيوت المحمية كذلك قرابة 15 طنًا من مخلفات المحاصيل للهكتار الواحد سنويًا. وبذلك، يُقدَّر أن أنشطة البيوت المحمية في دولة قطر تُنتج حوالي 10,000 طنًا من مخلفات النباتات سنويًا، مما يُشكِّل عبئًا إضافيًا على البيئة إذا ما تم التصرف فيها بطرق غير مستدامة سواء بالحرق أو بالتجميع في الهواء الطلق. ومن ناحية أخرى، يمكن الاستفادة من هذه المخلفات العضوية وذلك بتحويلها إلى سماد مستدام، مثل الفحم الحيوي (biochar)، مما يُقلل بشكلٍ كبير من حجم النفايات وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، إلى جانب تحسين إنتاجية المحاصيل.

يُنتج الفحم الحيوي، وهو عبارة عن مادة صلبة كربونية مسامية، من نفايات الكتلة الحيوية المختلفة، بما في ذلك المخلفات العضوية الزراعية النباتية والحيوانية، ومخلفات الغابات، وبقايا الطعام. ويُعد التحلل الحراري (pyrolysis) الطريقة الأكثر شيوعًا لإنتاج الفحم الحيوي، حيث يتم تحليل المواد العضوية عند درجات حرارة تتراوح بين 250 و900 درجة مئوية في غياب الأكسجين، ويؤدي تحللها إلى تكوُّن زيت حيوي وغازات ومادة فحمية صلبة. يتميز الفحم الحيوي بتركيبه الكيميائي المستقر، ومساحة سطحه النوعية الكبيرة، ومحتواه العالي من الكربون، وقدرته على تبادل الكاتيونات، مما يجعله مادة متعددة الاستخدامات ذات تطبيقات مستدامة في مختلف المجالات. كما يحتوي على بعض العناصر الغذائية الأساسية للنباتات، مثل البوتاسيوم، والصوديوم، والمغنيسيوم، والكالسيوم، والنحاس، والزنك، والحديد، بما يجعله مناسبًا للتطبيقات الزراعية. وبشكلٍ عام، يتمتع إنتاج الفحم الحيوي من المخلفات الزراعية بفوائد بيئية وزراعية هائلة مقارنةً باستخدام الأسمدة الكيميائية أو غيرها من المواد غير المستدامة. ولقد ازداد الاهتمام مؤخرًا باستخدام الفحم الحيوي كسمادٍ عضوي في الزراعة، نظرًا لقدرته على تقليل البصمة الكربونية وتحسين الخصائص الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية للتربة، أو لركيزة الإنبات في أنظمة الزراعة المائية، مما يُسهم في تعزيز إنتاج المحاصيل بشكلٍ أكثر استدامة. ويُحسِّن استخدام الفحم الحيوي من قدرة التربة على الاحتفاظ بالماء والعناصر الغذائية الأساسية للنبات، مما يجعله مفيدًا بشكلٍ خاص في المناطق القاحلة ذات الموارد المائية المحدودة ومعدلات التبخر العالية والتربة المتدهورة. وفي هذا السياق، تركزت الجهود البحثية حديثًا على تعديل الفحم الحيوي لتعزيز خصائصه الفيزيائية والكيميائية وقدرته على الامتصاص باستخدام تقنيات مختلفة، ويهدف هذا التعديل إما إلى زيادة مساحة سطحه أو تحسين خصائصه السطحية.

الدراسة البحثية

هدفت هذه الدراسة البحثية إلى تحويل المخلفات الزراعية المنتجة في دولة قطر إلى فحم حيوي مُعدَّل لتعزيز الإنتاج المحلي في البيوت المحمية من خلال استعماله كسمادٍ عضوي، وذلك في إطار مفهوم الاقتصاد الدائري. وقد جاء هذا البحث متوافقًا مع استراتيجيات قطر الوطنية للأمن الغذائي وكذلك أولويات البحث في جامعة قطر (الأمن المائي والغذائي – ركيزة استدامة الموارد). وقد تكونت المادة الأولية المستخدمة في إنتاج الفحم الحيوي من خليط بنسبة 1:1 من نوعين من المخلفات الزراعية المحلية، وهي المخلفات الليجنوسليلوزية (Lignocellulosic residues) والحيوانية. تم تصنيع الفحم الحيوي المغناطيسي (MBC) باستخدام طريقة الترسيب المشترك مع أملاح الحديد. وفي خطوة لاحقة، تم تشريب الفحم الحيوي المغناطيسي بالفوسفور (P-MBC) بإضافة فوسفات ثنائي الصوديوم. بعد ذلك، أُضيف نوعي الفحم الحيوي المغناطيسي (MBC) و (P-MBC) إلى ركيزة جوز الهند المخصَّصة لزراعة الطماطم الكرزية (cherry tomato) في البيت المحمي التابع لمركز التنمية المستدامة، طوال دورة زراعية كاملة، مع تطبيق معدلات مختلفة (الشكل 1).

الشكل (1): تجربة زراعة الطماطم داخل البيت المحمي التابع لمركز التنمية المستدامة في جامعة قطر.

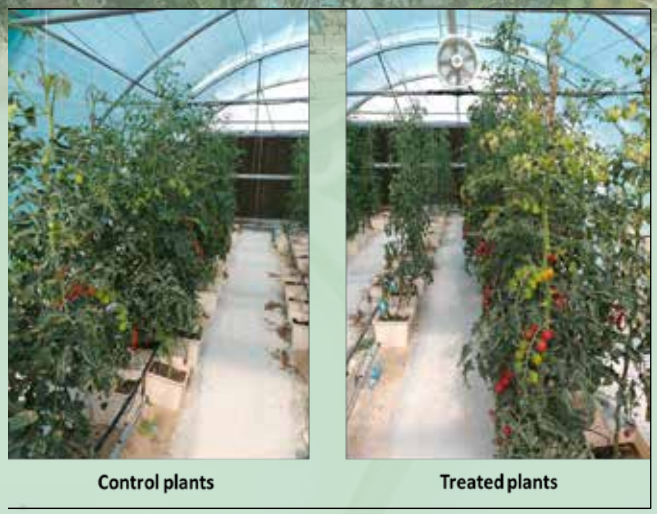

الشكل (2): يوضح السمات الظاهرية لنباتات الطماطم المعالجة (treated) وغير المعالجة (control) خلال ذروة مرحلة الإنتاج.

النتائج الرئيسية

–تم توصيف نوعي الفحم الحيوي المغناطيسي المُعدَّل (MBC) و (P-MBC) بدقة باستخدام تقنيات متقدمة لمسح السطح وتحديد خصائصه الفيزيائية والكيميائية. وكشف تحليل حيود الأشعة السينية (XRD) عن وجود الماغنيتيت (magnetite) على سطح كلا النوعين، بينما أكدت تقنيتا مطيافية الأشعة تحت الحمراء بتحويل فورييه (FT-IR) وتحليل تشتت طاقة الأشعة السينية (EDX)، نجاح عملية التشريب من خلال الكشف عن وجود الفوسفور ومجموعات تحتوي عليه في عينة (P-MBC).

– استمرت دورة زراعة الطماطم الكرزية حوالي 120 يومًا بعد نقل الشتلات إلى البيت المحمي. وقد عززت جميع معالجات الفحم الحيوي نمو نباتات الطماطم مقارنةً بالعينة الضابطة غير المعالجة، حيث حققت المعالجة بواسطة عينة MBC المضافة بنسبة 2% أعلى وزن طازج وجاف للأجزاء العليا للنبات (السيقان والأوراق). علاوة على ذلك، أسهمت إضافة الفحم الحيوي في تحسين المحصول التراكمي لثمار الطماطم مقارنةً بالعينة الضابطة، إذ سُجِّلت أعلى إنتاجية عند المعالجة بواسطة عينة P-MBC المضافة بنسبة 1% بزيادة في الإنتاج بلغت حوالي 62% (الشكل 2). كما أثَّر استخدام الفحم الحيوي تأثيرًا إيجابًا على إجمالي محتوى السكريات في ثمار الطماطم مقارنةً بالنباتات غير المعالجة بالفحم الحيوي.

آفاق البحث

تناولت هذه الدراسة تحويل المخلفات الزراعية العضوية المنتجة في دولة قطر إلى فحم حيوي مُعدَّل من خلال المغنطة والتشريب بالفوسفور، لاستخدامه كمُحسِّن للتربة او لركيزة الزراعة المائية وذلك في إطار مبادئ الاقتصاد الدائري والحد من النفايات.

أشارت النتائج إلى أن أبرز تأثير لإضافة الفحم الحيوي المغناطيسي تمثل في تحسين إنتاجية ثمار الطماطم الكرزية ومحتواها من السكر مقارنةً بالنباتات غير المُعالجة. وفي هذا السياق، توجد عدة مسارات بحثية يُمكن أن تُسهم في تطوير استخدامات الفحم الحيوي مستقبلاً. أولاً، من الضروري دراسة حركية امتصاص/إطلاق العناصر الغذائية من الفحم الحيوي المُعدَّل، وذلك لفهم الدور الذي تؤديه كل من عملية المغنطة والتشريب بالفوسفور في تعزيز خاصية التحكم في إطلاق هذه العناصر بعد التطبيق. إضافةً إلى ذلك، فإن استكشاف أنواع أخرى من المخلفات الزراعية في دولة قطر كموادٍ خام محتملة لإنتاج الفحم الحيوي قد يُسهم في الكشف عن طرق لتعزيز خصائصه الوظيفية سواء لتحسين التربة أو لاستخدامه كركيزة في البيوت المحمية، بما يدعم جهود الدولة في تطوير منظومة الأمن الغذائي.

قيادة التنقل المستقبلي الأخضر بدولة قطر:

دمج الشحن الذكي للمركبات الكهربية مع نظام تخزين الطاقة الكهروضوئية

أ.د. عاطف إقبال
زميل معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات
وأستاذ الهندسة الكهربائية
كلية الهندسة - جامعة قطر

د. محمد أمير
باحث مساعد ما بعد الدكتوراه
كلية الهندسةجامعة ليفربول، المملكة المتحدة
(باحث مشارك سابق، جامعة قطر)

الملخص

تحتل دولة قطر موقع الصدارة في تحوُّل الطاقة، كما يتجلى ذلك في رؤية قطر الوطنية 2030 التي تتسم بالطموح. وفي الوقت الذي تستثمر فيه الدولة في الطاقة المتجددة والتقنيات الشبكية المتطوِّرة، برزت المركبات الكهربائية بوصفها عامل تمكينٍ رئيسي للنقل المستدام. ومع ذلك، يواجه دمج المركبات الكهربائية في الشبكة الوطنية تحديات، لاسِيَّما بالنَظر إلى المناخ القاسي بدولة قطر وأنماط الطلب على الطاقة الفريدة. وتسلِّط هذه المقالة الضوء على البحث الذي أجرته جامعة قطر وشركاء عالميون بشأن دمج المركبات الكهربائية في أنظمة الطاقة الكهروضوئية وتخزين الطاقة واستراتيجيات الشحن الذكي. وكشفت النتائج عن خارطة طريق توازن بين موثوقية الشبكة وملاءمة المستخدم والاستدامة البيئية، وتضع دولة قطر في طليعة ركب الابتكار في مجال النقل الأخضر في منطقة الخليج.

المقدمة

تلعب الطاقة دورًا محوريًا في التنمية المستدامة، وتشغيل وسائل النقل والمعدات الصناعية وأنظمة الاتصالات. ومع التحوُّل العالمي من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين، تُعيد الدول التفكير في تخطيط الطاقة والبُنية التحتية. وفي دولة قطر، ساعدت إمكانات الطاقة الشمسية الوفيرة والأهداف الوطنية التقدمية، من الابتكار في مجال الطاقة أولوية استراتيجية. وكان تشغيل محطة الخرسعة للطاقة الشمسية علامة فارقة، حيث أسهمت في تلبية جزء كبير من الطلب في أوقات الذروة، وأبرزت تطلعات دولة قطر حيال الطاقة المتجددة. ومع سعي الدولة إلى الموازنة بين دورها كمُصدِّر عالمي للطاقة ومتطلبات خفض انبعاثات الكربون محليًا، أصبح دمج الطاقة المتجددة والتخزين المتطوِّر والشبكات الذكية أمرًا بالغ الأهمية. وفي هذا السياق، توفِّر الطاقة الكهروضوئية فرصة واعدة للحد من انبعاثات الكربون في قطاع النقل، غير أن تكاملها ضمن نظام الطاقة في دولة قطر يتطلب استراتيجيات ذكية وتكيفية.

ما أهمية تكامل المركبات الكهربائية لدولة قطر؟

على النقيض من مركبات الاحتراق الداخلي، تحتاج المركبات الكهربائية إلى كميات كبيرة من الكهرباء لشحنها عادة في أثناء فترات ذروة الطلب. وفي دولة قطر، تتفاقم هذه المشكلة بسبب حالات الطقس القاسية في فصل الصيف عندما تتجاوز درجات الحرارة 40° مئوية. وتحتاج بطاريات المركبات الكهربائية إلى المزيد من التبريد في ظل هذه الظروف، مما يزيد من الطلب على الشحن بنحو 20%. وفي حالة عدم إدارة هذا الأمر، من الممكن أن يتسبب شحن المركبات الكهربائية واسع النطاق في زيادة أحمال المحولات، مما يتسبب في انخفاض في الجهد الكهربائي والضغط على شبكة المرافق الوطنية. ومن ثم، كان لزامًا اللجوء إلى الحلول الذكية للحيلولة دون أن تعيق هذه التحديات أهداف النقل المستدامة لدولة قطر.

نماذج ذكية للشحن الذكي

طوّر باحثو جامعة قطر نماذج احتمالية باستخدام أساليب ذكية قائمة على مونتي كارلو Monte Carlo لمحاكاة أنماط شحن المركبات الكهربائية عبر القطاعات السكنية والتجارية والحكومية. ومع مراعاة ساعات العمل المميزة بدولة قطر، حددت النماذج نقطتي ضغط: الصباح الباكر وأوقات الظهيرة. وللتخفيف من المخاطر، جرى اقتراح مخططات شحن ذكية قائمة على الحوافز. فبدلاً من معاقبة المستخدمين، يشجع النموذج سلوكهم من خلال:

- تقليل الرسوم عند الشحن خارج أوقات الذروة
- جلسات الشحن المجاني

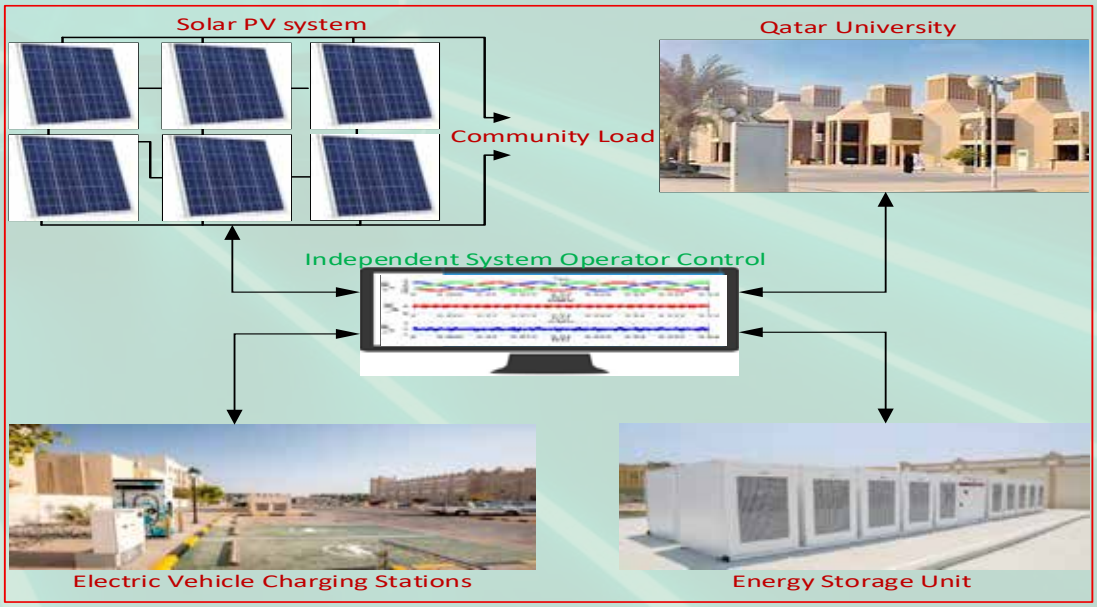

الشكل (1): صور توضيحية لشحن المركبات الكهربائية المدمج مع أنظمة الطاقة الكهروضوئية والتحكم في وحدات تخزين الطاقة من خلال مُشغِّل مستقل للنظام.

- قسائم المشتريات أو مكافآت العملاء الدائمين
- امتيازات مواقف السيارات للمركبات الكهربائية المشحونة باستخدام الطاقة الكهروضوئية

وتعمل هذه المناهج سهلة الاستخدام على تشجيع تقبل الجمهور من خلال تقليل إجهاد الشبكة، مما يخلق سيناريو رابحًا للجميع سواء للمرافق أم المستهلكين.

تكامل الطاقة الشمسية: ربط المركبات الكهربائية بالطاقة الكهروضوئية

تجعل إمكانات الطاقة الشمسية الهائلة بدولة قطر من أنظمة الطاقة الكهروضوئية مكملاً مثاليًا لشحن المركبات الكهربائية. ومن خلال دمج نظام الطاقة الكهروضوئية سعة 1,5 ميغا واط مع شحن المركبات الكهربائية، لاحظ الباحثون أن استقرار الشبكة شهد تحسنًا ملحوظًا. ويتوافق توليد الطاقة الشمسية خلال ساعات النهار بشكل جيد مع طلبات الشحن في أوقات الذروة، مما يخفف الضغط على الشبكة بينما يعظم الاستفادة من الطاقة المتجددة.

وتكشف هذه العلاقة المتضافرة كيف يمكن لتكامل الطاقة الشمسية في ساحات الحرم الجامعي والطرق السريعة والمراكز الحضرية تسريع وتيرة تحول دولة قطر نحو منظومة نقل نظيفة.

الشبكات المرنة من خلال إعادة التهيئة

تم استكشاف جانب ابتكاري آخر من خلال إعادة تهيئة شبكة التوزيع، والتحوُّل من البُنيات الشعاعية إلى الشبكية. وحسَّن هذا التعديل أنماط الجهد الكهربائي بنسبة تصل إلى 18% حتى في ظل سيناريو انتشار المركبات الكهربائية بنسبة 20% عبر القطاعات السكنية والتجارية والصناعية. وتضمن هذه المرونة على مستوى الشبكة عدم المساس بالموثوقية عند إمداد وسائل النقل بالكهرباء.

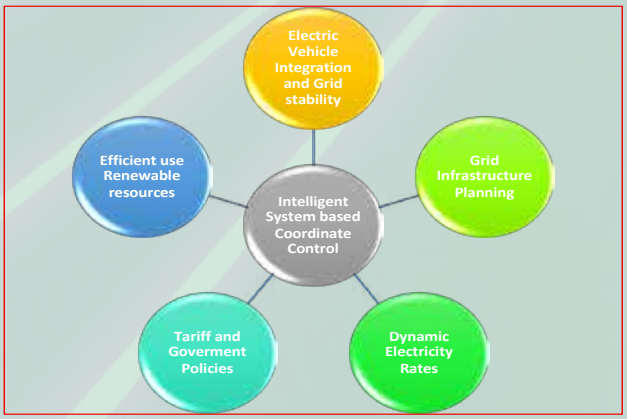

الشكل (2): التوصية باستراتيجيات إدارة الطاقة الشاملة.

جامعة قطر: نحو مستقبل مستدام

يعكس هذا البحث قيادة جامعة قطر في مجال الابتكار المستدام. ومن خلال دمج التقنيات المتقدمة وتكامل الطاقة المتجددة والاستراتيجيات التي تتمحور حول المستهلك، تسعى الجامعة إلى وضع معايير للتنقل الأخضر في منطقة الخليج.

وبالإضافة إلى ذلك، يعمل دمج التعلم الآلي في أنظمة الطاقة الكهروضوئية الذي يغطي التحكم في المحولات وتهيئة الموقع والتنبؤ بالمقدرة على تحسين الكفاءة والموثوقية. وتساهم هذه الحلول الذكية في استقرار أنظمة الطاقة، وتعزيز مهمة جامعة قطر نحو تشجيع الاستدامة والبنية التحتية الذكية داخل الحرم الجامعي وخارجه.

الخاتمة والاتجاهات المستقبلية

تقف دولة قطر على أعتاب مرحلة تحوُّلية في قطاعي الطاقة والنقل. ويمهد دمج المركبات الكهربائية، عند اقترانها بالطاقة الكهروضوئية وتخزين الطاقة والشبكات الذكية، الطريق أمام مستقبل مشرق تنخفض فيه انبعاثات الكربون بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

ويجب أن تركز الأبحاث المستقبلية وتوجهات السياسات على:

1- التوسع في مراكز شحن المركبات الكهربائية بالطاقة الكهروضوئية عبر المدن.

2- الاستعانة بتوقعات الطلب باستخدام الذكاء الاصطناعي وخوارزميات التحسين.

3- تحسين النماذج التي تعتمد على الحافز لتشجيع مشاركة المستهلك.

4- تعزيز استقرار الشبكة من خلال إعادة تهيئة الشبكة وتقنيات التخزين المتطوِّرة.

ومن خلال تعزيز هذه الابتكارات، ترسخ دولة قطر مكانتها كرائدٍ عالمي في النقل المستدام وإدارة الطاقة الذكية.

الشكل (3): نظام الطاقة المتطوِّر بدولة قطر بحسب إطار الرؤية الوطنية 2030.

نحو تحقيق الاستدامة في قطر: الاقتصاد الدائري والأمن الغذائي

فرح القواسمي
مساعد باحث، مركز دراسات الخليج،
كلية الآداب والعلوم - جامعة قطر

واجهت دولة قطر، الواقعة على شبه الجزيرة المطلة على الخليج العربي، تحديات بارزة ناجمة عن مناخها الجاف وشبه الصحراوي، شكّلت عقبة أساسية أمام تأمين الموارد والاحتياجات الغذائية. وقبل عام 2017، كانت قطر تستورد أكثر من 85% من غذائها من دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة. غير أن الحصار المفروض من قِبل بعض هذه الدول شكّل نقطة تحوُّل محورية، إذ أكد الحاجة المُلحَّة إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتنويع المسارات التجارية لتأمين الإمدادات الغذائية. واستجابة لذلك، وسَّعت دولة قطر شراكاتها التجارية لتتجاوز نطاق دول الخليج، ولاسيَّما مع دول الآسيان (رابطة دول جنوب شرق آسيا)، بالتوازي مع الاستثمار في المشاريع الزراعية المحلية.

ولدعم تحقيق أهدافها الاستراتيجية، شرعت دولة قطر في التحوُّل من نموذج الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري، بالتزامن مع استعداد المؤسسات الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في رؤية قطر الوطنية 2030. وقد كشفت المبادرات الاستراتيجية للدولة عن جهود مشتركة تهدف إلى مواجهة تحديات الأمن الغذائي وتعزيز الاكتفاء الذاتي، وتحسين استغلال الموارد الطبيعية، فضلاً عن دعم أجندة التنمية المستدامة الشاملة للدولة.

لطالما أسهمت دولة قطر بفعالية في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الاستدامة البيئية وتسريع الاستجابة العالمية لتحديات تغير المناخ. وقد جسَّدت هذا الالتزام مبكرًا من خلال تصديق الدولة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام 1996، تلاه توقيعها على بروتوكول كيوتو عام 2005. وفي سياق ترسيخ هذا التوجُّه المؤسسي أطلقت الحكومة في عام 2008، رؤية قطر الوطنية 2030، بوصفها إطارًا استراتيجيًا شاملاً يحدد الأهداف بعيدة المدى للدولة في مجالات التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وانسجامًا مع هذا المسار، كانت دولة قطر أول دولة عربية تستضيف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ عام 2012، كما وقعت لاحقًا وصدّقت اتفاقية باريس للمناخ 2016. وقد انعكس هذا الالتزام بالاتفاقيات البيئية الدولية على السياسات الوطنية، حيث برز نموذج الاقتصاد الدائري ودوره المحوري في تعزيز الأمن الغذائي بوصفه أحد الركائز الأساسية ضمن منظومة أهداف التنمية المستدامة في دولة قطر.

ويُعد الأمن الغذائي عنصرًا جوهريًا في عملية التحوُّل من نموذج الاقتصاد الخطي إلى نموذج الاقتصاد الدائري. ويُعرَّف الاقتصاد الدائري بوصفه نظامًا اقتصاديًا تَجدُّديًا يهدف إلى تقليل النفايات إلى الحد الأدنى، وإعادة إدماجها ضمن دورات الإنتاج الوطنية، بما يعزز كفاءة استخدام الموارد ويحدّ من الآثار البيئية السلبية. ويرتكز هذا النموذج على ثلاثة مبادئ رئيسة تتمثل في التقليل، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير، وذلك بغرض الحد من النفايات، وتعظيم كفاءة الموارد، ودعم تحقيق الأهداف البيئية والتنموية المستدامة.

وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، تواجه دولة قطر تحدِّيين رئيسين، يتمثلان في ظروفها المناخية القاسية والنمو السكاني السريع. وقد أدّت هذه العوامل سابقًا إلى اعتماد الدولة بشكلٍ كبير على واردات الغذاء والمياه، غير أنها شكّلت في الوقت ذاته محركات أساسية لتطوير وتعزيز رؤية قطر الوطنية للأمن الغذائي. وتسعى هذه الرؤية إلى تحقيق ما يفوق تلبية احتياجات الدولة الحالية؛ إذ تهدف أيضًا إلى إنشاء نظام مرنٍ ومستدامٍ قادرٍ على الصمود أمام التحديات السياسيةٍ والاقتصاديةٍ والبيئية المستقبلية.

وفي هذا الإطار، أطلقت دولة قطر في ديسمبر 2024 مبادرتها الوطنية للأمن الغذائي 2030، والتي تستهدف إرساء إطار مؤسسي مرن يحدّ من الاعتماد على الواردات الغذائية، مع تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي. وتضمَّنت المبادرة سبع عشرة استراتيجية تنفيذية صُمِّمت لتحقيق أهداف الأمن الغذائي على المدى الطويل في الدولة. وتشمل هذه الاستراتيجيات دمج التقنيات المتقدمة في الممارسات الزراعية، بما يُسهم في تقليل فاقد الغذاء وتحسين مستويات الإنتاجية والكفاءة.

وإلى جانب ذلك، شددت المبادرة على أهمية تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بوصفها آلية محورية لتحسين كفاءة واستدامة سلاسل توريد الغذاء في دولة قطر. كما أقرَّت الاستراتيجيات لوائح تنظيمية أكثر صرامة لضمان جودة الغذاء وسلامته عبر مختلف

مراحل الإنتاج والتخزين والتوزيع، بما في ذلك تنظيم فترات صلاحية المنتجات الغذائية. وأخيرًا، أبرزت المبادرة الدور المحوري لتشجيع أنماط الاستهلاك الصحي والحد من هَدر الغذاء على المستوى المجتمعي، باعتبارهما عنصرين أساسيين في تحقيق الأهداف الوطنية للأمن الغذائي.

وقد أسَّست دولة قطر ووظَّفت مجموعة من القنوات والمؤسسات الوطنية لدعم أجندتها الخاصة بالتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف المحددة في رؤية الأمن الغذائي الوطنية 2030. وتأتي في مقدمة هذه الكيانات إدارةُ الشؤون الزراعية بوزارة البلدية، التي أشرفت على دعم وتشغيل أكثر من 950 مزرعة في مختلف أنحاء الدولة، مخصصة لإنتاج المحاصيل الزراعية المحلية والعضوية. وإلى جانب ذلك، حققت شركة محاصيل للتسويق والخدمات الزراعية في عام 2024 إنجازًا وطنيًا لافتًا، تَمثَّل في إنتاج ما يزيد على 26 مليون كيلوغرام من الخضروات المحلية، إلى جانب ارتفاع أعداد الثروة الحيوانية لتتجاوز 1.4 مليون رأس.

وعلاوة على ذلك، نجحت دولة قطر في تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل (100%) من منتجات الألبان عبر شركتها الوطنية «بلدنا». ورغم تأسيس مزرعة بلدنا عام 2014، فإنها شهدت توسعًا ملحوظًا في طاقتها الإنتاجية واستثماراتها الرأسمالية وعملياتها التشغيلية بعد فرض الحصار عام 2017. وقد استهدف هذا التوسع الاستراتيجي تقليص اعتماد الدولة على الواردات الإقليمية من السلع الغذائية الأساسية، بما يُعزز مرونة النظام الغذائي الوطني. واستنادًا إلى هذه الإنجازات، تسعى دولة قطر إلى توسيع نطاق أهداف الأمن الغذائي، بما يحقق مستويات أعلى من الاكتفاء الذاتي عبر مجموعة واسعة من فئات المنتجات الغذائية.

وبحلول عام 2030، يهدف البرنامج الوطني للأمن الغذائي في دولة قطر إلى تحقيق مؤشرات كمية تتماشى مع معدلات النمو السكاني. من بينها بلوغ نسبة اكتفاء ذاتي تتجاوز 50% من احتياجات المنتجات الزراعية، وزيادة الاكتفاء في قطاعي الثروة الحيوانية والدواجن بنسبة 30%، وتحقيق نسبة 80% من الاكتفاء في قطاع الاستزراع السمكي، مع الحفاظ على نسبة الاكتفاء الكامل (100%) من منتجات الألبان الطازجة.

ولتنفيذ أهداف الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2030 بفعالية، أجرت دولة قطر سلسلة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية. فقد مهدت أولاً، للتحوُّل من نموذج الاقتصاد الخطي إلى نموذج الاقتصاد الدائري بوصفه إطارًا داعمًا للاستدامة. وثانيًا، تبنَّت استراتيجيات موجهة أعطت أولوية لتعزيز الاستدامة في إدارة الموارد الطبيعية، ولاسِيَّما الأراضي والمياه. وثالثًا، عملت على توحيد جهود المؤسسات الوطنية المعنية لدراسة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ورابعًا، عززت دور القطاع العام من خلال إصلاح الأطر التنظيمية المتعلقة بالغذاء، إلى جانب تشجيع أنماط الاستهلاك الرشيد والحد من الهَدر الغذائي. ويُسهم العمل المتواصل على هذه المسارات الاستراتيجية في تمكين دولة قطر من تطوير الإنتاج المحلي الأكثر كفاءة ومرونة، وتعزيز التنمية الزراعية والإنتاجية، بما يدعم تحقيق أهدافها الوطنية في مجال الأمن الغذائي.

التعليم الرقمي وتطوير المناهج وبناء القدرات
من الصف إلى العالم

د. هشام الشيخلي
أستاذ مساعد في علم وظائف الأعضاء وعلم الامراض الوظيفية
أخصائي في الفسلجة العصبية، كلية التمريض- جامعة قطر.

المقدمة

لقد كانت التربية والتعليم دائمًا العمود الفقري لتقدّم الإنسان. فمنذ قرون طويلة مضت والتعليم محصور بين جدران الصفوف الدراسية والكتب الدراسية والتفاعلات المباشرة. أما اليوم، فقد تجاوز التعليم تلك الحدود؛ فلم يعد مقتصرًا على الحضور الجسدي في قاعات المحاضرات، بل أصبح الوصول إلى المعرفة متاحًا في أي وقت ومن أي مكان من خلال التعليم الرقمي، وإعادة التفكير في المناهج الدراسية، وبناء القدرات المؤسسية والفردية.

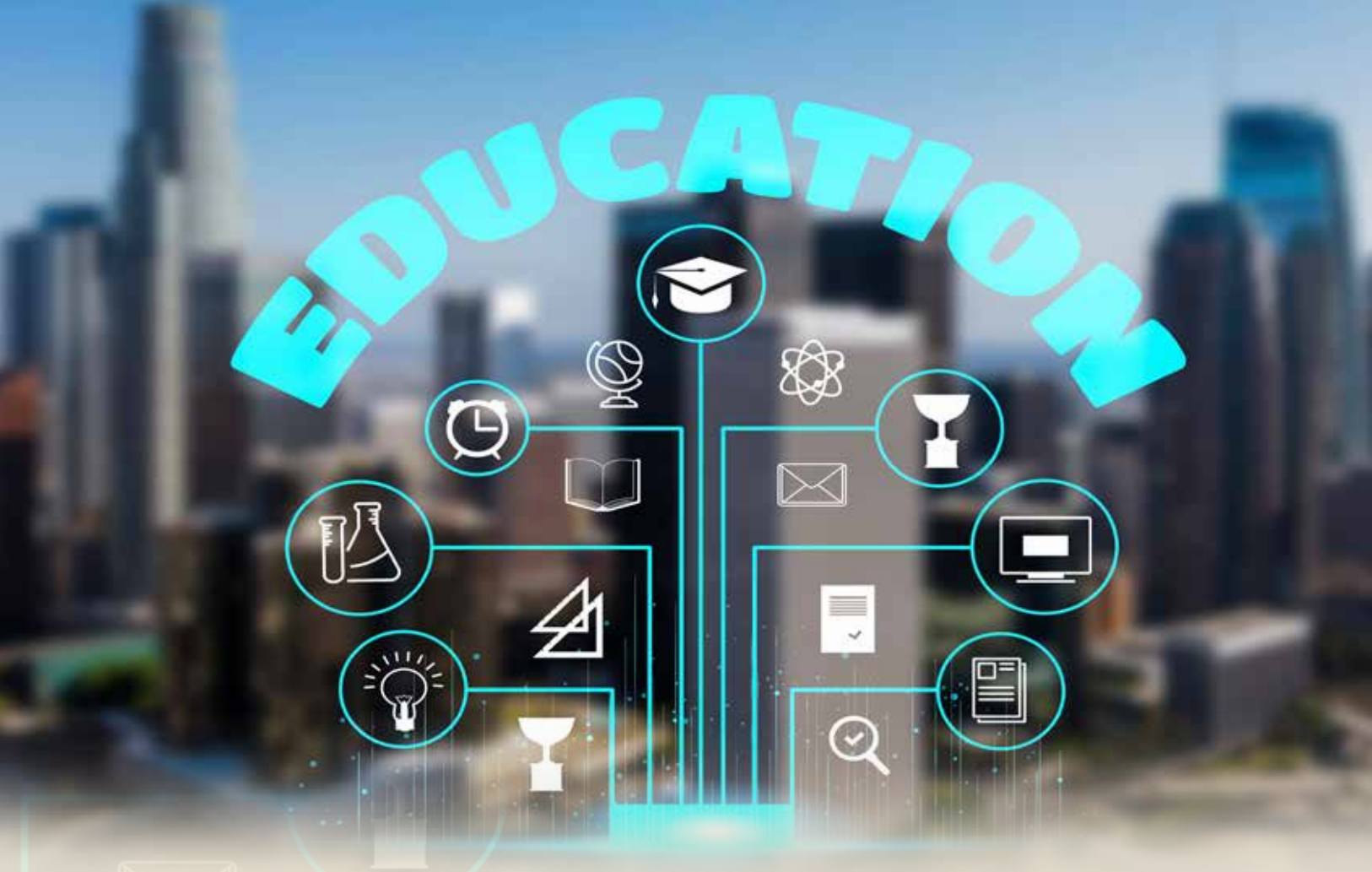

التعليم الرقمي: آفاق متوسعة

لم يعد التعليم الرقمي رفاهية، بل غدا ضرورة مُلحَّة. فقد أثبتت جائحة «كوفيد-19» ذلك بوضوح: إذ تعثرت المؤسسات التي لم تكن مهيأة رقميًا، بينما ازدهرت المؤسسات التي تبنَّت التكنولوجيا.

يمنح التعليم الرقمي الطلبة مرونة غير مسبوقة؛ حيث يمكنهم مشاهدة المحاضرات وفق إيقاعهم الخاص، وإعادة مراجعة المواد المعقّدة، ومواءمة عملية التعلُّم مع جداولهم الزمنية. أما بالنسبة للمهنيين، فيوفِّر فرص التعلُّم مدى الحياة من خلال الدورات القصيرة والشهادات المعتمدة عبر الإنترنت.

والأهم من ذلك أن التعليم الرقمي يزيل حواجز المكان؛ فطالب في الدوحة يمكنه الانضمام إلى ندوة يقدمها أستاذ في أوروبا، بينما يتعاون في الوقت نفسه مع زملاء في آسيا وإفريقيا. إن هذه القدرة على الاتصال لا تُثري المعرفة الأكاديمية فحسب، بل تعزز أيضًا الفهم والتقارب بين الثقافات.

ابتكار المناهج: الاستعداد للمستقبل

إذا كان التعليم الرقمي هو الوسيلة، فإن المنهاج هو الروح. فقد كانت المناهج التقليدية تركز على المحتوى بشكلٍ كبير، وكان النجاح يُقاس بمدى الحفظ والاستظهار. لكن في عالم تفيض فيه المعلومات وتتوفر فورًا، لم يعد الحفظ وحده كافيًا.

تركز المناهج الحديثة على مهارات القرن الحادي والعشرين، مثل: التفكير النقدي، الإبداع، حل المشكلات، العمل الجماعي، والقدرة على التكيُّف. إذ يُشجَّع الطلبة ليس فقط على اكتساب المعلومات، بل على التساؤل حولها، وتقييمها، وتطبيقها في سياقات الحياة الواقعية.

وفي جامعة قطر، برز التعلُّم المدمج كنموذج متقدِّم يجمع بين أفضل ما في العالمين: التواصل الإنساني في القاعات الدراسية التقليدية مع مرونة المنصَّات الرقمية. وهذا النهج يتماشى مع رؤية الجامعة في إعداد خريجين قادرين على الازدهار في اقتصاد عالمي قائم على المعرفة.

بناء القدرات: الإنسان في قلب العملية

يقف وراء كل نظام تعليمي ناجح أشخاص: المعلمون، والطلاب، والإداريون. فالتكنولوجيا مهما بلغت لا يمكن أن تحلّ محل العنصر البشري.

المعلمون هم قلب العملية التعليمية، وهم بحاجة إلى تطوير مهني مستمر لتمكينهم من إتقان الأدوات الرقمية، وتبنِّي استراتيجيات تعليمية مبتكرة، والاستجابة لاحتياجات الطلبة المتغيّرة. أما الطلبة، فيجب تمكينهم ليصبحوا متعلمين فاعلين يعتمدون على أنفسهم، قادرين على إدارة وقتهم، والعمل التعاوني بفعالية، والتفكير النقدي. كما ينبغي على المؤسسات أن تستثمر في البنية التحتية: الإنترنت الموثوق، وأنظمة إدارة التعلُّم المتقدّمة، والسياسات الداعمة. وذلك لأن بناء القدرات يعني إيجاد منظومة متكاملة يتعاون فيها المعلمون والطلبة والتكنولوجيا بانسجام.

أمثلة ملهمة

على الصعيد العالمي، أحدثت منصّات مثل «كورسيرا» و«إدكس» ثورة في الوصول إلى التعليم، حيث مكّنت ملايين المتعلمين من حضور دورات من جامعات مرموقة مثل هارفارد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

وعلى الصعيد المحلي، أظهرت جامعة قطر مرونة كبيرة أثناء الجائحة بانتقالها السريع إلى التعليم عبر الإنترنت. وقد عكس هذا التكيُّف التزام الجامعة بالابتكار ودورها الريادي في المنطقة. ولا تزال الجامعة تستثمر في نماذج التعلُّم المدمج وبرامج تطوير أعضاء هيئة التدريس، لضمان حصول الطلبة على تعليم متكامل يواكب المستقبل.

الأهمية

إن هذا التحول ليس مجرد تحسين للتعليم، بل هو خطوة نحو صياغة مستقبل الأمم. وبالنسبة لدولة قطر، فإن تبنِّي التعليم الرقمي، والمناهج الحديثة، وبناء القدرات يُشكِّل ركيزة أساسية في رؤيتها للتحوُّل إلى مجتمع قائم على المعرفة.

إن خريجي الغد لن يحملوا شهادات فقط، بل سيحملون أيضًا المهارات والإبداع والقدرة على التكيّف اللازمة لمواجهة التحديات العالمية، والمساهمة في الابتكار، والريادة في مختلف المجالات.

الخاتمة

إن التعليم اليوم هو رحلة تتجاوز الجدران والحدود. الأدوات الرقمية توفِّر الوصول، والمناهج تصقل العقول، وبناء القدرات يضمن الاستدامة. معًا، تُشكِّل هذه الركائز خارطة طريق نحو مستقبل تعليمي أكثر إشراقًا لدولة قطر الحبيبة وللعالم أجمع.

د. عبد الرحمن حللي
أستاذ مشارك في التفسير وعلوم القرآن، كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية - جامعة قطر

إعادة اكتشاف التُراث الثانية في عصر الذكاء الاصطناعي

قبل ربع قرن من الآن كان على طالب الدراسات العليا في تخصُّصات ذات صلة بالتراث الإسلامي أن يصحب معه كراسًا وحزمة من البطاقات، ويجلس مرابطًا لساعات في واحدة من المكتبات العامة أو الخاصة، يتناول كتابًا تلو آخر، ويقرأ صفحات مطوَّلة لينسخ منها أفكارًا جزئية لتكون مصدرًا له في رسالته أو أطروحته، ولو جنح به الخيال فرجع قرنين أو ثلاثة إلى الوراء لوجد نفسه في رفاه رفيع وهو يقرأ كتبًا مطبوعة مرصوفة أمامه بأبهى حُلة. كما إنه ما كان متاحًا لعالِم قبل قرنين من الزمان أن يطَّلع على كم كبير من المُصنفات التراثية في مختلف العلوم مما كان مخطوطًا قد طواه النسيان قبل أن يحيا في وعي الأجيال الجديدة في عصر الطباعة حين أعادت اكتشاف التراث، فالعالِم اليوم أوثقُ صلةً وأوسعُ معرفةً بكتب التراث من نظير له عاش في الحواضر الإسلامية قبل ثلاثة قرون، فلم تكن -كما تتبَّع أحمد شمسي[1] أسواق الكتب ودكاكين الورَّاقين -في ذلك الزمن- تحوي «تفسير الطبري» ولا «مقدمة ابن خلدون» ولا كتاب «الأم» للشافعي، وغيرها الكثير. لقد كان لاستخراج نفائس كتب التراث المنسيَّة وإعادة طباعتها حظٌّ وافرٌ في إثارة النقاشات حول مختلف قضايا التاريخ والأدب والفقه، وفي فتح أبوابٍ واسعةٍ لفهم أبعاد الثقافة الإسلامية وتاريخها وعلومها.

والباحث اليوم وهو يتصفح على حاسوبه آلاف الكتب والنصوص التراثية ويصل إلى مبتغاه منها في دقائق معدودة، سيجد غرابة أشد بينه وبين عالم المعرفة قبل ربع قرن، فضلاً عن الحال قبل قرنين، فما وفرته التقنية اليوم من وسائل لخدمة التراث وتسهيل الوصول إليه أحدث سيولة في المعلومات، فهي إن وفَّرت المعلومات الضرورية من جهة، فإنها زادت من مصاعب التحكم بها وحسن استثمارها من جهة أخرى، ومع ذلك، لم تغيُّر الأدوات الرقمية من وسائل النظر في المصادر وتحليلها ومقارنتها، فما تزال كما هي مراحل ضرورية ينبغي المرور بها في الدرس التراثي، فإن ما أحدثته الرقمنة هو تذليل الوصول إلى المصادر والمعلومات والبحث عنها في المصادر وتسخيرها بين يدي الباحث الذي يظل هو الأصل والعمدة في البحث العلمي.

هذا الرفاه الرقمي في التعامل مع مصادر التراث الذي سرى سريعًا بين علماء التراث دون إدراك منهم للتحوُّل الهائل الذي أحدثه سيكون قريبًا شيئًا من الماضي، ولم يكن له على أهميته التي تفوق من حيث الكم والنوع أهمية عالم الطباعة أثره المعرفي في تطوُّر الفكر والتجديد، فلقد أحدث عالم الطباعة ثورة مكنت من إعادة اكتشاف التراث، وانعكس أثرها نوعيًا في تجديد العلوم وفهم تاريخها وتحليل نصوصها، الأمر الذي لم تحدثه الرقمنة، فالإنتاج العلمي المتصل بالتراث في عصر الطباعة الحديث يعدل في أهميته كمًا ونوعًا المُنتج المعرفي لقرون مضت قبله في حقول مختلفة من العلوم التراثية. وعما قريب يُتوقع أن تحدث ثورة جديدة تُمهد لإعادة الاكتشاف الثاني للتراث العربي الإسلامي تفوق في أهميتها الاكتشاف الأول في عالم الطباعة وما تبعه من رفاه عالم الرقمنة.

إن الآفاق الواعدة لإمكانات الذكاء الاصطناعي التي يتسارع اكتشافها يومًا بعد آخر، ستوفر فرصًا جديدة لا لتذليل التراث وخدمته فحسب، بل سيكون من شأنها أن تصحح معرفتنا بالتراث، وأن تكشف لنا عن الكنوز المهملة فيه، وستنحسر أدوار الباحثين في التراث والمحققين من المركز إلى الهامش، وسيكون التحدي الأكبر هو القدرة على استيعاب صدمات ربما تُكتشف، والتحقق منها، واختبارها وإعادة بناء التصوُّرات عن تاريخ الأفكار والعلوم على أساسها. والأدهى من ذلك أن أنماط الذكاء الاصطناعي التي يمكن أن تظهر قد تشاغب على أدوار المُفسِّر والمُحدِّث والفقيه والمُتكلم والمُؤرِّخ والمُحقِّق، بل والأديب والشاعر واللغوي والمُترجم، وستفرض تحوُّلات عميقة في التعليم والبحث العلمي، وهذا يقتضي التهيؤ لطرق جديدة في النظر إلى التراث استكشافًا لا تقريرًا، والتعامل الإيجابي في استثمار تلك التطوُّرات القادمة والعمل على تسديد صوابها وتصحيح أخطائها.

إن الآفاق الواعدة المُمكنة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في علوم اللغة العربية والتراث بمختلف تخصصاته هي أعمق بكثير من التصوُّرات الساذجة والأحكام المرتجلة المبنية على هلوسات تظهر في إجابات أدوات الذكاء الاصطناعي غير المدربة على اللغة العربية ومصادرها، والتي هي من أقل اللغات في نسبة المحتوى المتاح في الفضاء الرقمي. ويكفي لمعرفة تلك الآفاق محاورة محركات الذكاء الاصطناعي نفسه عن إمكاناته التي يمكن أن يوفرها في هذا المجال، إذ يمكنه تحويل المخطوطات إلى نصوص قابلة للبحث والتحليل باستخدام تقنيات التعرف الضوئي على الحروف (Optical Character Recognition) المتقدمة المدربة على الخط العربي القديم، ومقارنة النسخ، وإمكان استعادة النصوص التالفة أو الناقصة باستخدام تقنيات التنبؤ النَّصي، وترميم الصور والمخطوطات القديمة باستخدام الذكاء الاصطناعي في معالجة الصور.

ومن الأمور الأسهل تصنيف المحتوى حسب الموضوعات باستخدام نماذج تعلُّم الآلة، واكتشاف النصوص المكررة أو المتشابهة عبر العصور، مما يساعد في تتبع تطوُّر الأفكار والمصطلحات، وفي

يؤرخ أحمد شمسي في كتابه «إعادة اكتشاف التراث الإسلامي الكلاسيكي: كيف غيرت ثقافة الطباعة والتحقيق عالمنا الفكري» (ترجمة مركز نهوض بالكويت 2022) للتحولات التي أحدثها عالم الطباعة والتحقيق، وما وفره من إمكانيات لاكتشاف التراث الإسلامي الذي كان مغيبًا عن الحركة العلمية والفكرية في العالم الإسلامي قبل اكتشاف الطباعة.

المجال اللغوي يعدنا بتحليل الأساليب البلاغية واللغوية في النصوص القرآنية والحديثية والتراثية، واستخراج المفاهيم والمصطلحات الشرعية وربطها بسياقاتها التاريخية والاجتماعية، وبناء معاجم ذكية تربط بين المفردات التراثية ومعانيها في السياقات المختلفة. ويذهب أبعد من ذلك إلى بناء نماذج معرفية تربط بين العلماء، والكتب، والمدارس الفكرية، والموضوعات، ورحلاتهم، ولقاءاتهم، بل وبناء بِصَمة للعالِم وأسلوبه ولغته تُمكن من اكتشاف نَصه. وسيكون من الممكن تحليل تأثير العلماء والمدارس الفكرية على بعضها البعض باستخدام تقنيات الشبكات، بل ورصد التفاعل بين الثقافات والحضارات وتأثر بعضها ببعض لغويًا وعلميًا، وصولاً إلى ترجمة النصوص التراثية وإيصال معانيها إلى من لا يتقن لغتها. وفي مجال التعليم والتفاعل يمكن إنشاء مساعدات تعليمية ذكية تشرح المفاهيم التراثية بلغة معاصرة، ومحاكاة الحوارات الفقهية أو الكلامية بين العلماء باستخدام نماذج لغوية، وتوليد اختبارات تعليمية تفاعلية لفهم التراث بطريقة مبسطة.

إن التجارب تشير إلى واقعية هذه الآفاق وتحقق بعضها، لكن ثمة تحديات تؤخر من دقتها وموثوقيتها، أبرزها تقصير الجهات المعنية والخبراء في التراث في تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي على اللغة العربية الفصحى وعلى مصادر التراث الإسلامي بعلومه المختلفة، فالتجارب الرائجة والسخية على نماذج الذكاء الاصطناعي العربية متجهة إلى الشأن اليومي والحياتي والخدمات وآفاق الاستثمار فيه، وهي في معظمها غير معنية بالتدريب على العلوم والمعارف المتخصِّصة، واللغة العربية العالية، فهذه بحاجة إلى مشاريع ضخمة تُمولها دول ومؤسسات تحمل همومًا حضارية، وتنوء بثقل الحفاظ على اللغة العربية والهوية الإسلامية. وإن من أهم ما ينبغي الالتفات إليه في مشاريع محتملة في هذا المجال، أن يتولى خبراء اللغة والتراث والعلوم الإسلامية مهمة التوجيه لكيفية التدريب لأدوات الذكاء الاصطناعي، بعد تدريبهم وتثقيفهم بالإمكانات الهائلة لاستثماره، فمهما بلغت معرفة الخبير التقني باللغة العربية لن يدرك خصوصية كل علم والآفاق الممكنة فيه. لنتأمل قليلاً -كمثال- كم ستكون لغة الذكاء الاصطناعي متطوِّرة فيما لو دُرِّب نموذج منه على اللغة العربية من خلال معاجم اللغة العربية الرقمية والموسوعات الشعرية العربية وأمهات كتب الأدب العربي، كم ستكون النتائج مذهلة. وأقترح في هذا الإطار أن توفر الجامعة دبلومًا لدارسي العلوم الإنسانية يمكنهم من امتلاك المعارف الضرورية في الذكاء الاصطناعي، ويؤهلهم لقيادة برامج تدريبية مستقبلية لأدوات تتصل بتخصُّصاتهم.

المرأة، والهندسة، والمجتمع

فهم الفجوات الجندرية في بحوث التعليم الهندسي في دول مجلس التعاون الخليجي

د. فاطمة كيان فضل المولى، محاضر، برنامج المتطلبات العامة
عمادة الدراسات العامة – جامعة قطر
د. سبأ قاضي ، عميد الدراسات العامة – جامعة قطر
د. محمد فضل المولى، عضو هيئة تدريس
برنامج هندسة البترول، جامعة تكساس أي أند إم في قطر
د. أحمد الدعيس، باحث ما بعد الدكتوراه، قسم علم النفس
الجامعة النرويجية للعلوم والتكنولوجيا، النرويج

تُعد الهندسة محورًا أساسيًا في استراتيجيات التنمية لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ تسعى هذه الدول إلى تنويع اقتصاداتها بعيدًا عن النفط والاستثمار في بناء مجتمعات قائمة على المعرفة. ويقع التعليم والابتكار وتنمية رأس المال البشري في صميم هذا التحوُّل، حيث يُمثِّل التعليم الهندسي حجر الزاوية لتطوير القوى العاملة وتلبية احتياجات الصناعة وتحقيق الاعتماد الذاتي الوطني.

ورغم أن تمكين المرأة يُعدُّ أولوية وطنية مشتركة بين دول المجلس، ورغم التقدُّم الملحوظ في معدلات التحاق النساء بالتعليم الجامعي وتخرّجهن، إلا أنهن ما زلن يواجهن عوائق في المشاركة والتقدُّم والاعتراف في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM).

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء الفجوات الجندرية (المرتبطة بالنوع الاجتماعي – الذكور والإناث) في بحوث التعليم الهندسي في دول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على مدى انعكاس سياسات تمكين المرأة الوطنية في أنماط النشر والتعاون والاهتمام البحثي خلال العقدين الماضيين. تم الحصول على البيانات من قواعد البيانات التالية: سكوبس (Scopus)، وويب أوف ساينس (Web of Science)، وذا لينس (The Lens)، وتحليلها باستخدام منهجيات علم القياس الببليوغرافي (Scientometrics) التي شملت تحليل الكلمات المفتاحية، ورسم خرائط الاتجاهات الموضوعية، والتحليل التطابقي المتعدد، إلى جانب تحليل الاتجاهات ومحاولة فهم الخطاب في الدراسات الأعلى استشهادًا.

النتائج والتحليل

تُظهِر النتائج أن الدراسات المتعلّقة بالفجوات الجندرية في التعليم الهندسي لا تزال محدودة لكنها في نموٍّ متزايد بمعدل سنوي يبلغ 2.93%. وقد مثّل عامَا 2021 و2022 ذروة الإنتاج البحثي، بالتزامن مع الإصلاحات الوطنية التي أكدت على تمكين المرأة، مما يعكس أثر السياسات العامة في تحفيز المشاركة الأكاديمية.

ورغم هذا النمو، فإن إجمالي 144 دراسة منشورة خلال نحو خمسة وعشرين عامًا يُشير إلى محدودية عمق الحقل البحثي. أما من حيث المساهمات الإقليمية، فتتصدَّر المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة النشاط البحثي، مع بقاء التعاون البحثي محدودًا داخل الحدود الوطنية، وضعيفًا عبر دول المجلس أو مع الخارج، بخلاف الاتجاه العالمي الذي يُظهر ارتباط التعاون الدولي بزيادة التأثير والانتشار العلمي.

كما تكشف التحليلات عن فجوة جندرية في القيادة البحثية، إذ يُشكِّل الباحثون الذكور 62.5% من إجمالي المؤلفين، مقابل 37.5% من النساء. وتُظهِر البيانات أن الفِرق البحثية الذكورية البحتة أكثر شيوعًا، في حين أن مشاركة الباحثات في المناصب القيادية ما زالت محدودة.

كما تشير نتائج التحليل الموضوعية (الشكل 1) إلى أن معظم البحوث تركِّز على البيداغوجيا، والتعليم الرقمي، والمهارات المهنية، ومواءمة التعليم مع احتياجات سوق العمل، مع اعتبار النوع الاجتماعي متغيرًا ثانويًا أو هامشيًا بدلاً من كونه محور الدراسة. ومن بين أكثر المفاهيم تكرارًا: التعليم الهندسي، الطلبة، التعليم الإلكتروني، هندسة البترول، والمناهج الدراسية، مما يعكس الارتباط الوثيق بين التعليم ومتطلبات سوق العمل في دول المجلس.

أما المصطلحات الجندرية مثل: المرأة، الطالبات، المساواة بين الجنسين، فتَظهر في الهوامش الدلالية للموضوعات، مما يُشير إلى أن قضايا النوع تُذكر لكنها نادرًا ما تُعالج كموضوع رئيسي للبحث. يُظهر تحليل الاتجاهات الزمنية (الشكل 2) استمرار الاهتمام بموضوعات التعليم الهندسي والطلبة والمناهج، مع تزايد الاهتمام مؤخرًا بالمرأة ومؤسسات التعليم العالي.

كما يوضِّح التحليل العاملي (الشكل 3) وجود مجموعات موضوعية مميزة تشمل التعليم، التعلُّم الرقمي، المهارات المهنية، والموضوعات الجندرية، مع استمرار تموضع القضايا الجندرية على أطراف المشهد البحثي.

أظهرت نتائج تحليل الإتجاهات في الدراسات الأعلى

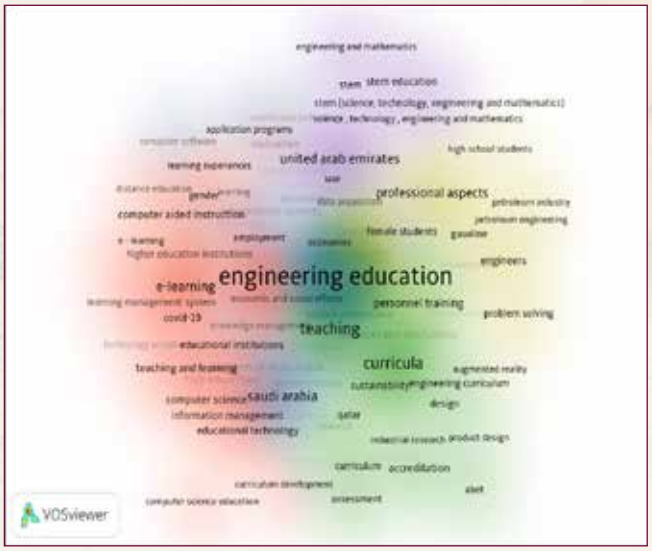

الشكل (1): تكرار تزامن الكلمات المفتاحية في بحوث النوع الاجتماعي والتعليم الهندسي في دول مجلس التعاون الخليجي.

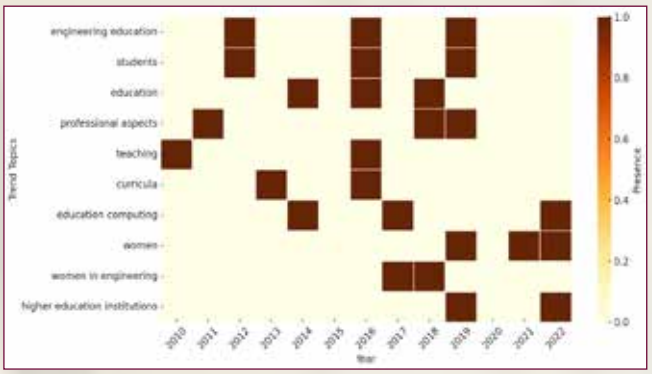

الشكل (2): الاتجاهات الموضوعية الزمنية في بحوث النوع الاجتماعي والتعليم الهندسي بدول مجلس التعاون الخليجي.

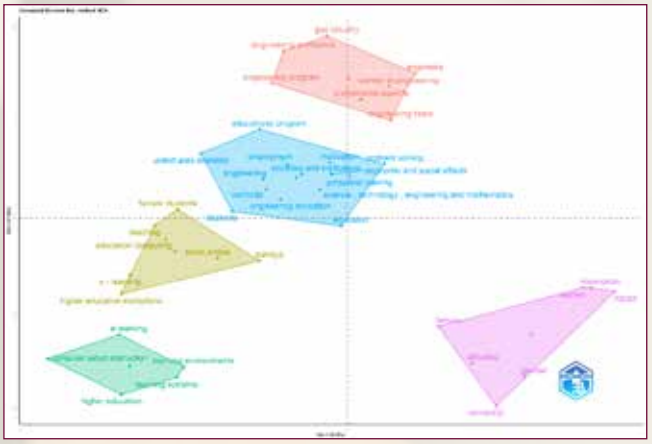

الشكل (3): تحليل العوامل للبُنية المفاهيمية في دراسات النوع الاجتماعي والتعليم الهندسي بدول مجلس التعاون الخليجي.

استشهادًا أن غالبية الأبحاث تتَّسم بنبرة حيادية وتشخيصية، إذ تُوثِّق الفجوات دون التعمق في أسبابها الهيكلية. كما أن معظم هذه الأعمال المؤثرة من إعداد فِرق يغلب عليها الذكور، حيث يُنظر إلى النوع كمتغير ضمن دراسات تربوية أوسع، في حين أن الدراسات المختلطة أو التي تقودها باحثات تُركِّز بشكل أوضح على دوافع النساء وتجاربهن ومشاركتهن في التعليم الهندسي. وترتبط معدلات الاستشهاد العالية بموضوعات حديثة مثل التعلُّم عبر الأجهزة المحمولة ودوافع الطلبة لاختيار الهندسة، مما يعكس تأثير التحوُّلات التعليمية العالمية والإقليمية على قابلية البحث للانتشار.

تُبرز النتائج أهمية النظر إلى قضايا النوع الاجتماعي لا باعتبارها متغيرًا ديموغرافيًا فحسب، بل كقضية نظامية متعددة المستويات تتأثر بعوامل ثقافية ومؤسسية وهيكلية.

ويُعد تبنِّي منهج النظام الشامل أمرًا ضروريًا لتحديد الشروط التي يُمكن في ظلها تحقيق تقدم فعَّال نحو المساواة.

ليس من المصادفة أن دول الشمال الأوروبي – مثل آيسلندا وفنلندا والنرويج – تتصدر العالم في مؤشرات المساواة الجندرية، إذ تعكس هذه المكانة جهودًا شاملة ومستمرة تستند إلى سياسات مُنصفة في المجالات القانونية والاقتصادية والسياسية والثقافية. ورغم ما حققته دول مجلس التعاون من إنجازات في الوصول والإنصاف من خلال زيادة مشاركة النساء في سوق العمل والإصلاحات القانونية، إلا أن الأنماط الثقافية الراسخة لا تزال تُشكِّل تحديًا. ويمكن تعزيز التقدُّم عبر أُطر قانونية متكاملة، وبرامج مستهدفة مثل نظام الحصص الجندرية، ومبادرات تضمن انتقال النساء من التعليم في مجالات STEM إلى سوق العمل. وينبغي أن تشمل الإصلاحات الحكومية سياسات الأجر المتساوي، والتوازن بين العمل والحياة، وحملات التوعية، وتمويل مبادرات STEM المخصَّصة للنساء. أما على المستوى المؤسسي، فيُوصى بمراجعة ممارسات التوظيف والترقية، وتعزيز الإرشاد الأكاديمي والشبكات المهنية،

وتقديم ترتيبات عمل مرنة، ودعم مشاركة القيادات الأكاديمية في تعزيز المساواة.

تُعد التدخلات المجتمعية ضرورية لتفكيك الصور النمطية حول أدوار الجنسين وتشجيع مشاركة النساء في مجالات STEM. ويُسهم التعرّض المبكر للنماذج النسائية الملهمة وتبنّي أساليب تعليم تفاعلية في تعزيز الثقة والمشاركة، إلى جانب الحاجة إلى تحوُّل ثقافي شامل يشمل إشراك الرجال كحلفاء في دعم المساواة الجندرية.

فالمساواة ليست قضية تخص النساء فقط، بل مسؤولية مشتركة تتطلب مراجعة طرق التعليم والقيادة وممارسات العمل لبناء مجتمع مهني أكثر تنوعًا وشمولاً

الخلاصة

تكشف الدراسة عن تقدُّم ملحوظ وفجوات مستمرة في تحقيق المساواة الجندرية في بحوث التعليم الهندسي بدول مجلس التعاون الخليجي. ورغم توسع مشاركة النساء في التعليم العالي، إلا أن حضورهن في النشر العلمي والقيادة الأكاديمية لا يزال محدودًا. ويُظهر الحقل البحثي حجمًا متواضعًا وهيمنة ذكورية، مع تموضع قضايا النوع على الأطراف أكثر من كونها في المركز. إن معالجة هذه الفجوات ستُسهم في تعزيز دور الجامعات – مثل جامعة قطر – في تحقيق أهداف التنمية الوطنية وتمكين المرأة، وبناء مجتمعات متوازنة قائمة على المعرفة والابتكار.

تعليم المواطنة عبر قاعات الدراسة الجامعية

ترسيخ القِيم والانتماء الوطني فِي دولة قطر

د. خالد خميس السعدي
أستاذ مساعد في العلوم التربوية
كلية التربية - جامعة قطر

في إطار سعي دولة قطر بتأسيس مجتمعٍ متماسكٍ ومبتكرٍ ومستدام، تضع رؤية قطر الوطنية التنمية البشرية والاجتماعية في صميم هذا التحوُّل. وتتحمل الجامعات مسؤولية لا تقتصر على نقل المعرفة فحسب، بل تمتد إلى تنشئة مواطنين قادرين على المساهمة في التقدم على الصعيد الوطني، في ظل وعيهم بالتحديات العالمية ومشاركتهم الفاعلة في التعامل معها. وبصفتها الجامعة الوطنية، تقع على عاتق جامعة قطر مسؤولية كبيرة حيال إعداد الطلبة ليكونوا أعضاء مسؤولين، ومتمكنين، وملتزمين بالقِيم في المجتمع. وفي هذا السياق، يجب ألا يقتصر تعليم المواطنة على الكتب الدراسية أو قاعات الدراسة فحسب؛ بل تجب معايشته وممارسته وربطه بمشكلات العالم الفعلي.

ويعرض هذا المقال مشروعًا قائمًا ضمن مقرر " التعليم والمشكلات الاجتماعية EDUC200"، وهو مقرر تعليمي عام أُعيد تصميمه بهدف تعزيز القِيم، وترسيخ الهوية، وتنمية المواطنة، وذلك من خلال توظيف ممارسات تعليمية قائمة على التعلُّم التجريبي والمشاركة المجتمعية. ويدمج المقرر طرق التعلُّم النشطة، ومنصَّات الانخراط المفتوحة، والممارسات الإلكترونية التي صمِّمت لتعزيز المشاركة المسؤولة وإعلاء الهوية الوطنية وتحسين الوعي الأخلاقي بين الطلبة الجامعيين. وعلى الرغم من أن الدراسة لا تزال طور التنفيذ، فإن تصميمها يقدم بالفعل رؤى قيِّمة بشأن مساهمة التعليم العالي في أهداف استراتيجية البحث والتنمية بدولة قطر.

ويستند تصميم المقرر إلى النظريات الحديثة في التعلُّم والهوية. وتؤكد نظرية فيغوتسكي الاجتماعية الثقافية على حقيقة مفادها أن المعرفة والقِيم تتطوران من خلال التفاعل والحوار والنشاط المتبادل. وتُشير هذه الرؤى مجتمعة إلى أن نقل القِيم والميول المدنية ليس عملية ميكانيكية، بل ينطوي على البناء المشترك من خلال المشاركة الهادفة. كما توجه مبادئ منحة التدريس والتعلُّم هذا المنهج، مما يشجع المراجعة المنهجية لممارسات التدريس، وتجميع الأدلة بشأن فعاليتها، وتعميم النتائج على المجتمعات الأكاديمية والمهنية الأكبر. وفي الوقت ذاته، سيضمن التركيز على مهارات القرن الحادي والعشرين، التي من قبيل التفكير النقدي والتعاون ومحو الأمية الرقمية والتفكر، توجيه

المقرر في ظل التحولات التي يشهدها التعليم العالي حول العالم، ويُسهم في إعداد الطلبة لمواجهة تحديات العالم سريع التغير.

كما يُعد نموذج مقرر EDUC200 الأسبوعي بمثابة مزيج من المحاضرات النظرية والمناقشات الموجهة والمهام العملية. وتتطوَّر الموضوعات تدريجيًا لتنتقل من الطابع الشخصي إلى المجتمعي. ويبدأ المقرر باستكشاف قضايا الشباب والتعليم، والتطرق لموضوعات مثل: الهوية، والصحة النفسية، ودور التقنية في حياة الشباب. ثم ينتقل الطلبة إلى مناقشات حول الأُسرة والتعليم المدرسي، حيث يمكنهم استكشاف فجوات التواصل بين المنزل والمدرسة وتداعيات ذلك على تعلُّم الطلبة. وفي المرحلة اللاحقة، يمتد التركيز إلى القِيم في سياق العولمة، بما في ذلك تأثير وسائل التواصل الاجتماعي والثقافة الاستهلاكية والتنوع الثقافي والذكاء الاصطناعي على الهوية والسلوك.

أما الجزء الأخير من المقرر فيُعنى بانخراط الطلبة في ربط المواطنة وبناء الدولة مباشرة بالركائز الأربع الأساسية لرؤية قطر الوطنية 2030، وهي: التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ولمراعاة الصرامة الأكاديمية، يستعين الطلبة بإطار «الادعاء – الدليل – التعليل» الذي يلزمهم بإثبات حجتهم بالدليل عوضًا عن الرأي الشخصي. وتدعم الأدوات التفاعلية، كاستطلاعات الرأي المباشرة والملاحظات الرقمية، المشاركة المستمرة وتعزز التفاعل حتى في قاعات الدراسة الكبيرة، بينما تشجع دراسات الحالة وأنشطة تقمص الأدوار الطلبة على تناول الأمور من عدة زوايا.

صُمِّمت مهمتان أساسيتان في المقرر بهدف تحويل النظرية إلى ممارسة تطبيقية. وتمثلت المهمة الأولى في مشروع مجتمع المجموعات والعرض، حيث تعمل مجموعات الطلبة في هذه المهمة على تحديد قضية اجتماعية محلية ذات صلة بالسياق المحلي، ودراسة أسبابها الكامنة، واقتراح حل مبتكر لها. بعد ذلك تُعرض أعمال مجموعات الطلبة في صيغة رقمية، مثل: مقطع فيديو أو بودكاست أو حملة توعية أو منتج قائم على الويب، وتتكلَّل هذه الجهود في عرض عام يُعقد في كلية التربية. وتنطوي هذه المهمة على تحويل قاعة الدراسة إلى ساحة مدنية، يشارك فيها الطلبة مع أقرانهم وأعضاء هيئة التدريس والزوار في حوار يدور حول

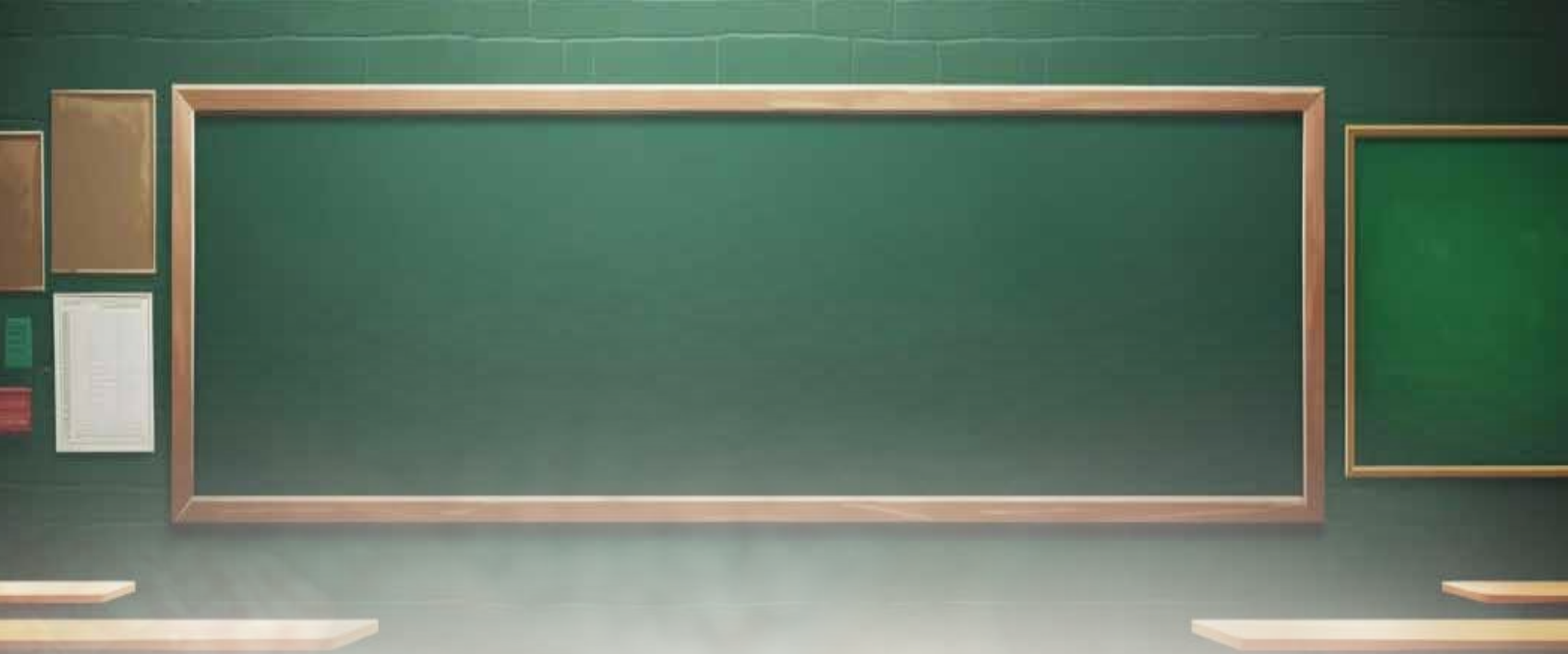

مشكلات اجتماعية حقيقية.

أما المهمة الثانية فهي مدونة التفكير الفردي، حيث يختار كل طالب عادة شخصية تنطوي على تداعيات اجتماعية أكبر، مثل: التوازن الرقمي أو القراءة أو الممارسات البيئية، ويسجل جهوده في تحسينها على مدار الفصل الدراسي. ويساعد التفكير الأسبوعي الطلبة على ربط نموهم الشخصي بالتحديات الاجتماعية الأكبر، وتعزيز وعي أعمق بالذات والسلوك الأخلاقي على شبكة الإنترنت وتطبيق القِيم في الحياة اليومية.

وسيُسهم تصميم هذا المقرر مباشرة في تطوير ركيزة المجتمع ضمن الاستراتيجية البحثية لجامعة قطر، كما يتوافق مع استراتيجية التنمية الوطنية (2030). وعلى الصعيد الأُسري والاجتماعي، يعالج المقرر أهمية التواصل الفعَّال بين المدارس وأولياء الأمور، ودور رفاه الشباب في تحقيق النجاح التعليمي. وفيما يختص بالهُويَّة والمواطنة، يستكشف المقرر تكوين القِيم في عالم يتسم بتزايد العولمة والرقمنة، مع التركيز بشكلٍ خاص على الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي. وعلى صعيد التحول الرقمي، يزود المقرر الطلبة بالمهارات والتوعية الأخلاقية اللازمة للمشاركة المسؤولة في المجتمعات الرقمية. وسيتم دمج الركيزتين الاقتصادية والبيئية برؤية قطر الوطنية 2030 في تصميم المقرر، مع تعزيز التفكير الريادي من خلال مشاريع طلابية إبداعية ومبتكرة، وتشجيع المسؤولية البيئية عبر تناول قضايا الاستدامة وإدارة النفايات والتحديات المعاصرة المماثلة.

كما صُمِّم المقرر مع أخذ الضمانات الأخلاقية بعين الاعتبار لتعزيز الممارسات المسؤولة. ويتعين على الطلبة الإفصاح عن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بشفافية، وتشجيع الربط بين الأخلاقيات الرقمية والمواطنة الرقمية. وتحظى الخصوصية بالحماية من خلال حظر مشاركة صور الزملاء دون موافقة، ومن المتوقع استخدام لغة محترمة ولائقة في التعاملات داخل الفصل وعلى الإنترنت على حدٍ سواء. وهذه التدابير ليست وقائية فحسب، بل إنمائية، مما يساعد في غرس سلوكيات ضرورية للمجتمع المرتكز على المعرفة الذي يشهد تحولات تقنية سريعة وأشكال متطوِّرة من المواطنة.

ولا يمكن اختزال تعليم المواطنة داخل البيئات الجامعية في توجيهات نظرية مجردة بشأن الحقوق والواجبات فحسب، فما يُشكِّل المجتمعات الفعلية هي القِيم المتعايشة، والإحساس المتنامي بالهُويَّة، والقدرة على الابتكار، وإيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية بفعالية. ويقدم مقرر " التعليم والمشكلات الاجتماعية EDUC200" خطة عملية تتيح لجامعة قطر ترجمة رسالتها إلى تدريس هادف من خلال التعلُّم النشط والمشاركة المجتمعية والممارسات الرقمية الواعية. كما يساهم المقرر في إعداد جيل من المتعلمين والفاعلين في المجتمع المدني القادر على تحقيق التوازن بين التقاليد والحداثة، وبين الهُويَّة الوطنية والمواطنة العالمية، وبين المسؤولية الأخلاقية والابتكار التقني. وبهذا، يُطرح المقرر كنموذجٍ واعدٍ لقدرة مؤسسات التعليم العالي على دعم تطلعات دولة قطر حيال تأسيس مجتمع متناغم ومستدام وتسوده العدالة.

الإطار التنظيمي للأمن السيبراني في قطر وحماية القُصَّر: تحليل السياسات

د. أحمد بدران
أستاذ مشارك في السياسات العامة،
قسم الشؤون الدولية، كلية الآداب
والعلوم - جامعة قطر

المقدمة

تستكشف هذه المقالة التحوُّلات العميقة التي أحدثتها التقنيات الرقمية في سياقات الأُسرة والطفولة، مع التركيز على اندماجها الواسع في الحياة اليومية للقُصَّر. وبينما توفر التكنولوجيا فرصًا غير مسبوقة للتعلُّم والتواصل، فإنها في الوقت نفسه تقدم مخاطر كبيرة، بما في ذلك التَّعرض للمحتوى الضار، والتنمر الإلكتروني، والاستغلال. وتجادل الورقة بأن الأطر التنظيمية ضرورية لضمان الأمن الرقمي وحماية القُصَّر، مع التركيز على المبادرات التشريعية والاستراتيجية في قطر في هذا المجال.

تنظيم الفضاء السيبراني: إطار مفاهيمي

يُشكِّل الفضاء السيبراني بيئة افتراضية متعددة الأبعاد تتجاوز الحدود المادية والسياسية، حيث تدمج أنظمة الاتصالات الرقمية وقواعد البيانات والبُنى التحتية للشبكات في نظام عالمي مترابط. ولا يُعد مجرد بناء تقني، بل هو فضاء اجتماعي-سياسي تُعاد فيه صياغة القِيم والمعايير وديناميكيات القوة باستمرار. تكشف المناقشات الأكاديمية حول حوكمة الفضاء السيبراني عن نموذجين سائدين: النهج التحرري الذي يدعو إلى الحد الأدنى من تدخل الدولة، مع التركيز على التنظيم الذاتي واللامركزية والحفاظ على الاستقلالية الفردية، وهو نهج يتماشى مع المبادئ المبكرة للإنترنت التي تدعو إلى الانفتاح والابتكار، معتبرًا أن الإفراط في التنظيم يعيق الإبداع والنمو الاقتصادي. وعلى النقيض، يدعو النهج الأبوي إلى تدخل الدولة بشكلٍ استباقي لحماية الحقوق الأساسية والمصالح العامة، لاسيَّما الفئات الضعيفة مثل القُصَّر الذين يواجهون مخاطر متزايدة من الاستغلال والأذى في البيئات الرقمية.

تنتقد المقالة قصور الأطر التنظيمية التقليدية، التي غالبًا ما تستند إلى السيادة الإقليمية والسيطرة الهرمية، في التعامل مع الطبيعة السائلة والعابرة للحدود للفضاء السيبراني. إذ تكافح هذه النماذج لمواكبة تدفقات البيانات العابرة للحدود، واحتكارات المنصَّات، وحوكمة الخوارزميات التي تعمل خارج حدود الاختصاص التقليدية. وبالتالي، تتطلب تعقيدات الفضاء السيبراني آليات حوكمة تكيفية وتعاونية تجمع بين مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، والابتكار التكنولوجي، وبناء توافق معياري. وقد تشمل هذه الآليات نماذج تنظيمية هجينة، ومعاهدات دولية، وأنظمة مساءلة خوارزمية تهدف إلى تحقيق التوازن بين الحرية والأمن والعدالة في المجال الرقمي. وتتناول المقالة ثلاثة نماذج تنظيمية رئيسية: التنظيم الذاتي، والتنظيم المشترك، والتنظيم الهجين. يمنح التنظيم الذاتي الكيانات الخاصة سلطة وضع المعايير بشكلٍ مستقل، بينما يقوم التنظيم المشترك على أُطر تعاونية بين الدولة والجهات غير الحكومية. أما التنظيم الهجين فيدمج بين النموذجين، مما يعكس الطبيعة المتشابكة لحوكمة الفضاء السيبراني. ورغم ما توفره هذه النماذج من مرونة، فإنها تثير مخاوف بشأن الشفافية والمساءلة وإمكانات المُمارسات الاحتكارية.

هل الأطفال آمنون في الفضاء السيبراني؟ المخاطر السيبرانية التي تواجه القُصَّر

يمثل القُصَّر الفئة الأكثر ضعفًا في الفضاء السيبراني بسبب مرحلتهم النمائية، وضعف إدراكهم للمخاطر، وقابليتهم العالية للتأثر. وغالبًا ما يؤثر عدم نضجهم المعرفي والعاطفي على قدرتهم في تقييم التفاعلات عبر الإنترنت بشكلٍ نقدي، مما يجعلهم أهدافًا رئيسية للاستغلال والأذى. وتتعدد المخاطر التي يواجهونها:

1. الاستغلال التجاري من قِبل شركات التكنولوجيا: تستخدم المنصَّات الرقمية تصميمات إقناعية واستراتيجيات إعلانية قائمة على البيانات تستغل أنماط سلوك القُصَّر. وتشمل هذه الممارسات الإعلانات المستهدفة، والمشتريات داخل التطبيقات، وآليات اللعب التي تعزز الانخراط القهري، مما يثير مخاوف أخلاقية بشأن التلاعب وحماية المُستهلك.
2. التَّعرض للمحتوى غير المناسب: رغم جهود الإشراف على المحتوى، يواجه القُصَّر مواد صريحة، بما في ذلك المحتوى الجنسي والعنيف والمتطرف، عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومنصَّات البث والألعاب. ويمكن أن يؤدي هذا التَّعرض إلى تشويه النمو القِيمي، وتبلد التعاطف، وتطبيع السلوكيات الضارة.
3. التنمر الإلكتروني والتحرش عبر الإنترنت: تتجلى العدوانية بين الأقران في الفضاء الرقمي من خلال الإهانات، والإقصاء، وكشف المعلومات الشخصية، وغالبًا ما تتفاقم بفعل إخفاء الهوية وسرعة الانتشار. وتكشف الدراسات التجريبية أن التنمر الإلكتروني يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالقلق والاكتئاب والأفكار الانتحارية لدى المراهقين، مما يبرز أثره النفسي والاجتماعي الخطير.
4. سرقة الهوية وانتهاكات الخصوصية: يشارك القُصَّر معلومات شخصية دون إدراك لطبيعتها الدائمة أو

إمكان إساءة استخدامها. ويمكن أن تؤدي خروقات البيانات وهجمات التَّصيد إلى الاحتيال في الهوية، والاستغلال المالي، والأضرار طويلة المدى على السمعة. تُشير الأدلة التجريبية الحديثة إلى اتجاهات مثيرة للقلق. أكثر من 60% من القُصَّر أفادوا بأنهم واجهوا محتوى صريحًا عبر الإنترنت قبل سن 16 عامًا، كذلك واحد من كل ثلاثة مراهقين يتعرض للتنمر الإلكتروني، مع آثار كبيرة على الصحة النفسية. وتزايد انتشار جمع البيانات من تطبيقات الأطفال، غالبًا دون موافقة مستنيرة. يتطلب التصدي لهذه المخاطر تدخلات شاملة ومتعددة المستويات:

- التدابير التنظيمية: فرض أنظمة تحقق صارمة من العمر، وإلزام الشفافية في جمع البيانات، ومعاقبة الممارسات التصميمية الاستغلالية.
- المبادرات التعليمية: دمج الثقافة الرقمية في المناهج الدراسية، مع التركيز على التفكير النقدي، والوعي بالخصوصية، والقدرة على مواجهة الأذى عبر الإنترنت.
- الضمانات التكنولوجية: نشر مرشحات محتوى مدعومة بالذكاء الاصطناعي، وأدوات الرقابة الأبوية، وتقنيات تعزيز الخصوصية المصمَّمة لتلبية احتياجات القُصَّر.
- الحوكمة التعاونية: تعزيز الشراكات بين الحكومات وشركات التكنولوجيا والمربين والمجتمع المدني لإنشاء أُطر تكيُّفية تحقق التوازن بين الحماية والاستقلالية.

الإطار التنظيمي للأمن السيبراني في قطر

اعتمدت دولة قطر نهجًا متعدد الأبعاد لحماية القُصَّر عبر الإنترنت، يشمل التدابير التشريعية والمؤسسية والتعليمية. ومن أبرز القوانين قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية (2014)، الذي يفرض عقوبات صارمة على الجرائم مثل المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال، وقانون حماية البيانات الشخصية (2016)، الذي يشترط موافقة الوالدين لمعالجة بيانات القُصَّر. وتكمل هذه التشريعات الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (2014)، التي تعزز الوعي والقدرة على مواجهة التهديدات السيبرانية، وتيسر الآليات المؤسسية، مثل اللجنة الوطنية لأمن المعلومات، التعاون بين أصحاب المصلحة من خلال لجان فرعية متخصِّصة تعالج قضايا الأُسرة وتنظيم المحتوى والامتثال القانوني. كما تدعم المبادرات التعليمية، بما في ذلك دمج مناهج الأمن السيبراني وإنشاء خطوط ساخنة لحماية الأطفال، التزام دولة قطر بإنشاء بيئة رقمية آمنة.

الخاتمة

تخلص المقالة إلى أن حوكمة الفضاء السيبراني الفعَّالة تتطلب نماذج تنظيمية تكيُّفية تتجاوز الأُطر التقليدية التي تتمحور حول الدولة. وعلى عكس الأطر القائمة على السيادة الإقليمية، تحتضن النماذج التكيفية الطبيعة الديناميكية والعابرة للحدود للنُظم الرقمية، من خلال دمج الأبعاد القانونية والتكنولوجية والمجتمعية. وتُولي هذه النماذج الأولوية للمرونة، ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، وإعادة المعايرة المستمرة استجابةً للتهديدات والابتكارات الناشئة. وتُعد تجربة دولة قطر دراسة حالة بارزة، إذ توضح فعالية الأُطر الحوكمية المتكاملة التي تجمع بين:

- الصرامة التشريعية: قوانين قوية لمكافحة الجرائم الإلكترونية وحماية البيانات تتماشى مع المعايير الدولية.

• التنسيق المؤسسي: التعاون المتكامل بين الهيئات التنظيمية والأجهزة المنفذة للقانون ومزودي التكنولوجيا لضمان تنفيذ السياسات بشكلٍ متماسك.

• حملات التوعية العامة: مبادرات وطنية لتعزيز الممارسات الرقمية الآمنة، تستهدف الأُسر والمربين والقُصَّر لبناء ثقافة المرونة السيبرانية.

وفي المستقبل، ينبغي أن تركز جهود الحوكمة السيبرانية على:

1. التحديث التشريعي المستمر: يجب أن تتطوَّر القوانين بالتوازي مع التقدم التكنولوجي، لمعالجة القضايا الناشئة مثل الهجمات السيبرانية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والمحتوى المُزيَّف العميق، والتحيُّز الخوارزمي.

2. التعاون الدولي: نظرًا للطبيعة العابرة للحدود للجريمة السيبرانية، ينبغي لدولة قطر تعزيز الشراكات من خلال المعاهدات العالمية والتحالفات الإقليمية ومنصَّات تبادل المعلومات لتعزيز قدرات إنفاذ القانون عبر الحدود.

3. الاستثمار في الثقافة الرقمية: يُعد التمويل المُستدام للبرامج التعليمية الموجهة للأُسر والقُصَّر أمرًا بالغ الأهمية. وينبغي أن تُركز هذه البرامج على الوعي بالخصوصية، والتفكير النقدي، والسلوك المسؤول عبر الإنترنت، لضمان تجهيز الفئات الضعيفة لمواجهة المخاطر الرقمية.

4. الابتكار التكنولوجي والمساءلة: تشجيع تطوير تقنيات آمنة التصميم، وتنفيذ آليات مساءلة للمنصَّات، بما في ذلك الشفافية في معالجة البيانات واتخاذ القرارات الخوارزمية.

وفي النهاية، لا تُعد الحوكمة التكيُّفية نقطة نهاية ثابتة، بل عملية مستمرة من التفاوض والابتكار، لتحقيق التوازن بين الحرية والأمن والعدالة في عالم مترابط بشكلٍ متزايد.

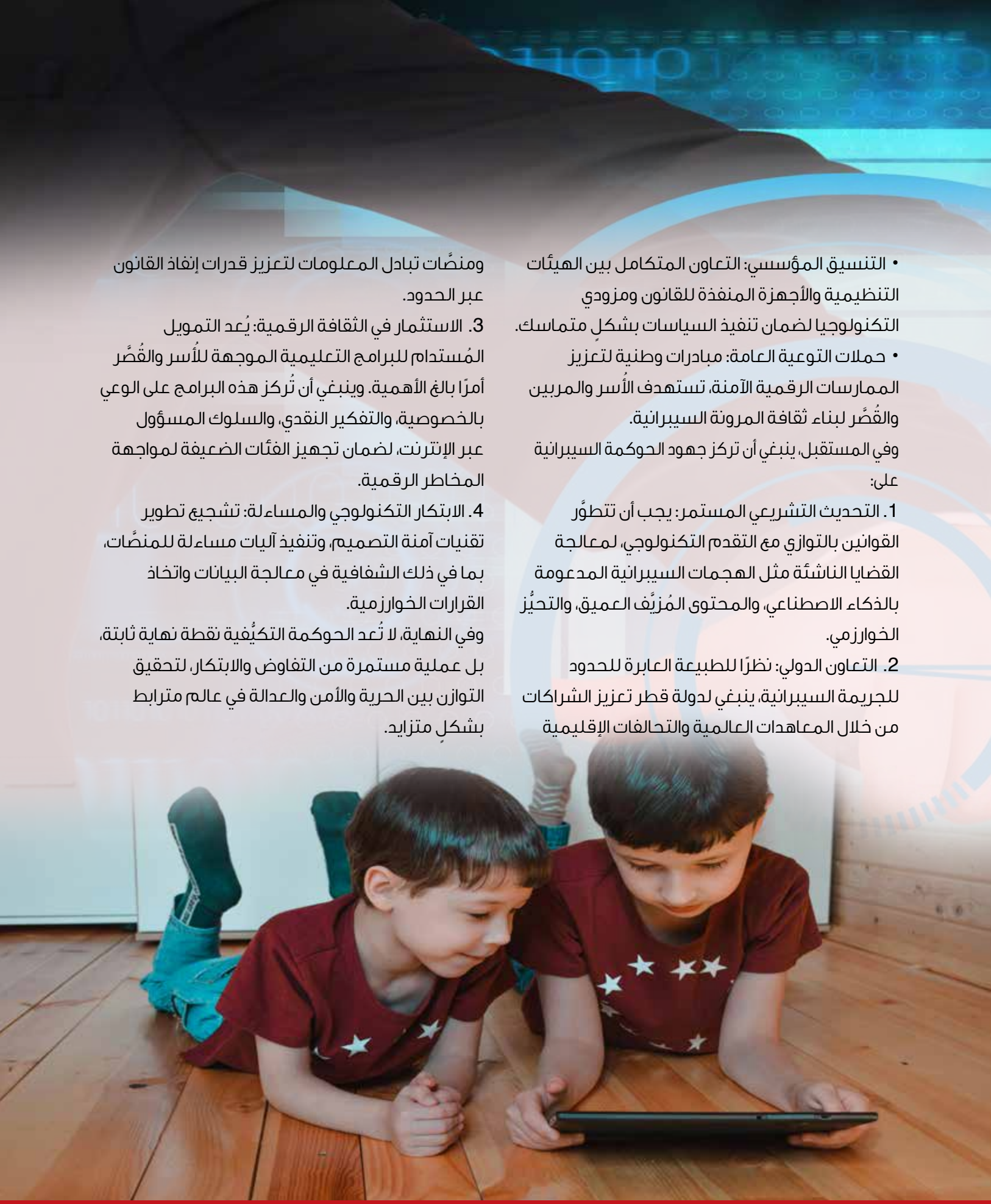

د. بينار أكبينار
أستاذ مساعد في دراسات الخليج، قسم الشؤون الدولية وبرنامج دراسات الخليج
كلية الآداب والعلوم - جامعة قطر

الدبلوماسية الإنسانية لدولة قطر:
الطابع الإنساني في إدارة شؤون الدولة

في عصر أصبحت فيه الأعمال الإنسانية تُشكِّل التصوُّرات العالمية على نحو متزايد، برزت دولة قطر بصفتها إحدى أكبر الدول المانحة بروزًا واتساقًا على المسرح العالمي. وبالنسبة لدولة ذات مساحة جغرافية صغيرة وقدرات عسكرية محدودة، ولكنها تتمتع بموارد اقتصادية هائلة، وفَّرت الدبلوماسية الإنسانية شكلاً بديلاً من أشكال التأثير، ووسيلة لإبراز القوة الناعمة وإضفاء الشرعية والمساهمة في المجتمع العالمي من خلال الأعمال الإنسانية.

وبالإشارة إلى استثمار الأعمال الإنسانية في دفع الأهداف الدبلوماسية، وضمان الوصول الآمن أثناء الأزمات، وتشكيل التصوُّرات الدولية، هيمنت من الناحية التاريخية المؤسسات الغربية على الدبلوماسية الإنسانية، ولاسِيَّما الحركة الدولية لجمعيتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ومع ذلك، ففي السنوات الأخيرة، تعاظم دور جهات فاعلة غير غربية مثل دولة قطر التي أصبحت جهة فاعلة مؤثرة في المجال الإنساني. وما يميز دولة قطر في هذا المجال التنافسي ليس مجرد حجم مساعداتها ولكن الطريقة التي تُحيك بها المساعدات على نطاق أوسع من التكافل والمسؤولية الأخلاقية والدبلوماسية.

ونظرًا لتأصله في رؤية قطر الوطنية 2030، يعكس هذا التوجه نحو الأعمال الإنسانية تطلعات دولة قطر الكبيرة التي تهدف إلى إقران التنمية الدولية بالمسؤولية العالمية من خلال الدبلوماسية التي تحركها الأعمال الإنسانية. ومن خلال أنشطتها الإنسانية، رسَّخت دولة قطر مكانتها كدولة واعية بدورها الدولي، قادرة على الوساطة في الصراعات وتجهيز المساعدات وبلورة الخطابات في المنتديات الدولية.

تأسيس هيكل للمساعدات الإنسانية

تطوُّرت أساسات نظام المساعدات الإنسانية في دولة قطر على مدار العقدين السابقين وتجتمع على صياغته عدة جهات فاعلة محورية مثل مؤسسة قطر الخيرية، وجمعية الهلال الأحمر القطري، ومؤسسة التعليم فوق الجميع، وصندوق قطر للتنمية.

وتتوافق هذه المؤسسات المستقلة بصورة رسمية مع أولويات السياسة الخارجية الوطنية بشكلٍ وثيق. وتمتد محفظة أعمالها المشتركة عبر أكثر من 60 دولة وعدة قطاعات تتضمن الإغاثة في حالات الطوارئ والتعليم والصحة والمعيشة والبُنية التحتية. وفي 2023، وصلت عمليات مؤسسة قطر الخيرية إلى أكثر من 10 مليون شخص حول العالم مع حجم تدخلات وصل إلى 328 مليون دولار أمريكي (مؤسسة قطر الخيرية 2023: 11)، في حين ساعدت جمعية الهلال الأحمر القطري نحو 6,5 مليون مستفيد في 29 دولة، وركزت على الاستجابة للقضايا الصحية والكوارث (جمعية الهلال الأحمر القطري 2023: 9). أما مؤسسة التعليم فوق الجميع، فقد وفَّرت التعليم لأكثر من 12,3 مليون طفل خارج المدرسة من خلال مبادرتها العالمية "تعليم طفل" (مؤسسة التعليم فوق الجميع 2024: 6)، وأنفق صندوق قطر للتنمية ما يزيد على 500 مليون دولار أمريكي في جهود الإغاثة وتمويل التنمية عبر 62 دولة (صندوق قطر للتنمية 2023: 11).

ولا يعكس هذا التنسيق المؤسسي الكفاءة الإدارية فقط بل إنه عرض مدروس لقِيم التكافل والسخاء والمسؤولية الأخلاقية المتأصلة في الأخلاقيات العربية والإسلامية. ومن هذا المنطلق، صار العمل الإنساني تعبيرًا عن ثقافة وهوية بقدر ما هو أداة من أدوات الدبلوماسية.

الشكل (1): الانتشار العالمي، المصدر: صندوق قطر للتنمية (2023: 11-10).

https://exsjwzu9tz6.exactdn.com/wp-content/up-.loads/2024/09/QFFD-AnnRpt23.pdf

من الأزمات الإقليمية إلى المشاركة العالمية

اكتسبت الدبلوماسية الإنسانية لدولة قطر مكانة بارزة في أثناء الربيع العربي، عندما أصبحت الجهة المانحة الرئيسية في الدول المنكوبة بالصراعات مثل: ليبيا، وسوريا، واليمن، وقطاع غزة، إلى جانب مناطق أخرى. وفي هذه البيئات المضطربة، عملت المساعدات كعامل استقرار وكوسيلة لكي تُرسِّخ دولة قطر مكانتها كجهة فاعلة موثوقة ومستقلة في غمار الاستقطاب الإقليمي. في قطاع غزة، تجلت بوضوح المساعدات القطرية وحظيت بمكانة رمزية. ومنذ تدشينها في 2012 بواسطة سمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أشرفت اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة على مشاريع تجاوزت قيمتها مئات الملايين من الدولارات، من المنازل والمستشفيات وحتى بُنية الطاقة التحتية (وزارة الخارجية القطرية). وخلاف جهود إعادة الإعمار، واصلت المؤسسات القطرية توفير الدعم الصحي والتعليمي والنفسي من خلال الشراكات مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، ومنظمة الصحة العالمية، والمؤسسات الأخرى. وتؤكد هذه الجهود على التزام دولة قطر الراسخ حيال الصمود الفلسطيني والاستقرار الإقليمي، وهو ما يصفه العلماء بشكلٍ من "الدبلوماسية الأخلاقية".

وفي سوريا، ساهمت دولة قطر بمساعدات إنسانية تجاوزت قيمتها 2 مليار دولار منذ 2011، ودعم اللاجئين والمجتمعات المشردة داخليًا من خلال مبادرات من بينها برنامج كويست التابع لصندوق قطر للتنمية، والمشاريع التعليمية لمؤسسة التعليم فوق الجميع (وكالة الأنباء القطرية 2022). ومن خلال العمل مع شركاء الأمم المتحدة مثل: صندوق الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترسخ دولة قطر مساعداتها الإقليمية ضمن أُطر الأعمال الإنسانية متعددة الأطراف، وتعزيز سمعتها كجهةٍ فاعلة عالمية مسؤولة (صندوق قطر للتنمية 2023).

أما في الصومال، امتدت الدبلوماسية الإنسانية القطرية إلى شرق إفريقيا، ونفَّذت مؤسسات قطر الخيرية وجمعية الهلال الأحمر القطري وصندوق قطر للتنمية، برامج بخصوص الأمن المائي وتوزيع الطعام والخدمات الصحية التي تصل إلى ملايين الصوماليين كل عام. ولم تُحسِّن هذه التدخلات الظروف المعيشية للأُسر فحسب، بل عززت حضور دولة قطر في منطقة القرن الإفريقي، حيث يدعم التعاون الإنمائي عادة مشاركاتها الدبلوماسية.

الموازنة بين المبدأ والقوة

في حين أن الدبلوماسية الإنسانية لدولة قطر قد تسببت في الارتقاء بمكانتها الدولية، فلم تمض دونما

جدال، وفي حين أن بعض النقاد اتهموا الدوحة بتسييس المساعدات أو التوافق مع جهات فاعلة محددة في مناطق الصراع، فقد كشفت هذه النقاشات كذلك عن تحوُّل الدبلوماسية الإنسانية إلى موقع للتنافس الجيوسياسي، ووسيلة للدول الصغيرة لتأكيد نفوذها من خلال وسائل مشروعة وسلمية عوضًا عن القوة. سَعت دولة قطر إلى التصدي لهذه الانتقادات من خلال إصلاحات مؤسسية وتدابير لتعزيز الشفافية. وقد ساهم تأسيس هيئة تنظيم الأعمال الخيرية عقب التوترات الإقليمية في الإشراف المركزي على المنظمات غير الحكومية لضمان امتثالها للمعايير الدولية. وشكَّلت هذه الخطوة إصلاحًا للحوكمة وإشارة دبلوماسية في آنٍ واحد، مفادها أن نظام المساعدات الإنسانية القطري يعمل في ظل معايير المسائلة العلمية، ولا يتجاوزها. ومن خلال اتساق الأصالة الثقافية مع أفضل الممارسات الدولية، صاغت دولة قطر نموذجًا مميزًا للأعمال الإنسانية يسد الفجوة بين القناعات الأخلاقية والبراغماتية الدبلوماسية (الموازنة بين القِيم والمصالح).

وفي جوهرها، تُجسد المساعدات الإنسانية القطرية فكرة مفادها أن المساعدات يُمكن أن تكون إيثارية واستراتيجية. وتتأصل تدخلاتها في مبادئ التعاون الإسلامية وقِيمة الكرم الثقافية، ومع ذلك فهي تدعم بالتزامن القوة الناعمة من خلال غرس الثقة والأصالة الأخلاقية.

استشراف المستقبل: نحو نظام إنساني متعدد

تكشف التجربة القطرية تحوُّل المشهد الإنساني، حيث صار متعدد الأقطاب بشكلٍ متزايد كما أنه متعدد ثقافيًا. ويقدم نموذجها للتنسيق المركزي والشرعية الثقافية والعمل الاستراتيجي متعدد الأطراف، دروسًا للدول الصغيرة التي تسعى لإحداث تأثير من خلال التعاون بدلاً من الإكراه. وبتأصلها في رؤية قطر الوطنية 2030، تدعم الدبلوماسية الإنسانية القطرية السياسة الخارجية ورؤية أوسع للأعمال الإنسانية والتعاون والاستدامة. ومع ذلك فإن استمرار مصداقيتها يعتمد على الشفافية وتنويع الشراكات، ولاسِيَّما أوجه التآزر بين دول الجنوب، وتكامل الاستدامة ومجابهة آثار تغيُّر المناخ. وفي الوقت الذي تتفاقم فيه الأزمات العالمية كشفت دولة قطر أن التأثير يمكن ألا يستمد من القوة بل من المسؤولية الأخلاقية والالتزام المتواصل حيال التضامن الإنساني.

جهـود طلبة الصحـة العـامة في تـعـزيز الـوعـي حـــول قضـايـا التدخين الإلكتروني وتـعـاطي التبغ

د. محمد الهمداني
أستاذ مساعد في الصحة العامة، كلية العلوم الصحية - جامعة قطر

يُشكِّل التدخين الإلكتروني واستهلاك التبغ قضايا صحية عامة حرجة على مستوى العالم، ودولة قطر ليست استثناءً، وتؤثر هذه القضايا بشكلٍ خاص على المراهقين والشباب. وقد ساهم طلبة البكالوريوس في جامعة قطر في تطوير البحث والمعرفة حول هذه المواضيع، مقدمين رؤى حيوية لتوجيه جهود الوقاية ووضع السياسات والإقلاع عن التدخين. وقد قدَّمت أربع دراسات نُشرت مؤخرًا، قادها طلبة الصحة العامة في جامعة قطر، إسهامات علمية هامة في تعميق فهم سلوك التدخين الإلكتروني والبدء المُبكر به في دولة قطر وخارجها. علاوة على ذلك، تتناول هذه الدراسات التَّعرض للتدخين السلبي في المنزل كعامل مساهم في النتائج التنفسية السلبية، والدعم العام لسياسات إنهاء التبغ في قطر.

تُسلِّط هذه المقالة الضوء على الدراسات، مؤكدة كيفية تأثير البحوث التي يقودها الطلبة والخريجون على النقاش الدائر حول التدخين الإلكتروني في الشرق الأوسط.

الدراسة الأولى: الاختلافات في وتيرة استخدام السجائر الإلكترونية والآثار الصحية السلبية الناتجة عنهُا لدى عينة من مستخدميهُا من ثلاث دول في الشرق الأوسط

https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2025.e42657

بحثت الدراسة، التي قادتها طالبة الصحة العامة وخريجة جامعة قطر، رنا أبو زور، في انتشار التدخين الإلكتروني وآثاره الضارة على الصحة بين المستخدمين في قطر ومصر والعراق. في هذه الدراسة، استُخدم مسحًا شاملاً عبر الإنترنت شُرح على منصَّات التواصل الاجتماعي لتقييم أنماط التدخين الإلكتروني وصحته لدى 386 مدخنًا بالغًا من مستخدمي السجائر الإلكترونية من قطر والعراق ومصر ودول عربية أخرى. أظهرت نتائج الدراسة اختلافات واضحة بين البلدان مرتبطة بتقييد السياسات المحلية. كان مستخدمو السجائر الإلكترونية في دولة قطر أقل ميلاً للتدخين الإلكتروني يوميًا، مما يعكس لوائحها الأكثر صرامة ضد التدخين الإلكتروني. أبلغ مستخدمو السجائر الإلكترونية في العراق عن آثار صحية ضارة أكثر، بينما كان مستخدمو السجائر الإلكترونية في مصر أكثر ميلاً بشكلٍ ملحوظ للتدخين الإلكتروني يوميًا. كذلك، كانت النساء المُستخدمات للسجائر الإلكترونية أكثر عُرضةً للآثار الصحية الضارة الناجمة عن التدخين الإلكتروني من الرجال. إضافةً إلى ذلك، كان المُستخدمون بشكل يومي للسجائر الإلكترونية أكثر عرضة واحتمالاً لأن يكون لديهم تاريخ في استخدام التبغ. والأهم من ذلك، دعت الدراسة إلى تدخلاتٍ مُستهدفةٍ للفئات الأكثر عُرضةً للخطر، وخاصةً النساء والمُستخدمين الراغبين في الإقلاع عن التدخين الإلكتروني.

الدراسة الثانية: الخصائص الاجتماعية والديموغرافية ودوافع التدخين الإلكتروني كعوامل مُحتملة للبدء المُبكر في التدخين الإلكتروني

https://doi.org/10.3389/fpubh.2024.1484252

بحثت الدراسة الثانية المنشورة، التي قادتها طالبات الصحة العامة عائشة النعيمي، وفاطمة العبيدلي، وريم الراشدي، السمات الاجتماعية والديموغرافية وأسباب البدء المُبكر في التدخين الإلكتروني بين مُستخدمي السجائر الإلكترونية البالغين في الشرق الأوسط. أجرت هذه الدراسة استطلاعًا لعينة واسعة من الأشخاص من قطر والعراق ومصر ودول عربية أخرى، وطرحت أسئلة محددة حول سن البدء بالتدخين الإلكتروني، والدوافع، والتأثيرات المجتمعية. ووفقًا للبيانات، كان المغتربون وكبار السن أقل عرضة لتجربة البدء المُبكر بالتدخين الإلكتروني. بالإضافة إلى ذلك، كان لدى الذكور والمقيمين في قطر احتمالية أعلى للبدء المُبكر بالتدخين الإلكتروني مقارنةً بالنساء والمصريين، على التوالي. واقترح الباحثون استراتيجيات عملية للمساعدة في مواجهة أنماط البدء المُبكر بالتدخين الإلكتروني. وأخيرًا، أكد هذه الدراسة على ضرورة اتباع مناهج متعددة الجوانب تأخذ في الاعتبار المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية والتحفيزية لدعم نشر حملات وقائية مُصمَّمة خصيصًا واستجابات سياسية في قطر.

الدراسة الثالثة: مستوى التَّعرض للتدخين السلبي في المنزل يزيد من خطر ألم الصدر والصفير في التنفس: أدلة من بنك قطر الحيوي

https://doi.org/10.1186/s12889-025-23927-2

استهدفت الدراسة الثالثة، التي قادتها طالبة الصحة العامة، رنا أبو زور، وطالبتا العلوم الطبية الحيوية، فرح عيسى ومرح عبد اللّه، بفحص بيانات بنك قطر الحيوي من 6000 فرد، ووجدت أن التَّعرض للتدخين السلبي في المنزل (عدد المدخنين ومدة بقائهم بالقرب من غير المدخنين) يرتبط بألم الصدر والصفير في التنفس بعد تعديل العوامل الأخرى مثل: التدخين المباشر، وزيادة الوزن، وممارسة الرياضة، والعمر. وكان هذا الارتباط واضحًا حتى عند دراسة العلاقة بين المجموعة الفرعية من غير المدخنين وغير المدخنين للشيشة، مما يدل على أهمية الحد من التَّعرض للتدخين السلبي في المنزل. واختتمت الطالبات دراستهن بالدعوة إلى حملات توعية لتشجيع تقليل أو منع التَّعرض للتدخين السلبي في المنزل.

الدراسة الرابعة: سياسات مكافحة التبغ: تحليل للاستراتيجيات المفضلة ومستويات الدعم في عينة من قطر

https://doi.org/10.3389/fpubh.2025.1515633

أُجريت الدراسة الرابعة، التي قادتها طالبات الصحة العامة عائشة النعيمي، وخديجة السيد، ومروة الهارون، وفاطمة العبيدلي، وحصة المريخي، وآمال عثمان، وريم الراشدي، والحاصلات على منحة برنامج خبرة الأبحاث الجامعية (UREP)، لتحديد تفضيلات الجمهور ومستوى دعم سياسات مكافحة التبغ في دولة قطر. استطلعت هذه الدراسة آراء السكان المحليين والوافدين لتحديد المبادرات الحكومية الأكثر تفضيلاً للحد من استخدام التبغ أو القضاء عليه نهائيًا. وسلطت الدراسة الضوء على أن التغليف الموحد كان أكثر شعبية بين الرجال ومستخدمي التبغ الحاليين، بينما أيدت النساء سياسات الحد من النيكوتين. في المقابل، كان أولئك الذين لم يسبق لهم استخدام التبغ أكثر ميلاً لدعم زيادات الضرائب، وحظر الاستيراد، والقيود المفروضة على البالغين والقاصرين، وحظر النكهات. وبالمقارنة مع المستخدمين الحاليين، أعرب الذين لم يسبق لهم استخدام التبغ أو الذين سبق لهم استخدامه عن دعم أكبر لمبادرات مكافحة التبغ. علاوة على ذلك، أظهر أولئك الذين لم يسبق لهم استخدام التبغ أو أقلعوا عنه دعمًا أكبر لتدابير مكافحة التبغ مقارنةً بمن يستخدمونه حاليًا. خَلُصت الدراسة إلى أن الصحة العامة في دولة قطر في وضع جيد لتحقيق هدفها النهائي المتمثل في مكافحة التبغ، لكنها أكدت أيضًا على ضرورة التنفيذ المراعي للثقافات المختلفة والمشاركة المستمرة لتحقيق أقصى قدر من الفعالية.

تُظهر هذه الدراسات، مجتمعةً، كيف يقود طلبة الصحة العامة في المرحلة الجامعية الجهود المبذولة لمعالجة القضايا الحرجة المتعلقة بتعاطي التبغ والتدخين الإلكتروني في منطقتهم. كما تُقدم توصيات عملية لممارسات الصحة العامة وتغييرات السياسات، مع التركيز على أهمية التدخلات المصمَّمة خصيصًا، والآثار الاجتماعية، والمتغيرات الديموغرافية، وتنفيذ السياسات. ويعمل هؤلاء الطلبة على تطوير المعرفة والتأثير على الاستجابة المحلية والإقليمية لمخاطر التبغ والتدخين الإلكتروني من خلال البحث المنهجي في التدخين الإلكتروني والتبغ. وتساهم مشاركتهم في تعزيز التثقيف الصحي العام، كما تُشكل دراساتهم أساسًا للمشاريع القادمة التي تحمي صحة الشباب والبالغين في قطر.

د. وائل الحاج ياسين

نجاح منظومة النقل في كأس العالم قطر 2022 من إدارة الطلب إلى الاستدامة

م. أنس أحمد نمر، طالب دكتوراه في الهندسة المدنية
د. وائل الحاج ياسين، أستاذ مشارك باحث، مركز قطر للنقل والسلامة المرورية - كلية الهندسة - جامعة قطر

لم تكن استضافة دولة قطر لكأس العالم FIFA 2022 مجرد إنجاز رياضي وتاريخي، بل كانت أيضًا تجربة عملية ناجحة في إدارة عمليات النقل خلال حدث عالمي ضخم في بقعة جغرافية محدودة. فمع دخول أكثر من مليون زائر، وانعقاد 64 مباراة في 29 يومًا على 8 ملاعب لا تفصل بينها سوى القليل من الكيلومترات، كان من المتوقع أن تشهد دولة قطر العديد من الصعوبات على صعيد تلبية الطلب على النقل لخدمة النشاطات اليومية للسكان وتنقلات الزوار والجماهير. لكن ما حدث كان عكس ذلك تمامًا.

كيف تحقق ذلك؟ من خلال خطة شاملة لإدارة الطلب على النقل، تم التخطيط لها وطُبقت تجريبيًا، ونُفذت بفعالية. شملت هذه الخطة أكثر من 30 إجراءً، صُممت لتشجيع السكان والزوار على التحوُّل من السيارات الخاصة إلى وسائل النقل المستدامة. ويمكن تصنيف هذه الإجراءات إلى أربع فئات رئيسية والموضحة جغرافيًا في الشكل 1:

1. إجراءات مرتبطة بالطرق ومواقف المركبات: مثل تقييد استخدام الطرق المؤدية للملاعب، تقييد استخدام المواقف العامة وتوفير مواقف مجانية (اركن وتنقل).

2. إجراءات تحسين خدمات النقل العام: مثل زيادة ساعات التشغيل، وتقليل فترات الانتظار، وتوفير تطبيق إلكتروني لتخطيط الرحلات. وتخصيص مسارات مخصَّصة للحافلات العامة وسيارات الأجرة.

3. إجراءات داعمة: مثل تطبيق العمل عن بعد، وتقليل أو تغيير أوقات الدوام الرسمي للجهات الحكومية والخاصة، وإغلاق المدارس مؤقتًا، وإيقاف مشاريع الإنشاءات في مناطق الفعاليات خلال البطولة.

4. إجراءات تتعلق ببطاقة "هيًا": التي كانت مفتاح الدخول إلى الملاعب، وسمحت باستخدام مجاني للحافلات والمترو طوال البطولة.

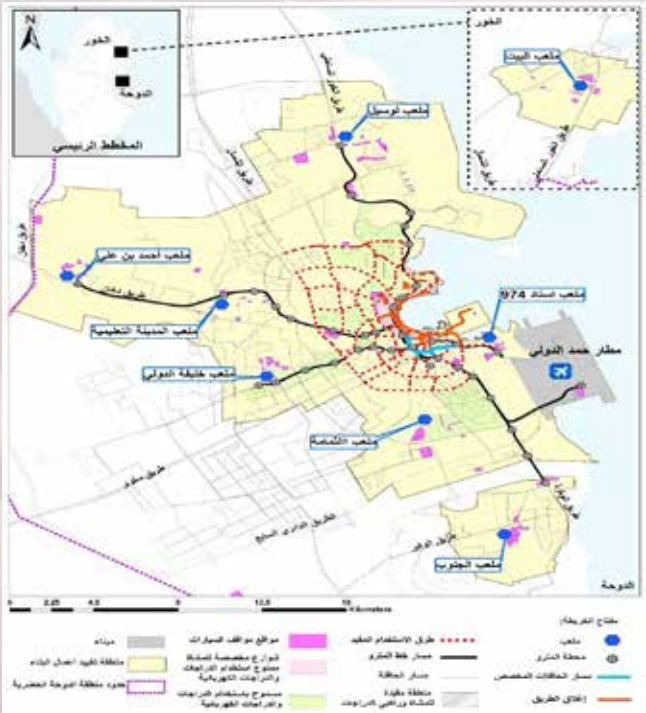

الشكل (1): تمثيل مكاني لإجراءات إدارة الطلب على النقل خلال كأس العالم قطر 2022.

ما هي أهداف ومنهجية الدراسة؟

ولتقييم مدى تأثير إجراءات الطلب على النقل على تغير سلوك التنقل اليومي للسكان وتحديد الإجراءات التي كان لها التأثير الأعلى خلال البطولة وتقييم مدى إمكانية استدامة هذا التحوُّل في السلوك ما بعد البطولة، أجرى مركز قطر للنقل والسلامة المرورية في كلية الهندسة في جامعة قطر دراسة ميدانية لعينة ممثلة من السكان شملت إجراء 1200 مقابلة مدعومة بتحليل الاستبيانات والبيانات الثانوية مثل عدد ركاب النقل العام حسب ما هو موضح في منهجية الدراسة في الشكل 2. ركز تحليل الاستبيان على ثلاث نقاط:

- تحليل سلوك التنقل: مقارنة عدد الرحلات واستخدام وسائل النقل المختلفة قبل وخلال إقامة البطولة.
- ماهية التغيرات: تحليل تكيف السكان مع الإجراءات وكيفية التغييرات مثل تقليل الرحلات، تغيير أوقات التنقل أو المسارات، أو التحوُّل في استخدام وسائل النقل الأخرى وربطها بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان.
- تقييم الإجراءات: تحليل تأثير كل إجراء على مقياس من 1 إلى 5 (من "بلا تأثير" إلى "مؤثر بشدة").

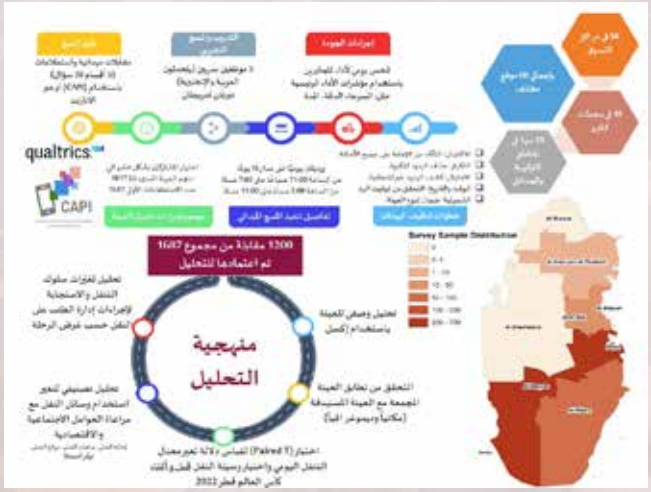

الشكل (2): منهجية جمع البيانات والاستطلاعات والتحليل في الدراسة.

ما هي النتائج الرئيسية؟

أظهر تحليل نتائج الاستطلاع أن 93% من السكان غيَّروا سلوك تنقلهم أثناء البطولة، بينما 7% فقط من السكان لم يُغيروا سلوك تنقلهم مقارنة بالأيام

الاعتيادية قبل البطولة. وهذا يُعد نجاحًا باهرًا، حيث انخفض استخدام السيارات الخاصة بمتوسط 2.8 رحلة أسبوعيًا بينما ازداد استخدام المترو بمقدار 2.5 رحلة أسبوعيًا دون زيادة ملحوظة على زمن التنقل اليومي أو التأخير. كما أن 29% من السكان قلّلوا من عدد رحلاتهم سواء بالإلغاء أو بالتحوُّل إلى الخدمات الرقمية (مثل التسوق أو العمل عن بعد)، وهذا يُظهر أن تبنِّي التكنولوجيا كان عاملاً مهمًا. بينما 23% من السكان تحولوا من استخدام السيارات الخاصة إلى المترو أو الحافلات العامة، و16% غيَّروا أوقات تنقلهم لتجنب أوقات الذروة. وكان هذا التغيير مرتبطًا بشكلٍ كبير بإغلاق المدارس مؤقتًا وتقليل أو تغيير مواعيد ساعات العمل. فيما أظهرت النتائج أن 33% من السكان غيّروا مسارات التنقل لتفادي المناطق المزدحمة، وكان هذا التغيير هو الأكثر شيوعًا، مما يدل على وعي السكان واتخاذهم قرارات ذكية بناءً على التحديثات المرورية عبر التطبيقات أو الاعلام أو أنظمة النقل الذكية على الطرق.

أظهر تقييم 16 من إجراءات إدارة الطلب على النقل أن الإجراءات التي تمس الراحة الشخصية والتكلفة والمرونة في العمل كانت الأكثر تأثيرًا، بينما كانت الإجراءات التنظيمية الصارمة الأقل تأثيرًا حسب رأي المشاركين:

• الإجراءات الداعمة وتحسين خدمات النقل العام الأكثر تأثيرًا في تغيير سلوك التنقل.

• التذاكر المجانية وتمديد ساعات عمل خدمة النقل العام من الإجراءات الأكثر تأثيرًا. بينما تخصيص مسار خاص للحافلات وتوفير خدمات الحافلات الترددية، رغم أهميتها، كانت أقل تأثيرًا مما كان متوقعًا.

• إيقاف مشاريع البناء في مناطق الفعاليات وإغلاق المدارس وتشجيع العمل عن بُعد والسماح بساعات عمل مرنة أو مخفضة من الإجراءات المؤثرة لأنها خفّفت من حركة المرور وشجعت العائلات على تغيير أنماطها وساهمت بشكلٍ كبير في تقليل الرحلات، خاصة بين المواطنين.

• لم تكن الإجراءات المرتبطة بتقييد استخدام الطرق والمواقف العامة بنفس التأثير مقارنة مع إجراءات مرتبطة بتحسين البُنية التحتية وخدمة النقل العام.

كيف تفوقت دولة قطر على التجارب السابقة؟

ما يميز تجربة قطر هو مدى التغيير الكبير في سلوك السكان، مقارنة بتجارب الأحداث الكبرى في دول أخرى فمثلاً في أولمبياد لندن 2012، قلَّل فقط 20% من السكان رحلاتهم اليومية، بينما قلَّت الرحلات اليومية للسكان خلال كأس العالم في دولة قطر بمعدل 29%، أقلها 16% للعمل وأعلاها 44% للتسوق. وفي أولمبياد بكين 2008، تم الاعتماد على إغلاق الطرق وحظر السيارات بشكلٍ كبير، وهو ما تسبب في إزعاجٍ كبير للسكان. أما في تجربة دولة قطر، فقد تم تحقيق التغيير من خلال تحفيز إيجابي (مثل التذاكر المجانية)، وليس فقط من خلال القيود الصارمة. وفي كأس العالم 2014

في البرازيل، شهدت المدن الرئيسية ازدحامًا شديدًا، ولم تُسجل زيادة كبيرة في استخدام وسائل النقل العام. أما في تجربة دولة قطر، فقد انخفضت نسبة اعتماد المواطنين على المركبات الخاصة من 95% إلى 83%، وزاد اعتماد المقيمين على المترو من 9% إلى 19%. هذا التفوق يُظهر أن نجاح قطر لم يكن فقط نتيجة للحدث، بل بسبب الاستعداد المسبق، والبُنية التحتية القوية، وفهم السياق الثقافي والاجتماعي.

هل يمكن استدامة هذا التحوّل؟

نعم يمكن استدامة هذا التحوُّل، فبحسب نتائج التحليل، أبدى السكان استعدادهم للاستمرار في استخدام النقل العام في حال استمرار الحوافز مثل التخفيضات على أسعار التذاكر (66%) وساعات عمل مرنة (53%). وتشير النتائج في الشكل 3 إلى أن كأس العالم لم يكن حدثًا مؤقتًا، بل امتد تأثيره لبناء ثقافة النقل المستدام في قطر حيث ارتفع استخدام وسائل النقل العام سنويًا بمعدل 53% من 65 مليون في 2022م إلى 99 مليون في 2024م. وبناءً على هذا النجاح يمكن للدولة أن:

- تُوسِّع شبكة المترو لتشمل مناطق جديدة.
- تُعزِّز العمل عن بُعد لتقليل الازدحام في أوقات الذروة.
- تدمج التكنولوجيا الذكية، مثل تطبيقات الهواتف المحمولة وأنظمة الدفع الإلكتروني، لتحسين تجربة المستخدم ورفع كفاءة النظام.

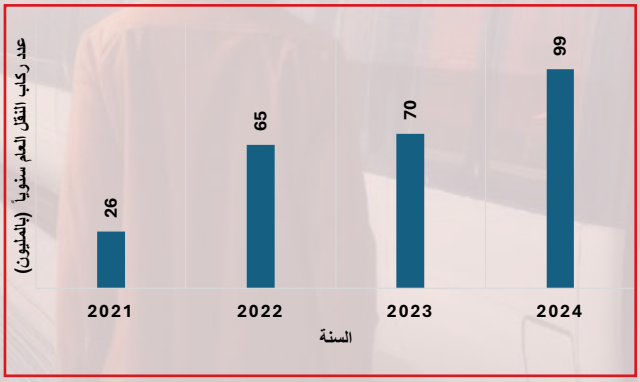

الشكل (3): عدد ركاب النقل العام سنويًا (2021-2024)

ما هي الدروس المستفادة؟

نجحت دولة قطر في إدارة عمليات النقل خلال كأس العالم 2022 من خلال مزيج من البنية التحتية الحديثة، مثل خطوط المترو والترام، وتطبيق إجراءات تحفيزية بدلاً من الإجبار، أبرزها التذاكر المجانية واستخدام الرقمنة. أدى ذلك إلى تغيير سلوك 93% من السكان، حيث وصل عدد رحلات مترو الدوحة إلى 18.2 مليون رحلة خلال 28 يومًا فقط مع ارتفاع استخدام وسائل النقل العام بنسبة 232%. كان التخطيط المسبق والتنسيق المركزي واستخدام البيانات وإشراك جميع الجهات المفتاح لنجاح منظومة النقل خلال استضافة دولة قطر لكأس العالم 2022. ويمكن تعميم هذه التجربة في دول الخليج والشرق الأوسط، بتعديل الإجراءات حسب السياق المحلي لكل دولة. باختصار، لم يكن كأس العالم حدثًا عابرًا، بل نموذجًا ناجحًا للنقل المستدام يُمكن تطبيقه عالميًا.

الأُسس الكبرى لتماسك الأُسرة
دراسة ميدانية

بشير يحيى الرشيدي
طالب ماجستير، برنامج الفقه وأصوله، كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية - جامعة قطر

تُعد الأُسرة الركيزة الأولى في بناء الحضارات، وهي الحاضنة الطبيعية للقِيم الإنسانية، وفي ظل التحولات المعاصرة والمتغيرات الاجتماعية المتسارعة التي أدت إلى ارتفاع نِسب التفكك الأُسري، تبرز حاجة ملحة لاستعادة "الأُسس الكبرى" التي وضعها التشريع الإسلامي لضمان استقرار هذا الكيان. تتمحور فكرة البحث حول استقصاء القواعد الفقهية والقِيم الأخلاقية التي تُمثل "صمامات أمان" للأُسرة، وتقسيمها إلى مرحلتين زمنيتين:

مرحلة التأسيس والبناء (ما قبل الزواج)، ومرحلة الاستمرارية والاستدامة (ما بعد الزواج).

ويسعى البحث إلى الربط بين التنظير الفقهي والواقع الميداني، مستندًا إلى لغة الأرقام لقياس مدى فاعلية هذه الأُسس في مواجهة تحديات العصر كالانفصال العاطفي والضغوط المادية، مع التركيز على المفهوم القرآني المحوري "السكينة" كقاعدة صلبة للاستقرار.

إشكالية البحث

ينطلق البحث من إشكالية التحديات المعاصرة (الاجتماعية والاقتصادية) التي باتت تُهدد كيان الأُسرة، مما يستدعي الإجابة عن التساؤل الرئيس: ما هي الأُسس الكبرى التي يُمكن أن تعزز تماسك الأُسرة من منظور الفقه الإسلامي، وكيف يراها المجتمع اليوم؟ ويهدف البحث إلى تأصيل هذه الأسس شرعيًا، وتحليل واقع التزام المجتمع بها عبر دراسة ميدانية تربط بين النَّص الفقهي والواقع المُعاش، وصولاً إلى وضع توصيات تُساهم في خفض معدلات الطلاق والنزاع.

المنهجية البحثية

اعتمد الباحث منهجية علمية مزدوجة لضمان شمولية الطرح ودقة النتائج:

1. المنهج الاستقرائي التحليلي: من خلال تتبع النصوص الشرعية في مصادرها من القرآن الكريم والسنة النبوية، واستقراء أقوال الفقهاء والمفسرين، وتحليل الدراسات الاجتماعية الحديثة وربط مؤشراتها الرقمية بالمقاصد الشرعية.
2. المنهج الوصفي التحليلي (الدراسة الميدانية): عبر تصميم استبيان إلكتروني استهدف عينة عشوائية (30 مشاركًا، بنسبة زواج 96%)، لوصف اتجاهات المجتمع وتحليل مدى وعيهم بالأُسس الفقهية وترتيب أولوياتهم في تحقيق التماسك الأُسري.

يتناول البحث ثلاثة مطالب رئيسية:

المطلب الأول: أهمية تماسك الأُسرة

• من منظور الشريعة والفقه الإسلامي:

ينظر التشريع الإس لامي إلى الأُسرة باعتبارها "الميثاق الغليظ" والكيان الأسمى الذي أراد اللّه له الاستمرار والاستقرار، وتتجلى أهمية تماسكها في المنظور الفقهي من خلال عدة ركائز استخلصها البحث:

1. تحقيق مقاصد الشريعة: يُعد تماسك الأُسرة وسيلة جوهرية لتحقيق "حفظ النسل" و"حفظ العرض"، وهما من الضروريات الخمس التي جاءت الشريعة لحمايتها وهي: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، وبغياب أُسرة متماسكة يضيع النَّسب وتختل منظومة القِيم الأخلاقية.
2. إقامة حدود اللّه: يرى الفقهاء أن استقرار البيت هو البيئة الوحيدة التي تُمكِّن الزوجين من إقامة حدود اللّه في المعاملة، وأداء الحقوق والواجبات المتبادلة تعبدًا للّه، مما يجعل التماسك الأُسري شكلاً من أشكال العبادة الجماعية.
3. تجسيد قِيم المودة والسكينة: ربطت الشريعة بين تماسك الأُسرة وبين آيات اللّه في الكون، فجعلت "السكينة" هي الغاية النفسية، و"المودة والرحمة" هي الأداة العملية، مما يرفع العلاقة الزوجية من مجرد عقد قانوني إلى رابطة روحية مقدسة.
4. بناء المجتمع المسلم: يُقرر الفقه الإسلامي أن قوة المجتمع من قوة الأُسرة؛ لذا أحاطت الشريعة هذا الكيان بسياج من الأحكام (منذ لحظة الاختيار وحتى أحكام الطلاق كحل أخير) لضمان بقائه متصلًا، حمايةً للمجتمع من التفكُك والضياع.

• من منظور العلماء والمفكرين

يجمع العلماء والمفكرون على أن الأُسرة ليست مجرد تجمع بيولوجي أو وحدة اجتماعية عابرة، بل هي "اللبنة الأولى" في صرح الحضارة. وقد ركز البحث على رؤية المفكرين (أمثال ابن خلدون وغيره) الذين ربطوا بين قوة الدولة وتماسك نسيجها الأُسري.

• منظور العلماء: يرى علماء الشريعة أن تماسك الأُسرة مقصد شرعي ضروري يندرج تحت مقاصد حفظ النسل والعرض؛ فاستقرار الأسرة هو الضمانة الوحيدة لتنشئة جيل سويّ يحمل القِيم الدينية والأخلاقية.

• منظور المفكرين: يذهب المفكرون الاجتماعيون إلى أن تماسك الأُسرة هو صمام الأمان ضد الانحرافات والجريمة؛ فكلما كانت الأُسرة متماسكة، قلَّت التكاليف الاجتماعية والأمنية للدولة. إن التماسك في نظرهم هو "المناعة" التي تحمي المجتمع من التحلل والضياع في ظل صدمات العولمة.

المطلب الثاني: الأسس الكبرى لتماسك الأُسرة

أولاً: العوامل المؤثرة في تماسك الأُسرة قبل الزواج (أسس البناء)

تعتبر مرحلة ما قبل الزواج هي مرحلة وضع حجر الأساس، ومن أهم عواملها في المنظور الفقهي والاجتماعي:

1. حُسن الاختيار (الدين والخلق): وهو المعيار الحاكم الذي يضمن وجود مرجعية أخلاقية عند الاختلاف.
2. الاستعداد النفسي والعاطفي: النضج الذي يسبق العقد؛ حيث أثبتت الدراسات أن غياب هذا الاستعداد يؤدي لنشوء "انفصال عاطفي" تعاني منه 38.5% من الزوجات.
3. الاستقرار المالي (الباءة): القدرة على النفقة توفر بيئة آمنة وتمنع النزاعات المادية؛ وتؤكد الدراسات أن 80% من الأُسر المستقرة ماليًا تنعم باستقرار أُسري مرتفع.
4. الرؤية الشرعية والحوار: وسيلة شرعية تضمن "السكينة" المبدئية والقبول النفسي الذي يمنع الصدمات بعد الزواج.

ثانيًا: العوامل المؤثرة في تماسك الأُسرة بعد الزواج (أُسس الاستدامة)

وهي العوامل التي تضمن استمرار الكيان وتنميته:

1. المودة والرحمة: وهما الركنان اللذان تقوم عليهما العلاقة الزوجية؛ فالمودة هي الوقود، والرحمة هي الملاذ عند جفاف العاطفة.
2. تحقيق "السكن" الزوجي: امتثالاً لقوله تعالى {لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا}؛ حيث تكون الزوجة سكنًا نفسيًا يمتص صَخب الحياة، مما يحقق الهدوء الروحي للأُسرة.
3. حُسن المعاشرة والتواصل الفعَّال: إدارة الخلافات بالحوار اللطيف والسرية التامة، وتجنب الهجر أو التصعيد الخارجي.
4. استقلال القرار الأُسري والوازع الديني: حماية البيت من تدخلات الأقارب، واستحضار الرقابة الإلهية في أداء الحقوق والواجبات.

المطلب الثالث: نتائج الدراسات الميدانية

استند البحث إلى دراسة ميدانية (استبيان) عكست وعيًا عاليًا لدى المجتمع بأُسس التماسك، وكانت أبرز النتائج كما يلي:

1. أولوية القيم: أقَّر 73.3% من المشاركين بأن "الدين والخلق" هما العنصر الأكثر حسمًا في تماسك الأُسرة.
2. أهمية الجاهزية: أكد 76.7% من العينة أن الاستعداد النفسي والعاطفي قبل الزواج هو ضرورة قصوى لمنع الانهيار اللاحق.
3. الرضا المالي: أظهرت النتائج أن المال عامل "مساعد" ومهم لكنه ليس العامل الوحيد، إذ حصل على أهمية "ممتازة" لدى 36.7% فقط، مما يعني وعي المجتمع بتقدم القيم على المادة.
4. فاعليةَ الحوار: فضَّل 86.7% من المستطلعين "الحوار اللطيف" كوسيلة وحيدة وناجحة لحل النزاعات، مع رفض قاطع للتدخلات الخارجية التي تضعف استقلال الأُسرة.
5. الوازع الديني: أجمع 56.7% على أن غياب الرقابة الذاتية (الوازع الديني) هو المحرك الأساسي لحالات الطلاق والتفكك المعاصر.

الخاتمة والتوصيات

خلص البحث إلى أن تماسك الأُسرة في الفقه الإسلامي ليس مجرد نصوص جامدة، بل هو منظومة حيوية تجمع بين "السكينة" الروحية والالتزام الأخلاقي والوعي الاجتماعي. وإن وصف الزوجة بـ "السكن" يُلخص فلسفة الإسلام في جعل البيت واحة أمن، وهو ما أكدته النتائج الميدانية من ميل الناس نحو المودة والحوار.

أهم التوصيات:

1. التأهيل المُمنهج: إقرار برامج تدريبية إلزامية للمقبلين على الزواج تشمل الجوانب الفقهية، النفسية، ومهارات إدارة الميزانية.
2. الإرشاد الوقائي: تأسيس وحدات استشارية أُسرية في الأحياء تعتمد "المنهج الشرعي النفسي" لحل النزاعات قبل وصولها للقضاء.
3. التوعية الإعلامية: تفعيل دور الإعلام في إبراز نماذج الأُسر الناجحة، وتكريس مفهوم "السكينة" والمودة كبديل عن ثقافة الصراع الجاف.
4. تعميق البحث الميداني: دعوة الباحثين لإجراء دراسات أوسع تشمل عينات أكبر لرصد أثر التحولات الرقمية على تماسك الأُسرة المسلمة.

ملاحظة: أُعد هذا البحث كمتطلب لمقرر (فقه الأُسرة)، تحت إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور أيمن صالح، أستاذ الفقه وأصوله في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر (2025م).

مشاركة المرأة القطرية في سوق العمل: دور الأُسرة وعوامل التمكين

د. رانيا النقوزي، محاضرة لغة إنجليزية،
الطالبتان: آية ذو الفقار، ونبيلة عتيق
قسم الأدب الإنجليزي واللسانيات
كلية الآداب والعلوم - جامعة قطر

المقدمة

تُعد مشاركة المرأة القطرية في التنمية الوطنية والنهضة التي تشهدها قطر خلال العقدين الماضيين أمرًا جديرًا بالملاحظة. فقد ارتفع تمثيل المرأة القطرية في سوق العمل بشكلٍ كبير، كما هو الحال في قطاع الأعمال والتعليم والوظائف الحكومية. ولا يجب أن تفاجأ بهذا إذ أن أحد الركائز الأساسية لرؤية قطر الوطنية 2030 هو تعزيز "المساواة"، والذي تَجسد في مجموعة من المبادرات الحكومية التي تهدف إلى تمكين المرأة. وخير مثال على ذلك مبادرة المدينة التعليمية التي أُسست عام 1997 ووفرت للمرأة تعليمًا على مستوى عالمي؛ مما فتح الباب أمام المرأة القطرية لتترك بصمتها البارزة في مكان العمل. يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الأُسرة القطرية كأحد عوامل التمكين للمرأة من خلال تقديم الدعم وتبنِّي طموحات المرأة بدلاً من أن تكون العائلة عائقًا أمام تقدم المرأة. وبالمثل، فإن المعايير الدينية تُمكِّن المرأة من تحقيق هويتها وتُعزز مشاركتها في سوق العمل.

يحلل هذا البحث مقابلتين أجرتهما منصَّة "نساء قطر"، وهو مشروع مخصَّص لرواية قصص نجاح نساء قطريات رائدات بهدف إلهام غيرهن من القطريات، وذلك لإبراز دور الأسرة والدين في دعم المرأة في تحقيق إنجازاتها التعليمية والمهنية. المقابلة الأولى تروي قصة نجاح طبيبة قطرية مشهورة في مجال الغدد الصماء، بينما تسرد المقابلة الثانية قصة أول رائدة أعمال قطريَّة.

الدعم الأسري للمرأة القطرية

المُقابلة الأولى هي لطبيبة قطرية مشهورة استلهمت مسارها من عمها، الذي كان طبيبًا مرموقًا. كما ذكرت، تأثرت بشكلٍ كبير بسماعته الطبية. تؤكد هذه التجربة كيف يتشابك التأثير الأسري والرموز المادية غالبًا لبناء الطموح. والطبيبة تؤكد ذلك من خلال تركيزها المعجمي على القرب والانتماء حيث تسعى للعيش بالقرب منه. ويُعزز التصوير اللغوي مركزية الأسرة من خلال ضمائر الملكية؛ "والداي"، "عملي" و"وظيفتي"، معززةً ارتباطها العاطفي ومرتكزها الشخصي على عائلتها، مما يعكس دعمهم وتفهمهم لها. فهي تستخدم الصفات التقييمية مثل "داعم"، المعزز بكلمة "جدًا" لخلق التعاطف وموقف إيجابي تجاه عائلتها. صَوَّرت المُقابلة الدعم الذي تلقَّته من أسرتها على أنه المصدر الذي يُمكِّنها من المثابرة والوقوف في وجه التحديات المختلفة، مما يخلق شكلاً من التضامن الأسري يجعلها لا تكافح وحدها، وأنها محمية من خلال الدعم العائلي التي تقدمه أسرتها.

أما المُقابلة الثانية، هي لأول سيدة أعمال قطريَّة، وجدت صعوبة في البداية في كسب تأييد العائلة، حيث ذكرت: "أن أفراد عائلتي عارضوا وقوفي أمام الناس لبيع منتجاتي"، وكذلك، تُشارك نضالها كأم حيث يجب عليها الموازنة بين أولويات متعددة، قائلة: "انشغلت بأطفالي وأعمال المنزل" عدة مرات خلال المقابلة. ومع ذلك، كان والدها سندها الأساسي، ورمز الدعم العائلي لها. وتقول إنها تتذكر كيف قال لها ذات مرة: "في عيني، أنتِ بمثابة مئة رجل! أنا فخور بكِ. استمري في العمل".إن تكرار الصفات التقييمية مثل 'تستحقين' و'فخور' يستحضر إطارًا من التقدير والقوة. بالإضافة إلى ذلك، فإن مقارنة والدها إياها بـ 'مئة رجل' تمثل انعكاسًا للتسلسل الهرمي بين الجنسين، مؤكدًا على مكانتها الاجتماعية. لقد اكتسبت قوتها من والدها ومن إعجابها بجداتها اللواتي كن يدعمن بعضهن البعض عندما كانت طفلة، قائلة: "أتمنى أن يدعم الجيل الحالي من النساء بعضهن البعض كما كانت تفعل جداتنا" وأكدت في مقابلاتها أن عائلتها دعمتها لاحقًا بكامل قوتها.

الهوية الإسلامية: عامل تمكين للمرأة القطرية

تؤكد المُقابلة الأولى على أهمية هويتها الدينية، الإسلام. وهي تكرر كيف ساعدها شكر الله؛ "إنه يهديني لمساعدة مرضاي"، مشيدةً بالقِيم الدينية التي تجعل من المهنة فعلاً من أعمال الإيمان والخدمة المجتمعية. وهي تعيد صياغة التوقعات التقليدية بالتصريح بأن كون المرأة "امرأة عاملة، وزوجة، وأم" لا يقلل من قِيمتها، بل هو هبة من الله. وبالمثل، تروي سيدة الأعمال القطرية أهمية القِيم الدينية؛ فهي تشكر الله باستمرار في مقابلاتها، قائلة: "الحمد لله، سبحان الله، بمساعدة الله"،

مكررةً كم هي شاكرة للّه لإلهامها الثبات والمثابرة على السعي في الدنيا ليس فقط من أجل تحقيق هدفها الشخصي بل أيضًا لخدمة الصالح العام.

الطموحات والإنجازات

تُعد المعاناة إطارًا أساسيًا آخر في سرد الطبيبة. ويتجلّى هذا الإطار من خلال مجموعات معجمية تعبِّر عن التحمُّل والقدرة على التكيُّف مع مفردات مثل: "التحدّي، وتعلّمت الاستقلال، والاختبارات". ويُسهم هذا التحوُّل في بناء هويتها لمواجهة الصعوبات الحياتية، كاشفة عن أن المشقَّة تمثِّل موقعًا للنمو الشخصي. كما أنَّ صياغتها للأحلام تمزج بين التوازن والطموح، حيث تقول: "لا توجد حدود لطموحاتكِ، يمكنكِ أن تكوني امرأة عاملة، وزوجة وأمًا، وأن تتفوقي في كل هذه الأدوار". إن استخدام الفعل المساعد "يمكن" يعبر عن إمكانية التمكين والاندماج المتعدد الأوجه، وأن هوية المرأة متكاملة، غير مجزأة. إنها تمثل المرأة القطرية العصرية، خالقةً توازنًا يحترم الجذور الثقافية وكذلك الطموح الفردي. فهي من خلال خياراتها اللغوية، تبني هوية متجذرة في الدين والأسرة والقدرة على الصمود.

كما أن سيدة الأعمال تؤكد هويتها باستخدام مزيج من العلامات اللغوية، مثل ضمير المتكلم 'أنا' والأفعال التي تدل على الفعل، قائلة: "أنا أشرف على تحضير البهارات في المصنع"، "قررت أن أفعل، أن أبدأ من الصفر، أي أن أجمع المال"، "كنت أعد خليط البهارات بيدي"، "اتصلت بالمدير وعرفت بنفسي". فهي تبني نفسها بنفسها وتؤكد أنها دائمًا هي المبادرة في سردها الخاص، محددة نفسها لغويًا كإنسانة فاعلة، تتحكم في مسارها الخاص، وليست متلقية سلبية.

الخاتمة

تُؤكِّد كلتا المُقابلتين لامرأتين قطريتين الأثر البالغ الذي تركته أُسرتهما عليهن من دعم ومحبة خلال رحلتهن لتحقيق طموحاتهن. كما تكشف قصصهن أن التقدم الحقيقي يبدأ بالكينونات الداعمة التي تحوُّل العقبات إلى فرص للنمو. ومن خلال إعادة بناء القيود المتوارثة إلى قنوات للقوة المعنوية والعاطفية، أعادتا هاتان السيدتان تعريف التمكين على أنه مسعى جماعي متجذر في التعاطف والمثابرة. وأخيرًا، تقدم كل من المحاربتين رؤيتهما لمجتمع متوازن ومزدهر يقوم على الدعم الأُسري والتعاطف والوحدة، مؤكّدتين أن هذه القِيم تُعد وسائل لتمكين المرأة القطرية لتحقيق أحلامها وأهدافها بما يخدم الأُسرة والمجتمع القطري.

يمكن الوصول إلى المقابلتين باللغتين العربية والإنجليزية عبر الرابط التالي:

/https://womenofqatar.com/about

أو مسح رمز الاستجابة السريعة:

تماسك الأُسرة ودوره في بناء مجتمعٍ متماسكٍ ومستدام

الدانة السليطي
طالبة، قسم العلوم البيولوجية
كلية الآداب والعلوم - جامعة قطر

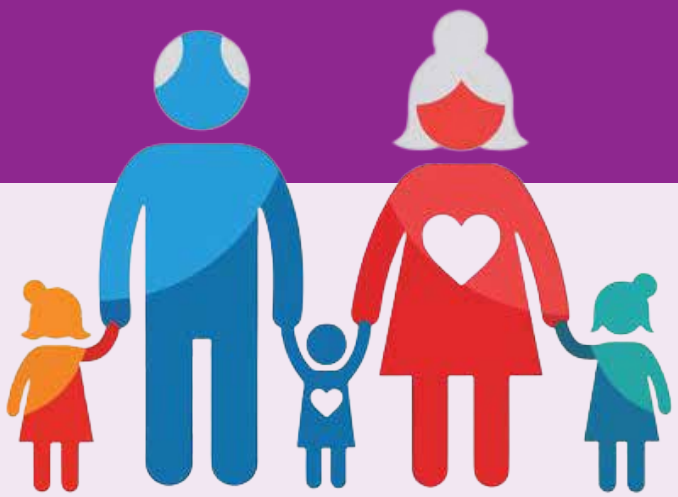

تؤدي الأُسرة دورًا جوهريًا وفعَّالاً في بناء مجتمع متماسك بحق، إذ تتجلى أهميتها في رعاية الأفراد عاطفيًا، ومنحهم شعورًا بالانتماء والأمان، وهو عنصر أساسي للنمو والتطوُّر الشخصي. فالأُسرة هي البيئة الأولى التي تتكون فيها شخصية الفرد، وتتطوَّر من خلالها قدراته، وتُغرس فيها القِيم الدينية والوطنية والاجتماعية. والأفراد الذين ينشأون في أُسر مترابطة يتمتعون بصلابة ذهنية أكبر وقدرة على تحمُّل مصاعب الحياة، مما يجعلهم أكثر استعدادًا للإسهام الإيجابي في المجتمع.

وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات حول تماسك الأُسرة تركز على مرحلة الطفولة بوصفها فترة حاسمة تُغرس فيها المبادئ والقِيم والمهارات الاجتماعية الأساسية، فإن نتائج هذه المرحلة تمتد لتُشكِّل مساهمة الأفراد في المجتمع في مراحل لاحقة من حياتهم، وتُعزز بناء مجتمعات أقوى وأكثر تماسكًا. ويأتي هذا التوجه متسقًا مع استراتيجية جامعة قطر البحثية 2025–2030 التي تؤكد على أن التماسك الاجتماعي هو جوهر التنمية المجتمعية. ومن هذا المنطلق، لا يُعد تماسك الأُسرة فائدة شخصية فحسب، بل هو أيضًا ركيزة أساسية لنهضة المجتمع. وتتناول هذه المقالة دور تماسك الأُسرة في تعزيز الصحة النفسية والتعليم والقِيم الاجتماعية، وكيف يُمكن للأسرة أن تكون العمود الفقري لمجتمعٍ مزدهرٍ ومتماسك.

أحد أهم أدوار تماسك الأُسرة يتمثل في تعزيز الصحة النفسية الإيجابية بين أفرادها. فالأُسر القوية توفِّر الراحة والاستقرار والدعم الداخلي، مما يساعد الأفراد على التكيُّف مع صعوبات الحياة ويشجعهم على أن يكونوا أعضاء مسؤولين في المجتمع. وقد أكدت دراسات أُجريت في دولة قطر هذا المفهوم، إذ أظهرت دراسة لفخرو وآخرين (2023)، التي تناولت كيفية دعم الأُسر للأطفال الذين يعانون من اضطرابات نفسية في دول مجلس التعاون، وتبيَّن أن سلوكيات الأُسرة يمكن أن تخفف من الضغوط النفسية أو تزيدها، وهو ما يُبرز الدور الحيوي للأُسرة في تعزيز رفاه الطفل وتمكينه من تطوير مهارات فعَّالة في مواجهة التحديات. كما تبيَّن أن الأُسر التي توفر التوجيه والرعاية وتتابع علاج أبنائها وتساعدهم في الالتزام بخطط العلاج، تُسهم في تحسين حالتهم النفسية. وتؤدي الأُسرة كذلك دورًا في تعليم الأطفال مهارات التأقلم الأساسية، مثل حل المشكلات، وضبط العواطف، وبناء المهارات الاجتماعية. ومن خلال هذه الأدوار، تُنمِّي الأُسر لدى أطفالها القدرة على الصمود، والإحساس بالغاية، ما يعزز الصحة النفسية العامة. وتشير هذه النتائج إلى أن تماسك الأُسرة لا يقتصر على دعم الأطفال الذين يعانون من اضطرابات نفسية، بل يمتد أثره ليشمل المجتمع بأكمله من خلال بناء مجتمعٍ أكثر تماسكًا ومرونة.

أما في مجال التعليم، فيبرز تماسك الأُسرة كعاملٍ رئيسي في تعزيز التحصيل الأكاديمي والدافعية نحو التعلُّم. إذ لا يمكن إنكار أن دعم الأُسرة يسهم بدرجة كبيرة في رفع مستوى الحافز لدى الأفراد وتحسين مشاركتهم وأدائهم في السياق الأكاديمي. فالأُسرة هي التأثير الأقرب للفرد وتُشكِّل عدة جوانب من حياته، ومن ضمنها الجانب التعليمي. وقد أظهرت دراسة أُجريت على أكثر من 436 ألف مراهق في 71 دولة (قو وآخرون، 2025) أن الدعم الأُسري يرتبط إيجابًا بالأداء الأكاديمي على المستوى العالمي. وأوضحت الدراسة أن الدعم الأُسري، سواء العاطفي أو الأكاديمي، يلعب دورًا محوريًا في تحسين النتائج الدراسية للطلبة. وينعكس ذلك بوضوح في دولة قطر، حيث تُشجِّع المدارس مشاركة أولياء الأمور في العملية التعليمية من خلال ورش العمل والفعاليات التي تُعزز التواصل بين المدرسة والأُسرة.

ومن واقع تجربتي الشخصية، لاحظتُ كيف كانت المدارس تدعو الآباء والأمهات للمساهمة في الأنشطة التعليمية، مما يُعزز الشعور بالمسؤولية المشتركة بين الأُسرة والمؤسسة التعليمية. وهذا ما يوضح الأثر الكبير لتماسك الأُسرة في بناء مجتمعٍ قطري متماسك ومستدام.

ولا يقل دور تماسك الأُسرة أهمية في نقل القِيم المجتمعية وترسيخها، إذ تُسهم الأُسرة المترابطة في بناء مجتمع مزدهر ومتماسك يقوم على مبادئ أخلاقية وإنسانية مشتركة. فالأُسرة هي المكان الأول الذي يتعلم فيه الأفراد القِيم الأساسية والمبادئ الأخلاقية، وغالبًا ما يتم ذلك من خلال الخبرات اليومية والعادات الثقافية التي تُمارس داخل المنزل. وهذه الأسس المبكرة تُنتج مجتمعًا متقارب القِيم، مما يسمح للمؤسسات الاجتماعية بالعمل بانسجام لتحقيق الأهداف المشتركة. وقد نفَّذت دولة قطر عدة مبادرات وبرامج تهدف إلى تعزيز تماسك الأُسرة وغرس القِيم المجتمعية، ومن أبرزها حملة "الأُسرة كنز الوطن" التي أطلقتها وزارة التنمية الاجتماعية والأُسرة (2023)، بمناسبة السنة الدولية للأُسرة 2024، ضمن مبادرة "تعزيز القِيم". وشاركت في هذه الحملة عدة جهات مثل: وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، ووزارة الداخلية، ومركز وِفاق للاستشارات الأُسرية، حيث نظمت ورشًا وأنشطة توعوية لترسيخ القِيم الدينية والأخلاقية

وتشجيع اللطف والتسامح داخل الأُسر، وهي جميعها قِيم أساسية لبناء مجتمعٍ متماسك ومزدهر. وتُظهر هذه الجهود الدور المحوري للأُسرة في تحقيق التنمية الاجتماعية والوئام الوطني.

في الختام، يمكن القول إن تماسك الأسرة يمثل حجر الأساس في بناء مجتمعٍ مستدام ومتماسك، لما له من أثر في تعزيز الصحة النفسية والتعليم وغرس القِيم المجتمعية. فالبُنية الأُسرية القوية تمنح الأفراد الراحة والاستقرار والدعم العاطفي، مما يساعدهم على مواجهة التحديات الحياتية والنمو كأعضاء مسؤولين ومنتجين في المجتمع. ومن خلال دعم التعليم، تسهم الأُسرة في تنمية المهارات والمعارف والإصرار لدى أبنائها، مما ينعكس إيجابًا على تطوُّرهم الشخصي وتقدُّم المجتمع. كما تُعد الأُسرة المصدر الأول لنقل الموروث الثقافي والأخلاقي، الأمر الذي يتيح للمجتمع العمل بانسجام نحو أهداف مشتركة. وتؤكد المبادرات الوطنية في دولة قطر، مثل الورش والبرامج الداعمة لتماسك الأُسرة، التزام الدولة المستمر بتقوية البُنية الأسرية ودعمها. لذلك، يبقى تعزيز تماسك الأُسرة ضرورة أساسية للتنمية المستدامة، ويتطلب من المسؤولين التربويين وصُنَّاع القرار وقادة المجتمع العمل معًا لتهيئة بيئات داعمة ومُمكِّنة للأُسَر، حتى تنشأ الأجيال القادمة في مجتمعٍ يقوم على الصمود والتعلُّم والهوية الثقافية والقِيم المشتركة.

تمكين المرأة في الأبحاث
عقد من النمو والتأثير في
جامعة قطر (2015-2025)

د. ديبالكشمي بوننا ما
رئيس قسم جودة البحث، إدارة التخطيط
وتنسيق البحث العلمي - جامعة قطر

على مدار العقد الماضي، شهدت جامعة قطر تحولاً ملحوظًا في مشهدها البحثي، الذي اتسم بالتنوع والشمول والتميز. محور هذا التحوُّل كان تنامي مشاركة وقيادة الباحثات في المجالات المختلفة. وتماشيًا مع استراتيجية جامعة قطر البحثية (2025-2030) واستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (2024-2030)، تولي كلتا الاستراتيجيتين الأولوية لتعزيز المجتمع المتماسك وتمكين رأس المال البشري، ويراعي هذا التحليل المساهمات المتطوِّرة للباحثات في جامعة قطر خلال الفترة بين 2015 و2025. وطبقًا لبيانات منصَّتي Scopus وSciVal خلال الفترة 2015-2025، تُشكِّل الباحثات الآن نحو 46.7% من الباحثين الناشطين، مما يشير إلى منظومة بحثية متوازنة تقريبًا بين الجنسين. كما تُظهر التحليلات الإحصائية المستندة إلى هاتين المنصَّتين الاتجاهات المرتكزة على النوع الاجتماعي في كل من إنتاجية البحث والأثر والتعاون البحثي. وتكشف النتائج أن الالتزام المؤسسي المتواصل بالمساواة وبناء القدرات قد عزَّز مكانة جامعة قطر كمؤسسة رائدة إقليميًا في تمكين أبحاث النساء.

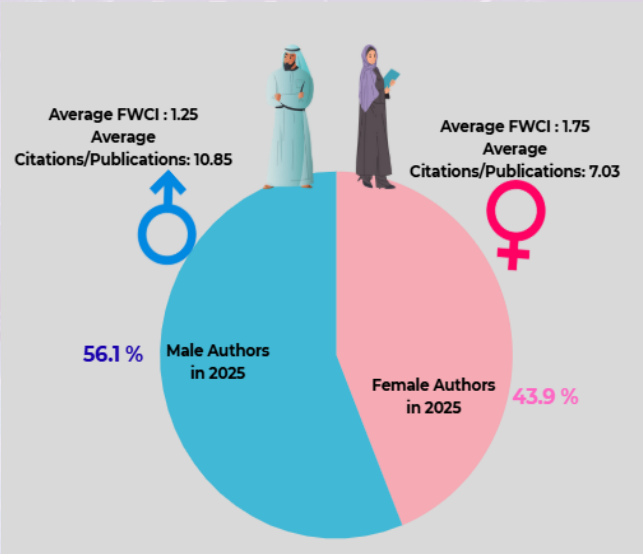

الشكل (1): مؤشرات الأداء البحثي حسب النوع الاجتماعي (عام 2025).

ارتفاع الإنتاجية البحثية والتمثيل النوعي

خلال الفترة بين 2015 و2025، توسعت المنظومة البحثية بجامعة قطر بصورة ملحوظة، بما يعكس النمو المؤسسي وزيادة المشاركة العالمية. وبينما تضاعف إجمالي الإنتاج البحثي لأكثر من ثلاثة أضعاف على مدار العقد، شهد النمو المؤثر لكلا الجنسين صعودًا مطّردًا في مشاركة الباحثات ضمن المجالات المتعددة. وفي 2025، زاد عدد المؤلفين النشطين، أي الذين نشروا أحدث مؤلفاتهم خلال هذا العام، نحو ستة أضعاف حيث شكّل الرجال 56% والإناث 44% (الشكل 1). وعند تحليل الاتجاهات بمرور الوقت، تتقلص الفجوة بين الجنسين في المشاركة البحثية بشكلٍ تدريجي مع تقدم العقد. وعلى وجه الخصوص، خلال الفترة بين 2021 و2023، تجاوز عدد المؤلفات من الباحثات، بصورة طفيفة، أقرانهم من الباحثين، مما يشير إلى فترة محورية من التوازن بين الجنسين ويبرز تعزيز دور المرأة في منظومة البحث العلمي بجامعة قطر.

ويتزامن الارتفاع الحاد في الإنتاج البحثي بمرور الوقت مع آليات الدعم المؤسسي المتطوِّر، بما في ذلك التمويل المستهدف، ومنصَّات التعاون متعدد التخصُّصات، ومبادرات بناء القدرات. وتؤسس هذه الجهود مجتمعة بيئة بحثية أكثر ديناميكية وشمولاً واستدامة، وهي بيئة تُمكن الرجال والنساء من المساهمة الهادفة في منظومة الابتكار بدولة قطر ودعم اقتصاد المعرفة.

أثر الاستشهادات والجودة البحثية

بمرور الوقت خلال الفترة من 2015 وحتى 2025، ساهم الباحثون من الذكور والإناث بصورة ملحوظة على حدٍ سواء في أثر الاستشهادات المتنامية بالجامعة، إلا أن الباحثات حققن أداءً استثنائيًا من حيث متوسط تأثير الاستشهادات وأهميتها العالمية، وتجاوز متوسط الاستشهادات لكل منشور بين الباحثات باستمرار استشهادات أقرانهم من الذكور خلال عدة سنوات رئيسية. فعلى سبيل المثال، في عام 2015 حصلت منشورات النساء على 21.43 استشهادًا لكل ورقة مقارنة بـ 13.15 للرجال،

وعلى ذات المنوال، في عام 2016، بلغ متوسط عدد استشهادات الباحثات 29.78 استشهادًا لكل ورقة بحثية، بما يتجاوز بشكلٍ ملحوظ المتوسط البالغ 17.48 استشهادًا لأقرانهم من الذكور. وحتى في ظل توسع إجمالي قاعدة المنشورات بعد عام 2020، حافظت الباحثات على مستويات تأثير تنافسية، حيث تراوحت في المتوسط بين 7 و26 استشهادًا لكل ورقة بحثية، وهو ما يتماشى بشكلٍ وثيق مع أداء الذكور.

تُبرز قِيم تأثير الاستشهاد المرجح حسب المجال (FWCI) هذه القوة بشكلٍ أكبر. وحققت الباحثات بصورة منتظمة أو تجاوزن المعيار العالمي (أثر الاستشهاد المرجح ميدانيًا = 1.00)، مع تحقيق ذروة ملحوظة في 2016 بنسبة (1.53) و2019 بنسبة (1.41). وظل متوسط أثر الاستشهاد المرجح ميدانيًا للباحثات بين 1.03 و1.53 في أغلب الأعوام، مما يشير إلى الحضور العالمي القوي والتأثير المعدل وفقًا للمجال.

والمثير للاهتمام، أنه في عام 2025 عندما وصل عدد الباحثات النشطات إلى 759، ظلت قيمة أثر الاستشهاد المرجح ميدانيًا عند 1.25، مما يعكس أن مساهمة استشهادات النساء في البحث ظلت أكبر بنسبة 25% من المتوسط العالمي، وهو إنجاز ملحوظ بالنظر إلى النمو السريع في المشاركة. كما حقق الباحثون الذكور أداءً قويًا (أثر الاستشهاد المرجح ميدانيًا = 1.75 في 2025)، مما يشير إلى مساهمة كلا الجنسين بشكلٍ متآزر في تعزيز مكانة الجامعة العالمية.

بناء القدرات وتمكين قادة المستقبل

على مدار العقد الماضي، وضعت الجامعة تركيزًا متزايدًا على خلق بيئة بحثية داعمة تمكِّن النساء من متابعة الدراسات المتقدمة، وتطوير المهارات القيادية، والمساهمة النشطة في الأجندة البحثية الوطنية. ومن الاتجاهات البارزة التي عززت هذا التحوُّل، زيادة نسبة مشاركة النساء بين طلبة الدراسات العليا، ولاسِيَّما في مستوى درجتي الماجستير والدكتوراه. ولا يعكس هذا التحوُّل زيادة في عدد المواهب المتاحة فحسب، بل يُبرز أيضًا نجاح المبادرات التي تشجع النساء على الانخراط في المسارات البحثية والمساهمة في اقتصاد دولة قطر المرتكز على المعرفة.

وتقود الباحثات في جامعة قطر أبحاثًا مؤثرة في مجالات الاستدامة والصحة والمواد والعلوم الاجتماعية والتعليم، التي تتماشى بشكلٍ وثيق مع الأولويات الوطنية لدولة قطر. وتتجاوز مساهماتهن المنشورات العلمية لتضم الابتكار والمشاركة المجتمعية والتعاون بين التخصُّصات المختلفة بغرض التصدي للمشكلات المجتمعية وتعزيز التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، فطبقًا لبيانات SciVal عن الفترة 2015-2024، حقق الأداء البحثي لجامعة قطر في إطار الهدف الخامس من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "المساواة بين الجنسين" أعلى قِيمة لأثر الاستشهاد المرجح ميدانيًا حيث بلغ 1.39، مما يؤكد على التأثير العالمي والجودة البحثية التي تعزز تمكين النساء والمساواة. ويعكس هذا الإنجاز التميز الأكاديمي والقدرات القيادية للباحثات بجامعة قطر اللاتي واصلن إلهام الأجيال القادمة وتشكيل الهوية البحثية المتطوِّرة للجامعة.

وأخيرًا، تتماشى المساهمات البحثية للنساء مع الأولويات الاجتماعية لدولة قطر، حيث يتصدى عملهن لقضايا محورية تخص ركيزة المجتمع وفق الاستراتيجية البحثية لجامعة قطر (2025–2030)، التي تتضمن التعليم والصحة والاستدامة ورفاهية المجتمع، بما يكمل أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة. ومع تطلع جامعة قطر نحو عام 2030، سيظل الحفاظ على هذا الزخم من خلال التوجيه المستمر والدعم البحثي والفرص المتساوية أمرًا رئيسيًا لتعميق أثر النساء في الأبحاث على الصعيدين المؤسسي والعالمي.

جدلية تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) في دولة قطر: بين الالتزام الدولي والسيادة الدستورية

سعود القحطاني
طالب دكتوراه في القانون العام،
كلية القانون - جامعة قطر

المقدمة

تُعد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) من أبرز الاتفاقيات الدولية المعنية بتعزيز حقوق المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وهي معاهدة دولية اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979، ودخلت حيِّز النفاذ عام 1981. تهدف الاتفاقية إلى إنهاء التمييز ضد المرأة "بجميع أشكاله" في المجالين العام والخاص، وتُلزم الدول باتخاذ تدابير تشريعية وسياسية وقضائية وإدارية للقضاء على التمييز ضد المرأة. وقد انضمت دولة قطر إليها بموجب المرسوم رقم (28) لسنة 2009، تأكيدًا لالتزامها بمنظومة حقوق الإنسان الدولية. غير أن نفاذ الاتفاقيات الدولية في النظام القانوني القطري يخضع لأحكام الدستور القطري، الذي نص في المادة (68) على ضرورة إصدار المعاهدات المتعلقة بحقوق المواطنين أو التي تتضمن تعديلاً لقوانين الدولة بقانون حتى تكتسب قوة النفاذ الداخلي.

تُطرح هنا إشكالية جوهرية تتعلق بمدى استيفاء اتفاقية (السيداو) للمتطلبات الدستورية اللازمة لتطبيقها وطنيًا، وما إذا كان التصديق عليها بمرسوم أميري كافيًا لمنحها قوة القانون. ويهدف هذا البحث إلى تحليل الإطار الدستوري القطري للاتفاقيات الدولية، وبيان مدى مشروعية ممارسة السُلطة التنفيذية لدور السُلطة التشريعية في هذا السياق، وانعكاس ذلك على نفاذ اتفاقية (السيداو) أمام القضاء الوطني.

أولاً: ممارسة السُلطة التنفيذية للدور التشريعي بإصدار مراسيم بقوة القانون

الأصل أن التشريع من اختصاص السُلطة التشريعية بموجب المادة (61) من الدستور الدائم لدولة قطر، التي أكدت أن السُلطة التشريعية يتولاها مجلس الشورى، إلا أن الدستور الدائم مَنح سمو الأمير سُلطة التشريع في حالة الضرورة، أو عند إعلان الأحكام العرفية في المواد (69-70) باعتبارها أحوالاً استثنائية، تسمح لسمو الأمير أن يصدر مرسوم بقوة القانون، ومع استبعاد حالة الأحكام العرفية، فإنه يشترط لممارسة هذه السُلطة الاستثنائية، وجود حالة ضرورة تستلزم اتخاذ تدابير عاجلة لا تحتمل التأخير أثناء غياب مجلس الشورى، مع شرط عرض هذه المراسيم على المجلس في أول اجتماع له، وللمجلس خلال أربعين يومًا من تاريخ عرضها عليه أن يرفضها، أو يطلب تعديلها.

ثانيًا: مدى توافر الشروط اللازمة لممارسة السُلطة التنفيذية للدور التشريعي بالتصديق على اتفاقية (السيداو) بمرسوم

نظرًا لصدور مرسوم رقم (26) لسنة 2009 القاضي بفض دور انعقاد المجلس، الذي نصت مادته الأولى على أن يتم فض دور الانعقاد السابع والثلاثين بعد جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ 29/06/2009، فإن الأمر يطرح فرضيتين محتملتين:

الفرضية الأولى: أن المجلس كان منعقدًا، وبالتالي لا تسري صلاحية السُلطة التنفيذية الاستثنائية بممارسة دور السُلطة التشريعية، لعدم تحقق شرط الغياب، فلا يتمتع المرسوم بقوة القانون، ويفترض إصدار قانون لتحقيق الشرط الدستوري بشأن تفعيل اتفاقية (السيداو) في القانون الوطني.

الفرضية الثانية: صدور مرسوم فض دور الانعقاد قبل مرسوم التصديق على اتفاقية (السيداو) يتحقق بموجبه غياب المجلس، فأنه يجب النظر في وجود حالة ضرورة تستدعي إصدار ذلك المرسوم، ويجب عرض المرسوم على المجلس في أول اجتماع له وفقًا لما نص عليه الدستور الدائم في المادة (70). ولم يتبين للباحث وجود حالة ضرورة، أو عرض المرسوم على مجلس الشورى، مع عدم دعوة المجلس لاجتماع غير عادي إعمالاً بنص المادة (88) من الدستور. وبالتالي لا يعتبر مرسوم التصديق مستوفيًا للشروط التي تجعله يتمتع بنفس القوة التشريعية للقانون، ولا يعتبر مستوفيًا لشروط إصدار القوانين. ونظرًا لعدم تحديد الدستور القطري لمدة محددة للعرض على مجلس الشورى، وحتى يعتبر المرسوم سالف الذكر بدرجة القانون فإن ذلك يمكن أن يتحقق بعرض المرسوم على مجلس الشورى.

ثالثًا: مدى نفاذ اتفاقية (السيداو) بدولة قطر في ظل المرسوم (28) لسنة 2009

نص الدستور الدائم على أن الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها دولة قطر تُعامل معاملة القانون الوطني، بمعنى أنها تنسخ ما قبلها، ولا يجوز مخالفة موادها بتشريعات تقع في مرتبة أدنى من القانون، ويلتزم القاضي بتطبيقها. وبالنظر لمنهج المُشرِّع القطري في التصديق على الاتفاقيات الدولية والإقليمية، لوحظ أن أداة التصديق على الاتفاقيات بأنواعها هي المراسيم، وبالرجوع للاتفاقيات التي صادقت عليها دولة قطر قبل نفاذ الدستور الدائم، والتي كان يسري عليها النظام الأساسي المؤقت المعدل لسنة 1972، الذي لم يشترط في المادة (24) إصدار الاتفاقيات بقانون، تبين أن تلك الاتفاقيات مُفعَّلة، وقرينة ذلك التزام المحاكم الوطنية بتطبيقها. أما بالنسبة للاتفاقيات التي صادقت عليها دولة قطر بعد نفاذ الدستور الدائم، والتي يسري عليها شرط الإصدار بقانون، ومنها اتفاقية (السيداو)، فلم يتبين للباحث وجود حكم قضائي وطني أستَشهد بها أو أحال لأحكامها. وعلى الصعيد الآخر فقد أستَشهد المُشرِّع باتفاقية (السيداو) في قرار مجلس الوزراء رقم (26) لسنة 2019 بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. ويرى الباحث أن ذلك يدخل ضمن مفهوم التنفيذ، إلا أن الباحث يرى أن ذلك يتعلق بفكرة المسؤولية الدولية، باعتبار الدولة مُلزمة بالاتفاقيات التي صادقت عليها (وإن كانت أداة التصديق غير صحيحة)، ودولة قطر حريصة على الالتزام بالاتفاقيات الدولية التي انضمت لها، فجاء إنشاء اللجنة لدعم موقفها أمام الآليات الدولية أو الإقليمية المعنية بمتابعة تنفيذ اتفاقية (السيداو).

الخاتمة

تأسيسًا على ما سبق، يمكن القول إن مرسوم رقم (28) لسنة 2009 بشأن التصديق على اتفاقية (السيداو) لم يستوفي الشرط الدستوري بشأن إصدار الاتفاقية بقانون، حيث لا يمكن اعتبار مرسوم التصديق يتمتع بقوة القانون، لعدم توافر الشروط الدستورية التي تجيز للسُلطة التنفيذية ممارسة الدور التشريعي. ولو افترضنا أنها توافرت، فالأرجح هو استكمال تلك الشروط بعرض المرسوم على مجلس الشورى، وقرينة عدم إمكانية تفعيل أحكام الاتفاقية على الصعيد الوطني تتمثل في عدم تطبيق المحاكم الوطنية لها. وعلى الصعيد الآخر، فإن عدم استيفاء الشروط الدستورية في التصديق على الاتفاقية لا يعني عدم حرص دولة قطر على الالتزام بالأحكام الواردة فيها، باعتبار ذلك دارجًا ضمن مفهوم المسؤولية الدولية.

للمزيد من التفاصيل يرجى مسح رمز الاستجابة السريعة:

حق الكَد والسعاية:
مقاربة اجتماعية فقهية قانونية

منى فاروق محمد موسى
طالبة دكتوراه، برنامج الفقه وأصوله
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة قطر

تواجه المجتمعات الإسلامية في العصر الحاضر نوازل وقضايا أُسَرية مستجدَّة بالغة الأهمية، ولا تكفي معالجتها بمجرد العودة إلى النصوص أو الحلول التقليدية المنفصلة عن واقع الناس. وهنا تتجلى أهمية تكامل المعارف لتنمية الاجتهاد الفقهي والتفكير النقدي وابتكار حلول للتحدِّيات المعاصرة وربطها بالواقع بما يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية. إن معيار المعرفة يُشكِّل أساسًا لتفكير الإنسان وتوجيهه في شؤون الحياة، ويتجلَّى النجاح في القدرة على الجمع بين النظرية والتطبيق.

طبيعة هذه الإشكاليات تفرض اعتماد مقاربةٍ معرفيةٍ متكاملةٍ تُفعِّل التداخل بين الفقه والعلوم والمعارف ذات الصلة، وتفسح المجال أمام اجتهادٍ متجدِّد يوازن بين النصوص ومقاصدها وبين الواقع ومتغيراته. في هذا السياق، تأتي هذه الدراسة بوصفها نموذجًا حيًّا يُوضح كيف يساهم التكامل المعرفي في إمداد الفقه الإسلامي بأدوات أعمق للتعامل مع قضايا المرأة والأسرة. إن معالجة هذا الحق لا تُختزل في كونه نزاعًا ماليًا بين زوجين، بل تُعد تأكيدًا لقدرة الفقه الإسلامي على ابتكار حلولٍ مُنصِفة تحفظ مكانة المرأة ومشاركتها في بناء الثروة الأُسرية، دون مصادمةٍ للأحكام الشرعية الثابتة.

ويُعرَّف حق الكَد والسعاية، بأنه: إقرارٌ بمساهمة الزوجة في تكوين الثروة المشتركة للأُسرة خلال الحياة الزوجية، واستحقاقُها نصيبًا عادلاً منها عند الطلاق أو الوفاة تبعًا لمقدار جهدها ومشاركتها الفعلية. ومع غياب أيِّ نصٍّ شرعيٍّ قطعيٍّ في شأنه، نشأ هذا الحق من الواقع الاجتماعي في البيئات الريفية التي شهدت مشاركة النساء أزواجهن في أعمال الزراعة والتجارة. ثم تحوَّل إلى مسألةٍ فقهيةٍ اجتهد العلماء في تكييفها وفق مقاصد العدل ورفع الظلم، وصولاً إلى محاولات تقنينه في بعض التشريعات الحديثة.

تُعالج هذه الدراسة حقَّ الكد والسعاية بمنظورٍ تكامليٍّ يجمع بين أبعاده المختلفة: البُعد الاجتماعي الذي يُبرز جذوره، والبعد الفقهي التأصيلي الذي يُوضح مبرّراته وضوابطه، والبُعد القانوني الذي يدرس إمكان دمجه في الأنظمة المعاصرة. وهي لا تسعى إلى إثبات هذا الحق أو نفيه، وإنّما تهدف إلى تحليل نشأته وتفسير تطوّره وبيان كيفية تكييفه في ضوء التحوُّلات الاجتماعية. وأكدت الدراسة أن معالجة هذه القضايا ينبغي أن تتجاوز حدود التخصُّص الواحد، وأن تقوم على الجمع بين النص والواقع، والمقصد والاجتهاد، بما يُحقق مقاصد الشريعة في حفظ الحقوق وإقامة العدل.

تبرز أهميةُ هذه الدراسة في ضوء التحوُّلات المتسارعة التي طرأت على بُنية الأُسرة وأعادت تشكيل الأدوار بين الزوجين؛ إذ أصبحت مشاركة المرأة في الإنتاج الأُسري أمرًا واقعًا يستدعي إعادة النظر في حماية مساهماتها، لاسِيَّما في ظل غياب التوثيق وتسجيل معظم الممتلكات باسم الرجل وحده، مما يؤدي إلى ضياع حقها عند الطلاق أو الوفاة. من هنا برزت الحاجة إلى قراءة هذا الحق قراءةً مقاصديةً تراعي العدالة، وذلك عبر مقاربةٍ تستوعب أبعاده الثلاثة.

انطلقت الدراسة من إشكاليةٍ مفادها: ما طبيعة حق الكد والسعاية، وما حدوده الفقهية والاجتماعية والقانونية، وإلى أي مدى يمكن تقنينه في السياقات المعاصرة؟

اعتمدت الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا مقارنًا، استند إلى تتبّع النصوص والاجتهادات الفقهية وتحليلها، واستقراء الأعراف الاجتماعية، ومقارنة التشريعات الحديثة.

وتوزّعت محاور الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسة: البعد الاجتماعي لنشأة هذا الحق، والتأصيل الفقهي له، وموقعه القانوني في التشريعات المعاصرة.

تناول المبحث الأول الجذور الاجتماعية لهذا الحق، وبيّن أنّه نشأ في بيئاتٍ تقليديةٍ ريفية، خاصةً في مناطق مغربية مثل سوس وغمارة، حيث عملت النساء في الحقول وتربية المواشي إلى جانب الرجال. وقد عبَّرت الأعراف المحليَّة عن هذا الحق بمسميات مثل "الشقا" و"الحريق"، مما عكس وعيًا مبكرًا بضرورة إنصاف المرأة. ومع تعاظم مشاركة النساء، وازدياد حالات الطلاق، واستمرار غياب التوثيق، أصبح تقنين هذا الحق مطلبًا اجتماعيًا وحقوقيًا؛ بل ومطلبًا شرعيًا يهدف إلى تحقيق العدالة وليس مجرد المساواة الشكلية.

تناول المبحث الثاني الأسس الفقهية لهذا الحق، مسلِّطًا الضوء على فتوى للفقيه المالكي أحمد بن عرضون في القرن العاشر الهجري أقرَّ فيها بحق الزوجة العاملة في الحصول على نصيبٍ من المال المكتسب، مستندًا في ذلك إلى العرف والمقاصد العامة للشريعة. وقد مثّلت هذه الفتوى نموذجًا لاجتهادٍ فقهيٍّ مرنٍ تفاعل مع الواقع؛ إذ كانت النساء يكدحن في الفلاحة وتربية المواشي بينما ينشغل الرجال بالتجارة. استند ابن عرضون إلى مقاصد الشريعة في رفع الظلم وتحقيق العدل، وإلى نصوصٍ شرعيةٍ تنهى عن أكل أموال الناس بالباطل. وقد أثارت فتواه جدلاً فقهيًا واسعًا؛ بين مؤيّدين رأوا فيها اجتهادًا منصفًا، ومعارضين قيَّدوها بزمانها ومكانها خشية تعارضها مع قواعد الميراث. وأكدت الدراسة أن هذه الفتوى تُجسِّد مرونة الفقه الإسلامي وقدرته على التفاعل مع الواقع، وتظهر أهميّتها كأداة اجتهادية مرنة غير منفصلة عن سياقها. كما أشارت إلى أن هذه الفتوى تُشكِّل أساسًا لفهم أوسع لدور المرأة في الإنتاج المشترك داخل الأسرة. وشدَّدت الدراسة على ضرورة التمييز بين الميراث، الذي يتعلّق بتوزيع التركة بعد الوفاة، وبين حق الكد والسعاية، الذي يرتبط بمساهمة فعلية في تكوين المال أثناء الحياة الزوجية؛ وهو ما يستدعي وضع قواعد إثباتٍ خاصة تراعي طبيعة هذا العمل غير الموثَّق في الغالب.

تناول المبحث الثالث البعد القانوني، مُحلِّلاً المادة 49 من مدونة الأسرة المغربية التي تجيز للزوجين الاتفاق المُسبق على تنظيم ذمتهما المالية المشتركة، أو اللجوء إلى وسائل الإثبات عند حدوث النزاع. وقارنت الدراسة بين مضمون هذه المادة وحق الكد والسعاية، كما استعرضت التجربة الفرنسية التي تتيح خياراتٍ متعددةً لتنظيم الذمة المالية بين الزوجين. وأوضحت الدراسة أن مثل هذه النُظم القانونية تهدف إلى مواكبة التحوُّلات الاجتماعية وحماية حقوق المرأة. غير أن الدراسة شدَّدت على أن النصوص القانونية وحدها لا تكفي، ما لم تُدعَّم بآليات إثباتٍ مرنةٍ وتوثيقٍ واضح يضمن حقوق المرأة والأسرة، ويحافظ على الروابط الأسرية.

خلصت الدراسة إلى أن حق الكد والسعاية يُمثِّل نازلةً اجتهاديةً لم يرد بشأنها نصٌّ شرعيٌّ صريح، ولم ينعقد حولها إجماع. بل يقوم هذا الحق على مقاصد الشريعة مثل العدل والقسط، وعلى العرف المحلي الذي يعكس الواقع الاجتماعي، وقد استند أحيانًا إلى اجتهاداتٍ فقهيةٍ تاريخية. وأكدت الدراسة أن الاعتراف بهذا الحق لا يتعارض مع أحكام الميراث، وأن محاولات توظيفه للتشكيك في نظام الميراث مبنية على فهمٍ مغلوطٍ يتجاهل الفارق بين المجالين. كما أشارت إلى أن النقاش حول هذا الحق لا يقتصر على المغرب، بل يمتدّ إلى سياقاتٍ عربيةٍ أخرى، من بينها الأزهر الشريف.

توصي الدراسة بضرورة تفعيل مقاربةٍ معرفيةٍ تكاملية في معالجة قضايا الأسرة، ترتكز على الاجتهاد المقاصدي الذي يوازن بين النصوص والواقع، بما يُحقِّق مقاصد الشريعة المُتمثِّلة في إقامة العدل وحفظ الحقوق. كما تدعو إلى تطوير التشريعات وآليات التوثيق، ونشر الوعي القانوني، لتعزيز ثقافة المشاركة والعدالة داخل الأسرة دون الإخلال بالثوابت الشرعية، بما يضمن استقرار الأسرة والمجتمع.

نُشرت الدراسة في مجلة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية - العدد 48، ص470–498، جامعة القلم، اليمن- إب، 2025م

https://quni.edu.ye/journal/index.php/alqalam/article/view/884

من القلق إلى الوزن

فهم تأثير الصحة النفسية للأم خلال الحمل في قطر وأهمية دعم الأُسرة والمجتمع

أ.د. غيريدهارا بابو
أستاذ طب السكان قسم طب السكان
كلية الطب، جامعة قطر

د. إليني فثينو
مديرة المكتب العلمي ، معهد قطر للرعاية الصحية الدقيقة، مؤسسة قطر

انغام إبراهيم طرطور
طالبة دكتوراة، قسم طب السكان
كلية الطب، جامعة قطر

تُعاني العديد من النساء خلال فترة الحمل من التوتر والقلق والتحديات العاطفية. ويُعد قدْر معين من التوتر أثناء الحمل استجابة طبيعية من الجسم لدعم نمو الجنين وتهيئة الأم لعملية الولادة. إلا أن التوتر الشديد أو المستمر قد يؤثر سلبًا على صحة الأم والجنين معًا. ويُعد مفهوم الضيق النفسي أثناء الحمل مصطلحًا واسعًا يشمل أعراض الاكتئاب والقلق والتوتر، التي قد لا تصل إلى حد التشخيص بالاضطراب النفسي السريري، لكنها تعكس الصراعات العاطفية اليومية التي تُعاني منها العديد من النساء، وغالبًا ما تمر دون ملاحظة أو تشخيص. هذه الأعراض يمكن أن تؤثر على الزيادة الصحية للوزن أثناء الحمل، أي مقدار الوزن الذي تكتسبه الأم من فترة ما قبل الحمل وحتى المراحل المتقدمة منه. كما يؤثر كل من الصحة النفسية واكتساب الوزن في مخرجاته الصحية، مثل: خطر الإصابة بسكري الحمل، أو الولادة المبكرة، أو مضاعفات ما بعد الولادة، أو حتى المخاطر الصحية طويلة المدى على الأطفال.

لماذا هذا الأمر مهم؟

وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، تُعاني واحدة من كل خمس نساء من أعراض الضغوط النفسية خلال الحمل. كذلك، يُقدَّر أن نحو 45% من النساء الحوامل يكتسبن وزنًا خارج النطاق الموصى به، إما أقل من المطلوب أو أكثر منه، مما يزيد من المخاطر الصحية على كل من الأم والجنين.

وتتضاعف هذه التحديات في دولة قطر، إذ تبدأ نحو 58% من النساء الحمل وهنَّ في حالة زيادة وزن أو سمنة، (مؤشر كتلة الجسم أعلى من 25 كغ/م²). وأثناء الحمل، تكتسب واحدة من كل ثلاث نساء وزنًا أقل من المطلوب، فيما تكتسب نحو نصفهن وزنًا زائدًا عن الحد الموصى به، ما يعني أن معظم النساء خارج النطاق الصحي لزيادة الوزن أثناء الحمل.

وبينما ركّزت غالبية الأبحاث السابقة على العواقب الصحية لزيادة الوزن غير الطبيعية أثناء الحمل، إلا أن فريقًا بحثيًا في كلية الطب بجامعة قطر (CMED–QU)، بقيادة البروفيسور غيريدهارا بابو، وطالبة الدكتوراه أنغام إبراهيم، يتبنّى منظورًا مختلفًا. فبدلاً من التركيز فقط على النتائج، يطرحون سؤالاً أكثر جوهرية: ما الأسباب وراء هذه الأنماط من زيادة الوزن؟

ما الذي تمت دراسته؟

QBiC
QATARI BIRTH COHORT

للإجابة عن هذا السؤال، قام البروفيسور غيريدهارا بابو، وأنغام إبراهيم، باستخدام بيانات من الدراسة القطرية للمواليد (QBiC)، التي تقودها الدكتورة إليني فثينو، في معهد قطر للرعاية الصحية الدقيقة (QPHI)، وتعمل أيضًا كباحثة مشاركة في هذه الدراسة.

حلّل الباحثون تأثير الاكتئاب والقلق خلال الحمل على زيادة الوزن، وكذلك دور شبكات الدعم الاجتماعي في التأثير على هذه العلاقة. وقد تم تقييم أعراض الاكتئاب والقلق باستخدام مقياس إدنبرة للاكتئاب أثناء الحمل (EPDS) أو من خلال السجلات الطبية للمشاركات، واعتُبرت النساء اللواتي عانين من الاكتئاب أو القلق أو كلاهما مصابات بالضيق النفسي أثناء الحمل.

تم تتبع اكتساب الوزن عبر ثلاث مراحل:

1) تغير الوزن في بداية الحمل.

2) تغير الوزن من منتصف إلى أواخر الحمل.

3) الزيادة الكلية في الوزن خلال فترة الحمل.

وصُنِّفت الزيادة الكلية للوزن بالاعتماد على إرشادات معهد الطب (IOM) لعام 2009 وفقًا لمؤشر كتلة الجسم قبل الحمل:

- غير كافية: أقل من النطاق الموصى به.
- كافية: ضمن النطاق الموصى به.
- مفرطة: أعلى من النطاق الموصى به.

كما تم تقييم مؤشرات يومية على الدعم الاجتماعي والتمكين، مثل بقاء المرأة على اتصال وثيق بأُسرتها، أو حصولها على دعم عملي من الجيران، والوظيفة أثناء الحمل.

النتائج الرئيسية

- الصحة النفسية أثناء الحمل تؤثر بشكلٍ ملموس على الصحة الجسدية

- انتشار مرتفع للضيق النفسي أثناء الحمل: نحو 41% من النساء في الدراسة عانين من أعراض الاكتئاب أو القلق.
- تأثيرات مختلفة للاكتئاب والقلق: النساء المصابات بالاكتئاب اكتسبن وزنًا أكبر في المتوسط، بينما اكتسبت النساء اللواتي يعانين من القلق وزنًا أقل.
- أنماط غير طبيعية لاكتساب الوزن أثناء الحمل: ارتبط الاكتئاب بزيادة خطر اكتساب وزن مفرط بنسبة 31%، في حين ارتبط القلق بزيادة خطر اكتساب وزن غير كافٍ بنسبة 54%.

- قوة التماسك الأُسري والدعم المجتمعي

أظهرت النتائج أن وجود شبكات أُسرية واجتماعية قوية يخفف من الأثر السلبي للضغوط النفسية على اكتساب الوزن الصحي أثناء الحمل. فعلى سبيل المثال، النساء المصابات بالاكتئاب اللواتي أبلغن عن صعوبة في الحصول على دعم عملي من الجيران كنَّ أكثر عرضة بخمس مرات لاكتساب وزن مفرط، بينما اللواتي أبلغن عن سهولة في الحصول على مساعدة من الجيران

انخفض لديهن الخطر بنسبة 15%.

بمعنى آخر، عندما تحافظ المرأة على التواصل القوي مع العائلة والأصدقاء، وتتمتع بوجود مجتمعٍ داعم، أو تكتسب التمكين الناتج عن العمل، يقلل هذا من تأثير الضغوط النفسية على صحتها أثناء الحمل.

ما هي الآثار المترتبة على هذه النتائج؟

توضح النتائج أن الصحة النفسية للأم لا تؤثر فقط على رفاهيتها العاطفية، بل لها تأثيرات بيولوجية ملموسة على الحمل. فالأم الحامل التي تشعر بالضيق أو القلق أو تفتقر للدعم قد تتناول الطعام بشكلٍ غير متوازن، أو تُعاني من اضطراب النوم، أو تواجه تغييرات هرمونية تؤثر على كسب الوزن.

وبالنظر إلى أن أكثر من نصف النساء في دولة قطر يعانين من زيادة الوزن أو السمنة قبل الحمل، فإن فهم هذه الروابط النفسية-الجسدية يساعد العاملين في القطاع الصحي على تصميم أنظمة دعم وتطوير استراتيجيات وقائية فعَّالة للحوامل.

ما الذي يمكن فعله؟

تؤكد هذه الدراسة رسالة واضحة: أن الصحة النفسية جزء لا يتجزأ من رعاية الحمل، وتشمل بعض الخطوات العملية المقترحة ما يلي:

- الفحص الروتيني للاكتئاب والقلق منذ المراحل المبكرة وخلال الحمل.
- توفير خدمات استشارية للنساء الأكثر عرضة، خاصة اللواتي يفتقرن إلى دعم أُسري.
- برامج تثقيفية للأُسر، لتمكين الشركاء والأقارب من دعم الحوامل.
- شبكات دعم مجتمعية مثل مجموعات الأمهات، لتبادل الخبرات والحد من العزلة.
- سياسات وتسهيلات تُمكِّن المرأة من الحصول على إجازات عمل، ورعاية صحية، والتعبير عن مخاوفهن دون حرج.

التطلعات المستقبلية

تُمثل هذه الدراسة خطوة أولى لفهم تأثير الضيق النفسي على الحمل في قطر. وتوصي الأبحاث المستقبلية بدراسة مجموعات أكبر من النساء، ومتابعة النتائج طويلة المدى على الأبناء، واستكشاف تدخلات لتقليل الضيق النفسي.

الرسالة الأساسية

الحمل الصحي ركيزة أساسية لرفاه الأسرة: عندما تشعر النساء بالدعم، تكون الأُسر أقوى، ويحظى الأطفال ببداية حياة صحية. كما أن النساء المتمكنات، اللواتي يشعرن بالأمان والاحترام والدعم، أكثر قدرة على طلب الرعاية الصحية، ومناقشة تحدياتهن، والوصول إلى الموارد التي تحمي صحتهن الجسدية والنفسية.

مستجدات حول أحكام المرأة القطرية بين الفقه الحنبلي والقانون القطري (العمل أنموذجًا)

لولوة الشمري
أخصائي جداول، إدارة التسجيل- جامعة قطر

مشكلة البحث:

لا شك أن العمل يُعد من القِيم التي حثَّ عليها الدين الإسلامي الحنيف، ومع تطوُّر الزمن واختلاف السياقات الاجتماعية، تغيَّر تأثير العمل وأبعاده مقارنة بالماضي. وقد شهدت هذه الفترة ازديادًا ملحوظًا في إقبال الأفراد على العمل، سواء كان ذلك من الذكور أو الإناث، إلا أن التغيرات كانت أكثر وضوحًا في مجال عمل المرأة، حيث برزت بشكلٍ أكبر في مختلف المجالات.

يسلط البحث الضوء على وظائف المرأة، وفتح المجال لمناقشة المشكلات والعوائق المرتبطة بها. وقد تمت دراسة هذه القضايا من منظور فقه حنبلي وقانوني للكشف عن أهم المستجدات، الأمر الذي تطلب البحث والمقارنة بين هذه الوظائف والواقع، بالإضافة إلى تحليلها وفقاً لرؤية الفقه الحنبلي والقانون القطري.

أسئلة البحث:

– ما أبرز مستجدات عمل المرأة؟
– ما القوانين القطرية التي ركزت على عمل المرأة؟
– ما موقف الفقه الحنبلي بخصوص عمل المرأة؟
– ما مستجدات القانون القطري بالنسبة لعمل المرأة؟
– ما أبرز أوجه الاتفاق والاختلاف بين القانون القطري والفقه الحنبلي بما يخص عمل المرأة؟

وللإجابة على أسئلة البحث، تم اعتماد المنهج الوصفي المقارن الذي يتيح دراسة تفاصيل المذهب الحنبلي من جهة، والقانون القطري من جهة أخرى، بهدف الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بينهما في ضوء المستجدات المعاصرة.

وقد تم التأكيد على تحليل المذهب الحنبلي والقانون القطري بالتفصيل، مع التركيز على التغيرات الحديثة في مجالات العمل وقياس مدى توافق القانون القطري مع الآراء الفقهية للحنابلة في هذا السياق.

أهداف البحث:

– بيان أهم مستجدات عمل المرأة.
– الآثار السلبية والإيجابية لمستجدات عمل المرأة.
– الوقوف على القوانين في قطر التي تخص عمل المرأة.
– التركيز على الفقه الحنبلي وآراء الفقهاء بشأن عمل المرأة.
– إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بين القانون القطري والفقه الحنبلي بما يخص عمل المرأة.

نتائج البحث:

– جاء الإسلام فعزز من مكانة المرأة وأعطاها حقها.
– المرأة قامت بأدوار متعددة في المجتمع الإسلامي، ومثال ذلك الصحابيات اللاتي شاركن في الهجرة وفي الدفاع عن النبي – والإسلام.
– ضربت المرأة مثالاً على الصبر والتحمل في قصص المؤمنات، مثل: زوجة أيوب عليه السلام، ومريم عليها السلام، وامرأة فرعون.
– تَغيُّر الزمان والمكان لعب دورًا كبيرًا في تطوُّر الفتاوى المتعلقة بعمل المرأة بما يتناسب مع العصر والحفاظ على الضوابط التي تحفظ مكانتها وحقوقها.
– القوانين القطرية تسعى للحفاظ على حقوق المرأة العاملة بالتوازي مع مبادئ الشريعة الإسلامية مع اختلاف بسيط.
– تطوُّر القوانين الإسلامية والفقهية المتعلقة بالمرأة يعكس حرص الإسلام على مواكبة المستجدات مع الحفاظ على الضوابط الأخلاقية والاجتماعية.
– المذهب الحنبلي هو آخر المذاهب الأربعة الكبرى في الفقه الإسلامي ويتميز بتمسكه بالنصوص الشرعية.
– الإمام أحمد بن حنبل مؤسس المذهب اعتمد على السنة النبوية وإجماع الصحابة والمرسل والحديث الضعيف مع التوقف عن الفتوى إذا لم تكن الأدلة واضحة.

– مَر المذهب بعدة مراحل من النشأة إلى التوسع والانتشار، وظهر العديد من العلماء الذين ساهموا في نشره وتطويره.

– الأصول الأساسية للمذهب هي النصوص الكتاب والسنة، ثم فتوى الصحابة، ثم الاختيار بين أقوالهم عند الاختلاف. وهذه الأحكام بالتدريج المذكور تعتمد على التوزان في إصدار الحكم على عمل المرأة والفتاوى والمرونة في اختيار الفتاوى التي تتناسب مع التطوُّرات الحديثة لعمل المرأة، مما يساهم في مشاركة المرأة ضمن إطار الشريعة الإسلامية.

– القانون القطري مستمد في الأساس من الشريعة الإسلامية، والمذهب الحنبلي هو المذهب الرسمي في الدولة.

– في أي قضية لا يوجد فيها حكم واضح يرجع القانون القطري إلى الراجح من المذهب الحنبلي كما يظهر في قانون الأُسرة وغيره من القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية.

– القانون القطري يطبق التشريعات المستمدة من الفقه الحنبلي مع إمكانية أن يرجع إلى المذاهب الأربعة الأخرى في حالة عدم وجود حكم في المذهب الحنبلي.

– القانون عمومًا والقانون القطري هو عبارة عن مجموعة قواعد تُنظم حياة الأفراد في المجتمع بينما الدستور هو الأساس الذي تُبنى عليه القوانين.

– لعمل المرأة آثار سلبية وإيجابية على حياتها الشخصية والمجتمع.

– لخروج المرأة للعمل ضوابط شرعية وأخلاقية تهدف إلى حماية مكانتها ودورها في المجتمع.

التوصيات:

لابد من مراعاة التطوُّر والمستجدات في عمل المرأة من ناحية فقهية قانونية، وأوصى البحث بـ:

– أن تُقلَّل ساعات العمل للمرأة، كحدٍ أقصى ست ساعات؛ حتى تستطيع أن توازن ما بين عملها والبيت، وهذا يشمل المتزوجة والعزباء.

– متابعة القوانين القطرية للمستجدات في عمل المرأة في نصوص القوانين.

– عدم المساواة في العمل بين المرأة والرجل إلا بما تقوى عليه المرأة وتتحمله.

الخلاصة:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية عمل المرأة بشكلٍ عام، ودوره في المجتمع القطري بشكلٍ خاص، مع التركيز على أبرز التحديات التي تواجه المرأة القطرية في الوقت المعاصر.

وفيما يتعلق بالجوانب الفقهية، فقد تم تناول آراء فقهاء المذهب الحنبلي بشكلٍ موسّع، مع مناقشة مسائل متعددة تتعلق بحكم العمل وضوابطه الشرعية، بالإضافة إلى استعراض أمثلة عملية من أعمال الصحابيات الجليلات.

أما من الناحية القانونية، فقد ركز البحث على استعراض دور القانون القطري في تنظيم العمل، مع تقديم تعريف شامل للقانون القطري وآليات تطبيقه في الواقع العملي.

ملاحظة: أُعد هذا البحث بوصفه رسالة ماجستير، تحت إشراف الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد زين، أستاذ الدراسات الإسلامية وتاريخ الأديان في جامعة حمد بن خليفة (نوفمبر 2024).